المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبد العزيز

موضوع البحث

دراسة وتحقيق بابين من كتاب شرح التسهيل

لأحمد بن عطاء الله التنسي

((باب النائب عن الفاعل-باب اشتغال العامل عن المعمول))

بحث مقدم من الدكتورة

فريدة حسن محمد معاجيني

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية

بكلية الآداب

عام ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢

ملخص البحث

هذا البحث هو تحقيق ودراسة بابين من الجزء الثاني من مخطوط (شرح التسهيل لأحمد بن محمد بن عطاء الله التِّنِّسي ، (باب النائب عن الفاعل) باب اشتغال العامل عن المعمول) وعدد لوحاتها (٢٣ لوحة) . وهذان البابان هما القسم الأول من الجزء الثاني من هذا الكتاب الذي يُعدُّ تكملة للجزء الأول الذي تمَّ تحقيقه لنيل درجة الدكتوراه ، ويبدأ الجزء الأول من باب (إعراب الصحيح الآخر) إلى نهاية باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) ، وجاء في مجلدين ، عدد صفحاتهما (٦٨٦ صفحة) ، وقد أجيز الكتاب من قبل جامعة أم القرى ، وحصلت بموجبه على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى .

وهذا البحث ــ كما أشرت ــ يُعدُّ إكمالاً لما سبق ، وهو مطلب ضروري لإكمال الكتاب حتى يجني العمل ثماره وتعم به الفائدة ــ إن شاء الله .

Abstract

This research is a study and investigation of Tow chapters from second part from the manuscript (facilitation commentary Sharh Altasheel) written by Ahmed Mohamed Bin Ata Allah Al – Hanasi, begins with (the agent a genitive subject) till the end of the chapter (dispute among word governing anthers) .

The number of plates about٢٣ plates). These chapters represent the first section from the second part of this book, which considered as a complementary part for the first on , which is investigated to obtain Ph.D degree. The first part begin with chapter (inflection syntax of strong verbs) till the end of (verbs, nouns and subject predicated), this book printed in two volumes, with (٦٨٦ pages), this book was approved by um Alghura University, I have been awarded ph.D from this University .

This research – as mentioned above – considered complementary to the previous work , it is necessary to complete the book so as to find benefits .

قائمة المحتويات :

الموضوع	الصفحة
ـ تقديم .	أ
ـ ملخص البحث باللغة العربية .	ب
ـ ملخص البحث باللغة الإنجليزية .	ج
ـ قائمة المحتويات .	د
ـ صورة من المخطوط .	هـ
ـ المقدمة .	و
ـ طريقة البحث (التحقيق) .	ز
ـ فهرس أبواب الكتاب .	ح
ـ باب نائب الفاعل .	١
ـ فصل : يضم مطلقاً أول فعل النائب .	١٧
ـ تنبيه : اتفق النحاة على أنّ الفعل واسم المفعول يرفعان المفعول .	٢٢
ـ فصل : يجب وصل الفعل لمرفوعه .	٢٢
ـ فصل : تكلم أرباب البيان في الحصر وهو المعنى عندهم بالقصر .	٢٥
ـ فصل : لم يـذكر المصنف مايصح بنـاؤه للنائب عن الفاعل ، وذكره ابن عصفور .	٣١
ـ باب : اشتغال العامل عن المعمول .	٣٥
ـ فصل : يمتنع العامل عن العمل فيما قبله من الأسباب .	٥٨
ـ فصل : لا يجوز تعدي فعل المضمر والمظهر لمضمره المتصل إلاّ في باب (ظننتُ وفقدتُ وعدمتُ) .	٦١
النتائج والتوصيات	.

((المقدمـــة))

الحمد لله ربّ العالمين ،والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه أجمعين أمّا بعد :

لقد تم اختياري لهذا المخطوط بعد أن أرشدني إليه أستاذي الفاضل الدكتور / عبد الله الحسيني – يرحمه الله – وزودني بكافة المعلومات الخاصة به ، فسافرت إلى دمشق ، وقمتُ بتصويره من الكتبة الأسدية التي نُقل إليها نواً ، بعد أنْ قُبِعَ سنين عديدة في المكتبة الأحمدية بحلب . وهو مكون من جزئين ، يقع الأول منهما في (٢٠٢) لوحة ، أي في (٤٠٤) صفحة ، وهو الجزء الذي اخترته لتحقيقه في مرحلة الدكتوراه ، وحصلت بموجبه على تلك الشهادة .

أما الجزء الثاني والذي يقع في (٣٣٩) لوحة أي في (٦٧٨) صفحة ، فقد اخترت منه بابين هما (باب النائب عن الفاعل و(باب اشتغال العامل عن المعمول) لتحقيقها في هذا البحث . وقد دفعني إلى اختيار هذه المخطوطة دون سواها أسباب ومميزات منها على سبيل العد لا الحصر :

١. أنها من نوادر المخطوطات التي يجهلها كثير من المتخصصين في عالم المخطوطات والمؤلفات ؛ إذ لم أرها مذكورة في أي فهرس من فهارس المخطوطات ، وما أكثرها ، فتحقيقها ونشرها بعد كسبا علميا يضاف إلى المكتبة العلمية والعربية .
٢. أنها بخط جميل واضح .
٣. أنها تختص بشرح كتاب 'التسهيل' لابن مالك ، ذلك الكتاب الذي يمثل مرحلة النضج الفكري عند هذا الإمام فشغل الناس بما حواه من مادة علمية غزيرة ، فعنوا به أيما عناية ، وعكفوا على دراسته وشرحه ، وعمل المنظومات ، والتعليقات ، والحواشي عليه حتى أن هناك من قام بشرحه أكثر من مرة كالبدر العيني ، وابن عقيل وغيرهم ، وقد تنوعت طرق تناول شراح ' التسهيل ' فمنهم من شرحه بإسهاب حتى بلغ شرحه ما يقارب تسعة مجلدات ، ومنهم من تناوله بالإيجاز الشديد مع الاستيفاء ، ومنهم من جعله وسطاً بين

الإسهاب والإيجاز . أما ابن عطاء فنجده في شرحه قد سلك أسلوباً مغايراً عن هؤلاء ، فنجده يُسهب في بعض الأماكن إسهاباً لا أراه عند غيره ، وذلك عندما يرى أن المسألة تحتاج إلى بحث ومناقشة وشرح ، أما عندما يجد أنّ المسألة لاتحتاج لذلك ، فإنّه يقوم بشرحها شرحاً يناسب الموقف ، لذا فإنّ شرحه جاء معطولاً ولكن في غير ملل يبعث في النفس السأم والضجر ، فهو يشبع المسألة شرحاً وتعليقاً ، ولكن في أسلوب ممتع مشوق ومستفيض ، وهذه إحدى مميزاته عن بقية الشروح الأخرى .

٤. أنّ مؤلفها ابن عطاء الله التنّسي ، أحد العلماء والقضاة والنحاة البارزين في القرن الثامن الهجري بما كان له من مهارة في النحو ، ومكانة في التدريس وولاية القضاء والافتاء ، وإنْ قصرّ في حقه المترجمون ، هذا إلى جانب المميزات الأخرى التي تمتاز بها هذه الشخصية والتي درست بعناية في قسم الدراسة الخاص بالجزء الأول .

٥. أنها من الشروح التي تتسم في كونها بين الطول والتوسط بين شروح التسهيل الأخرى من حيث التناول مع الاستيفاء الكامل لكل المسائل والقضايا النحوية التي تناولها ابن مالك في التسهيل ، والدليل على ذلك أن الجزئين الأول والثاني يقعان في (٥٤١) لوحة ، لم يصل فيهما إلى الصرف ، بينما نجد أنّ هناك شروحاً أخرى لم تصل على هذا العدد من اللوحات أو حتى نصفها ولكنها شملت كتاب التسهيل كله ، وهذا يدل على أنّ الشارح حاول جاهداً ألاّ يترك مسألة إلاّ ويتناولها بالبحث والشرح قدر الإمكان .

هذه بعض مميزات البحث التي دفعتني إلى اختياره ، وهناك مميزات أخرى قد ذكرتها بإسهاب في قسم الدراسة الخاص بالجزء الأول .

والهدف من هذا البحث هو إخراج أثر نفيس ، ومخطوط نادر إلى حيز الوجود ، ليكون إضافة جديدة إلى مكتبة النحو العربي فيستفيد منه طلاب العلم ، ويخدم لغة القرآن ، ولما كانت نسخة المخطوط مليئة بالتصحيفات والسقط والخروم ، إضافة إلى أنها النسخة الوحيدة لهذا الشرح في العالم ، فقد تيقنت أن

المهمة صعبة وعسيرة ؛ لإخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود ؛ لذا فقد عزمت أولاً الحصول على كتاب (التسهيل) لابن مالك ، وذلك لمراجعة نص الكتاب ، ثم الحصول على شروحات التسهيل الأخرى بقدر الإمكان سواءً كانت مطبوعة أو مخطوطة أو رسائل جامعية ، وقد ساعدني رحمه الله في الحصول على بعضها ، إلى جانب الرجوع إلى عدد كبير من المصادر في النحو والصرف والقراءات والتفاسير والأحاديث والدواوين والمعاجم ، والمجموعات الشعرية ، وكتب التراجم والطبقات ومعاجم البلدان ، واللغة ، وكتب التاريخ ، والسير والوقائع والأيام وغيرها .

* طريقة البحث * (التحقيق)

لقد آليتُ على نفسي منذ بداية عملي في الشرح ، أنْ أحاول جاهدة اتقانه بكل ما أوتيت من قوة وصبر ، وبذل ما أستطيع من جهد ، لإخراج هذا العمل في صورة مرضية إن شاء الله ولقد اتبعتُ في تحقيقي الخطوات التالية :

١. ضبط أواخر الكلمات بحركات إعرابية ضبطاً كاملاً وفق رسم المصحف العثماني ، وضبط الأحاديث النبوية ، والقراءات وضبط الأبيات ضبطاً كاملاً والتحقق من صحتها من مظانها بقدر الإمكان ، إلى جانب ضبط الحكم والأمثال والأقوال .

٢. محاولة إخراج النص إخراجاً سليماً أقرب مايكون إلى الصورة التي أرادها المؤلف ، وذلك عن طريق تقويم النص ، وتحقيقه كلمة وجملة .

٣. تخريج الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعرية، والحكم ، والأمثال ، وأقوال العرب ، وأساليب النحاة من مظانها .

٤. تخريج القراءات ، وذلك بتحديد قارئيها ، ونسبتها إلى القراءات السبعة المعروفة ، أو العشرة ، أو الشاذة .

٥. تخريج المسائل النحوية من أمهات الكتب النحوية ، مع الإشارة إلى مواضعها ومواطنها في المراجع الأساسية .

٦. توضيح العبارات المبهمة في النص .

٧. تحقيق النصوص التي اقتبسها المؤلف لمن سبقه .

٨. ترجمة الأعلام الواردة في الأصل .

٩. وضع الفهارس الفنية المهمة .

١٠. مصادر البحث ومراجعة .

النّص المحقق

باب النائب عن الفاعل

اعلم أنّ الفاعلَ أحدُ ما قيلَ [فيه][1] إنّه عمدةُ الكلامِ ، ومن أحكامِ العمدة :

عدمُ الحذفِ " **لكن قد يُتْرَكُ الفاعلُ لغرضٍ لفظيٍّ لا معنويٍّ** " - [2].

وهو ينحصرُ في أسبابٍ أربعةٍ :

أحدُها : الإيجازُ كقوله تعالى : **﴿ ومَنْ عاقبَ بمثلِ ما عُوقِبَ به ثم بُغِيَ عليه ﴾** [3]

وثانيها : الوزن كقول الشاعر :

تُنَوسِيَ عَهْدي وأُستَديمَ جفائي

..... [4]

إذ لو صرّح بالفاعل ، لم يتزن ، وقوله :

عَلَفتُها عَرَضاً وعَلَّقتُ رِجلاً

غيْري وعَلَّقَ أُخرى غيرَها الرَّجلُ [5]

وقوله :

وإذا شَرِبْتُ فإنّني مستهلكٌ

مالي وعِرْضي وافرٌ لم يُكْلَم [6]

وثالثُها : توافق القوافي كقول الشاعر :

وما المالُ والأهْلُونَ إلاّ وديعةٌ

ولا بُدّ يوماً أنْ تُـرَدّ الوَدائعُ [7]

---

[1] زيادة يقتضيها السياق .

[2] انظر تسهيل الفوائد ٧٧/١ ، وفيه : " لغرض لفظيّ أو معنوي " وإنما ذكر الشارح هنا أنّـــه لغرض لفظي لا معنوي كالأسباب الأربعة الثالية الذكر ، وقد حصر حذف الفاعل لغرض لفظي في هذه الأســباب الأربعــة ، وسينكر بعد ذلك أسباب حذف الفاعل لغرض معنوي .

[3] " ليَنصُرنّه الله إنّ الله لعفوٌ غفورٌ " سورة الحج ٦٠/٢٢ .

[4] صدر بيت من الطويل لم أعثر على نسبته ولا قائله ، انظر شذاء العليل ٤١٧/١ .

[5] هو بيت للأعشى في ديوانه ١٤٤/ ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ط ٧١٢/٢ ، أوضح المســالك ١٢١/٢ .

[6] من معلقة عنترة ، انظر ديوانه ٢٤/ ، وانظر الهمع ٢٦٣/٢ ، الدرر ٢٩١/٢ شرح التسهيل ط٧١٢/١ .

[7] البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ٨٩/ ، برواية " إلاّ وديعة " وبنفس الرواية ورد في شفــاء العليل ٤١٧/١ ، تعليق الفوائد ٢٥١/٤ ، الخزانة ١١٧/٥ . وفي روايات أخرى " إلاّ وداثعٌ " انظر هــامش الديــوان ٨٩/ والشاهد في قوله : " الودائع " حيث أنه لا شاهد نحوي هنا ، إنما الشاهد هنا جاء من حيث الروي ، حيث إنّ نهاية العجز هي نفسها نهاية الصدر ، وجاء ذلك لتوافق قوافي الشعر فقط بالرفع ، فلو بني الفعل للفاعــــل لانتصب حرف الروي وهو مرفوع ولو أنّــه نصب الودائــع وهــو مرفــوع ، لأدى ذلك إلى عيــب يسمى الإصراف وهو إلقاء بالنصب .

وفي قوله :

لقد علمَ الأقوامُ أنّ مَصيرَهُم

مَنَايا ولا يَدْرُونَ أينَ المَصَارِعُ [١]

رابعها : تقارب الأسجاع كقول بعض الفصحاء : " منْ [طابتْ] [٢] سريرتُه حَمِدتْ سيرتُهُ " [٣] . وقولُ بعضهم : " تفتّح الزّهرُ لمّا أُنزِلَ المطرُ " إذ لو صرح بالفاعل ، بَعُدت الفقرة الثانية من الفقرة الأولى .

وكما يُتْرَك الفاعل لهذه الأسباب اللفظية ، يُترك لأسباب معنوية [٤] ؛ إذ تركُه إنما يُستباحُ لغرضٍ لفظي أو معنوي ، وذلك ينحصر في أسباب ثمانية :

أحدُها : العلمُ به نحو قوله تعالى : ﴿ **وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً** ﴾ [٥]

وقوله تعالى : ﴿ **ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَه** ﴾ [٦] ، وقوله عليه السلام : " نُصرتُ بالرُّعب " [٧] و " نُصرتُ بالصّبا وأُهلِكَتْ عادٌ بالدّبور " [٨] .

وثانيها : الجهلُ به نحو : " ضُرِبَ زيدٌ " إذا كنت جاهلاً بمَنْ ضربَهُ .

وثالثها : الخوف منه [٩] .

ورابعها : الخوف عليه ، كقولك : " ضُرِبَ زيدٌ " حاذفاً للفاعل خوفاً منه أو عليه إنْ ذكرته .

---

[١] لم أقف على قائله .

[٢] ساقطة في الأصل .

[٣] انظر الهمع ٢٦٣/٢ ، شرح التسهيل ط٧١٢/١ .

[٤] ذكر في الصفحة السابقة الأسباب الأربعة التي ينحصر فيها ترك الفاعل لأسباب لفظية ، وهنا يذكر الأسباب الثمانية التي ينحصر فيها ترك الفاعل ؛ لأسباب معنوية .

وبذلك يكون ترك الفاعل لاثني عشر سببا لفظيا ومعنويا منها أربعة لغرض لفظي ، وثمانية لغرض معنوي ، وهو مراد الشارح .

[٥] سورة النساء ٢٨/٤ .

[٦] سورة الحج ٧٣/٢٢ .

[٧] أخرجه البخاري في صحيح مسلم في باب التيمم ٩١/١ .

[٨] أخرجه البخاري في صحيحه في باب الاستسقاء ٤١/٢ ، وكتاب بدء الخلق ١٣٢/٤ ، وكتاب الأنبياء ١١٦/٤ .

[٩] لم يمثل له ومثله : " قُتِلَ زيدٌ " لا تذكره خوفا من أن يُقتص منه .

وخامسها : التعظيم كقولك " ضُرِبَ اللِّص " إذا كان السلطان هو الذي ضربـــه .

ومن حذفـه للتعظيم قوله صلى الله عليه وسلم : " مَنْ بُلِيَ منكم بشيء من هذه القاذورة فليستتر " [1] .

/٢أ وقوله / تعالى : ﴿ قُتِلَ الخَرَّاصُونَ ﴾ [2]

وسادسها : التحقير كقولك:" سُبَّ المَلِكُ " إذا كان السَّابُّ له حقيراً.ومن حذفه تحقيراً قولك: طُعِنَ عمرُ بن الخطاب،وقُتِلَ عليٌ بن أبي طالب رضي الله عنهما.

وسابعها : إيثارُ عرض السامع ؛ إذا كان قصده أنّ لا يذكره .

وثامنها : عدم تعلق غرض بتعيينه كقوله تعالى : ﴿ **فَإِنْ أَخْبِرْتُمْ فَما اسْتَيْسَرَ مِنْ الهَدْيِ** ﴾ [3] ، وقوله تعالى:﴿ **وإذا حُيِّيْتُم بتحيةٍ فحيوا بأحْسَنَ مِنْها** ﴾ [4]، ﴿ **وإذا قِيلَ لكم تَفَسَّحُوا في المجالس** ﴾ [5] .

وقول الشاعر :

وإنْ مُدَّتْ الأيْدي إلى الزَّادِ لم أكنْ

بأعجَلِهم إذ أجْشَعُ القومُ أعجلُ [6]

وتاسعها : الإبهامُ على السّامع نحو:" ضُرِبَ ضَرْبَةٌ شديدٌ ؛إذا حذفنا الفاعل إبهاماً .

فهذه الأسباب الحاملة على حذفه ، والحذف له إمّا أن يكونَ :

أ. " **جوازاً** " [7] ؛ لضعف المقتضي للحذف .

ب." **ووجوباً** " [8]؛ لقوة الحامل على الحذف : لوزنٍ أو توافق قافيةٍ . ولابد بعد حذفه من نائبٍ عنه .

---

[1] ينظر الموطأ كتاب الحدود ، في شرح التسهيل ط/٧١٣ قال : لم أقف عليه في كتاب ، الهمع ٢٦٢/٢ ، برواية أخرى .

[2] سورة الذاريات ٥١/١٠ .

[3] سورة البقرة ١٩٦/٢ .

[4] سورة النساء ٨٦/٤ .

[5] " فافسَحُوا يفسح الله لكم " سورة المجادلة ١١/٥٨ .

[6] للشنفرى في لامية العرب ٣١/٤ ، النوادر لقالي/٢٠٣ ، المعنى/٦١٩ ، شرح أبيات المغني ١٨٩/٧ ، الهمع ١٢٧/٢ ، شرح التسهيل ط/٥٢٢ ، ٧١٣ ، وهو الشاهد رقم ١١٣ في أوضح المسالك ، ورقم ٧٧ في ابن عقيل .

[7] انظر التسهيل /٧٧ .

" **نيبوب عنه جاريا مجراه في كل ماله** " [1] من الأحكام وهي :

الرفع ، ووجوب التأخير عن الرافع ، والتنزل منزلة الجزء منه وعدم الإستغناء عنه، وامتناع تقديمه على العامل، وجواز الإظهار" **مفعول به**" [2] نحو: " ضَرَبَ زيدٌ " ، " **أو جار ومجرور**"[3] نحو: **غير المغضوبِ عَلَيْهم** } [4]؛ إذ الفاعل قد يكونُ جاراً ومجروراً نحو: { **كَفَى باللهِ شهيداً** } [5]. " **أو مصدر** " مسبوق **لغير مجرد التوكيد، ملفوظ به** [6] نحو: "ضَرَبَ ضربٌ شديدٌ " **أو مدلولٌ عليه بغير العامل** " نحو: "لِمَن سيرٌ " جواباً لمن قال: ما سَيْرُ شديدٌ " [7]. فلو كان المصدر مسوقاً لمجرد التوكيد نحو:"ضربتُ ضرباً" أو مدلولاً عليه بالعامل، لم يقم مقام الفاعل؛ إذ لا فائدة في ذلك.أمّا المؤكّد فواضحٌ. وأمّا المدلول عليه بالعامل فحر

---

[1] انظر التسهيل /٧٧ .

[2] انظر المرجع السابق : وفي نيابة الجار والمجرور مناب الفاعل قولان :

أ : متفق عليه عند البصريين والكوفيين ، وهو نيابة المجرور بحرف جر زائد نحو : "ماضرب زيدٌ من أحد " فتقول: "ماضُرِبَ من أحدٌ" فأحد في موضع رفع ؛ لذا فإنه يجوز فيه الاتباع على اللفظ وعلى الموضع ، فتقول : ماضرب من رجلٍ عاقلٍ وعاقلٌ ، بالجرّ والرفع .

ب : مختلف فيه؛ وهو إقامة المجرور بحرف جر غير زائد نحو: " مُرَّ زيدٌ بعمرو " فـذهب البصريـين أنّ المجرور في موضع نصب، فإذا بني الفعل للمفعول أقيم مقامه فهو في موضع رفع كـــالمجرور بمن الزائدة سواء، إلاّ أنه لا يتبع على الموضع ، كما لا يتبع إذا كان في محل نصب .

وذهب الكسائي وهاشم إلى أنّ المقام هـو ضمير مبهم مستتر في الفعل ، وذهب الفراء إلى أنّ حرف الجرّ هو الذي في موضع رفع ، وذهب ابن درستويه إلى أنّ المقام هـو ضمير المصدر المفهوم من الفعـــل . وسيأتي بيان ذلك في موضعه عند الكلام على إنابة الجار والمجرور .

[3] سورة الفاتحة ٦/١ .

[4] سورة الرعد ٤٣/١٣ . وفي كفى خلاف: أهي اسم فعل ، أم فعل ؟ والصحيح أنها فعل ، وفاعله اسم الله ، والباء زائدة .

وقيل: الفاعل مضمر الاكتفاء، أي: كفى هو ، أي: الاكتفاء بالله ، والباء ليست زائدة ، فيكون بالله في موضع نصب ويتعلق إذ ذاك بالفاعل وهذا الوجه هو مذهب الكوفيين لأنهم يجيزون إضمار ضمير المصدر كإضمار ظاهره . وإن عني بالإضمار التحذف ففيه إضمار المصدر وهو موصول وإيقاء معموله ، وحذف الفاعـــل والمصدر لايجوز عند البصريين . انظر البحر المحيط ٥٢٣/٣ .

[5] انظر التسهيل /٧٧ .

[6] انظر شرح التسهيل ٧١٥/١ ، الهمع ٢٦٧/٢ ، والزجاجي هو أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحـاق توفي سنـــة ٣٢٩هـ ، انظر كشف الظنون ١٦٢٥/٢ .

أن يمنع نيابته مناب الفاعل؛إذ لو جاز ذلك، لجاز أنْ يُقال: "ضُرِبَ" لابتداء. ونسبة الزجاجي[1] جواز ذلك لسيبويه [2] غلطٌ ووهم ؛ لأن سيبويه [3] إنما أجاز ذلك في المختص كقولك لمتوقع القعود والسفر : قُعِدَ وسُوفِرَ أي : قُعِدَ ، وسُوفِرَ السَّفرُ المتوقع،وهذا ليس مما نحن فيه ؛لأنَّه مختص، بخلاف المدلول عليه بالعامل فإنَّه لا اختصاص/ فيه.وقد أفصح ابن خروف بمنع نيابة المصدر المؤكد عن النحويين وقال: "لايجيزه أحدٌ"[4]. وأجاز الكوفيون[5] نيابة صفة المصدر في هذا الباب، فيجوز عندهم:"سِيرَ عليه حثيثٌ " ولا يجوز ذلك عند البصريين[6] . /٢ ب

قال بعضُ الأئمة:[7] اختلفوا في مثل "ضُرِبَ" وليس في اللفظ مصدرٌ ولا غيره، فالبصريون والكوفيون أكثرهم يمنعون ذلك ومنهم مَنْ أجاز ذلك. ومن المجيزين مَنْ اعتقد أنَّ الفعل فارغٌ من الضمير وهو مذهبُ الفراء . ومنهم مَنْ اعتقد أنَّ في الفعل ضميراً مجهولاً وهو مذهب الكسائي [7] وهشام [8] . والمعنى بهذا: أنَّ الفاعل لمَّا حُذِفَ أُسْنِدَ الفعل إذ ذاك إلى أحدِ ما يُعملُ فيه هذا المفعول به ؛ وذلك مصدر ، أو ظرفُ زمانٍ أو مكانٍ ، والمسند إليه بهذا الاعتبار غير معين . ولملاحظة هذا، يجيء مجهولاً التفاتاً إلى عدم تعيينه .

ويجوز نيابة الظرف في هذا الباب؛ لأن النائب هنا منه ماتقدم .

" **أو ظرف مختص منصرف**" [9] نحو: " سِيرَ زمانٌ طويلٌ أو مدةٌ من النَّهار " و" جُلِسَ أمامَكَ" فلو كان غير مختص نحو "وقت أو مكان" ، أو غير متصرف كسَحَر يوم بعينه، وثَمَّ، لم ينب عن الفاعل ، فلا يجوز سِيرَ سَحَرَ " ولا "جُلِسَ ثَمَّ " ؛

---

(١) انظر الجمل /٧٩ ، وانظر شرح الجمل لابن هشام /١٦٥ .

(٢) هنا يوافق ابن الشيد في إصلاح الخلل/١٩٦ ، حيث يقول: "والذي نسب إلى سيبويه من إجازته ، ليس بمشهور عنه، وقد أنكره أبو جعفر النحاس في كتابه المقنع ، وقال : هذا القول غلط على سيبويه " وأيضاً ابن أبي الربيع الذي قال في البسيط /٩٦٨ : " لا يثبت ، وقد ذكرتُ أنَّ كلام سيبويه يقتضي بطلان ذلك " .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٢٩ ، وانظر إصلاح الخلل /١٩٦ ، البسيط/٩٦٧ وما بعدها .

(٤) انظر شرح الجمل لابن خروف ٥٦٣/١ .

(٥) انظر الارتشاف ١٨٩/٢ ، الهمع ٢٦٧/٢ ، وما بعدها .

(٦) لم أجد هذا القول بصريح العبارة في الكتب الواقعة تحت يدي ، ولكن هناك كتب كثيرة أشارت إلى ذلك مثل الارتشاف ١٨٩/٢ ، الهمع ٢٦٧/٢ ، إصلاح الخلل /١٩٦ ، التصريح ٢٨٩/١ .

(٧) هو علي بن حمزة بن عبدالله إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة توفي سنة ١٨٩هـ. وانظر بغية الوعاة ١٦٣/٢ .

(٨) هو هشام بن إبراهيم الأنصاري أبو علي ، انظر بغية الوعاة ٣٢٦/٢، معجم الأدباء ٢٨٢/١٩ .

(٩) انظر التسهيل /٧٧ .

إذ الظرفية لا تفارقهما، ولأنه لم يتقرر لهما إسناد يُحكم فيه لمحلهما بالرفع كما تقرر ذلك للمجرور ؛ إذ قد ثبت الاسناد إليه على جهة الفاعلية .

"وفي " جواز " نيابة " ظرف " **غير متصرف أو غير منفوذ به خلاف** " [١]

أما الأول : فأجازه الأخفش [٢] ومنعه غيره فيجوز عنده " جُلِسَ عندك " .

وأما الثاني : وهو نيابة ظرف غير منفوذ به بل مَنْوِي فأجازه ابن السراج [٣] فقط. وأجاز النحاة أكثرهم نيابة المبهم من الظرف، فيجوز عندهم عليه " خلف دارك " ومنع ذلك المصنف وبعض النحاة أيضاً . ومنع سيبويه[٤]: "صَحْوَة " و"عَتَمَة" إلا إذا نُكِّرا . وأجاز الكوفيون نيابتها بإطلاق .

"**ولا تمنع "نيابةَ المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، ولا نيابةَ غير المفعول به وهو موجود وفاقاً للأخفش[٥] والكوفيين[٦]** " فيجوز عندهم[٧] "اختير الرجالُ زيداً " أو "أمر الخيرُ زيداً " ولا يجوز عند[٨] غيرهم / إلاّ على القلب وكذا يجوز عندهم "ضُرِبَ أمامكَ زيداً" ، وضُرِبَ الضَّرْبُ الشديدُ زيداً " و " ضُرِبَ اليومان زيداً " . ١٣/أ

---

[١] انظر التسهيل/٧٧ .

[٢] انظر الهمع ٢٦٧/٢ ، ابن عقيل ٥٠٩/١ ، شفاء العليل ٤١٨/١ .

[٣] انظر الأصول ٨٠/١ ، الهمع ٢٦٧/٢ ، شرح التسهيل ط٧١٦/١ ، شفاء العليل ٤١٨/١ .

[٤] يقول:" وكذلك: صَحْوَة في يومك الذي أنت فيه بجرى مجرى عَتَمة يومك الذي أنت فيه. وكذلك: سِيْرَ عليه عَتَمة ، إنما أردت عَتَمة ليلتك " انظر الكتاب ٢٩٦/١ .

[٥] في الأصل " ولا يمنع " .

[٦] في الأصل تكررت كلمة " الأخفش " .

[٧] انظر التسهيل /٧٧ .

[٨] انظر الهمع ٢٦٨/٢ ، ابن عقيل ٥٠٩/١ ، شرح التسهيل ط٧١٦/١ .

[٩] اتفق كثير من النحاة على عدم إقامة المفعول الذي تعدى إليه الفعل بحرف الجر، وكان الفعل من باب اختار وأمر مما يتعدى إلى مفعولين الأصل في أحدهما أن يكون بالحرف كقولك : "أمَرْتُ زيداً بالخير " ثم حذفت حرف الجر فتقول : " أمرتُ زيداً الخيرَ " فإذا بنيت الفعل للمفعول وكل فعل جرى مجراه ، فيجب إقامة الأول ؛ لأنه مسرح لفضلة وتقديراً، وتترك الثاني، لأنه مُعْتَد في التقدير فتقول على هذا : " أُمِرَ زيدُ الخيرَ " و"اختِيْرَ زيدُ الرجالَ"، وبه ورد السماع وهو مذهب الجمهور ومنهم الفارسي؛ لأن العرب تلتزم مايصلُ إليه الفعل بنفسه ، ولا تلتزم ما يصل إليه الفعل بحرف الجر مع وجود ذلك الفعل .

وقد أجاز السيرافي والفراء وابن مالك إقامة الذي أصله بحرف الجر نحو : "أمر الخيرُ زيداً" و"اختِيْرَ الرجالُ زيداً "وتم بجواز ابن السراج: "أمر الخيرُ زيداً " ألا على القلب وأنّ الأصل: "أمرتُ الخيرَ بزيد " على القلب ، ثم حذف حرف الجرّ فصيح " أمر الخيرُ زيدٌ " وهو بمنزلة : أدخلتُ القلنسوة في رأسي " والأصل : " أدخلتُ رأسي في القلنسوة " .

ولما يُبنى الفعل للمفعول قيل : أدخلتُ القلنسوةُ في رأسي " ، انظر هذه القضية في كلٍّ من : الكتاب ١٨١/١،الأصول ٨٦/١، ٤٦٣/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/١، البسيط٩٦٩/٢،الارتشاف١٨٨/٢

ومن نيابة غير المفعول مع وجوده قول الشاعر :

ولو ولدتْ فقيرةُ جروَ كلبٍ

لَسُمِّيَ بعدَ ذلك الجروِ الكلابا [١]

وقول الشاعر :

لم يُعنَ بالعلياء إلاَّ سيداً

ولا شفى [ذا] [٢] الغيِّ إلاَّ ذو هدى [٣]

وقول الشاعر :

ليسَ مُنيباً امرُؤٌ مُنَيَّهُ

للصَّالحاتِ ، مُنتَاسٍ ذُنُبَهْ [٤]

وقراءة أبي جعفر : ﴿ **لِيَجْزِيَ قوماً بِمَا كانُوا يَكْسِبُون** ﴾ [٥] وأجيبَ عن الآية بأنَّ المقام فيها مقام الفاعل ، ضمير المصدر لا المجرور والتقدير : "لِيُجْزَى الجزاءُ" و " قوماً " منصوب بفعلٍ مضمرٍ أي : يجزي قوماً .

---

[١] البيت لجرير وليس في ديوانه، انظر الأمالي الشجرية ٢١٥/٢ ، ابن يعيش ٧٥/٧ شرح التسهيل ط١ /٧١٦، الهمع ٢٦٦/٢ ، شفاء العليل ٤١٩/١ .

وظاهره أنه أقيم الجار والمجرور (بذلك) وترك المفعول (الكلاب) ولكنه يخرج على أنه ضرورة فلا يلتفت إليه، أو أنَّ الكلاب منصوب (بولدتْ) وجروَ كلبٍ منادى فيكون الجار والمجرور هو القائم مقام الفاعل .

وقال ابن جني: هو من أقبح الضرورات ومثله لا يعتد به أصلاً " وقد أبى ابن جني في ذلك معظم النحاة، انظر الخصائص ٣٩٧/١ .

وقيل: " لا حجة فيه ؛ لأنَّ سُمِّيَ فعل أمر ، وليس بمبني للمفعول ، والتقدير : سَمِّ بذلك الجرو " انظر الهمع ابن معطي ٦٢٠/١ .

[٢] ساقطة بالأصل .

[٣] البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه/١٧٣ ، وانظر أوضح المسالك شاهد رقم/٢٢٩ ، ابن عقيل رقم /١٥٦ ، الأشموني ٦٨/٢ ، الهمع ٢٦٦/٢ ، شرح التسهيل ط٧١٧/١ ، تخليص الشواهد ٤٩٧/٢ .

[٤] هو جزء من رجز لم أعثر على قائله ، وهو موجود في أوضح المسالك ١٣٢/٢ ، ابن عقيل ٥١١/١ ، شرح التسهيل ط٧١٧/١ ، تخليص الشواهد ٤٩٧/١ .

[٥] سورة الجاثية /١٤ : قال ابن الجزري : " والخلاف في " للجزي قوما " فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بالنون ، وقرأ الباقون بالياء ، وقرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي مجهلا . وكذا قرأ شيبة وجماعة أيضا عن عاصم، وهذه القراءة حجة على إقامة الجار والمجرور وهو " بما" مع وجود المفعول به الصريح وهو " قوما " مقام الفاعل كما ذهب إليه الكوفيون وغيرهم . انظر النشر ٣٧٢/٢ .

وعن البيت الأول: بأنه ضرورة، أو بأنّ " الكلاب "مفعول " لَوَلَدَتْ" و "جرو كلب " منادى والتقدير : ولو ولَدَتْ قُفيرةُ الكلابَ يا جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك [١] .

وعن ما بها استشهد به تحمله على الضرورة . وفي ذلك نظرٌ لكثرة المتكلف في ذلك . وقيّد بعضهم جواز هذا من الأخفش [٢] باشتراط تقديم ما يُقام من ذلك مقام الفاعل نحو : " ضُرِبَ الضَّرْبَ الشديدُ زيداً " و " ضُرِبَ يومُ الجمعةِ زيداً " فإن لم يتقدم ذلك ، وجبَ إقامة المفعول .

وذكر صاحب الباب : أنّ البصريين [٣] اختلفوا في إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول فمنهم مَنْ منع ، ومنهم مَنْ أجاز [٤] . قال بعضهم: والصواب أنّه إذا اجتمعت ، وجبت إقامة المفعول، فإنْ لم يُوجد المفعول ، تساوتْ في الجواز من غير أولوية. وقيل[٥] الأولى المصدر ، وقيل[٦]: المجرور وقيل: ظرف [المكان] [٧] أولى من المصدر وظرف الزمان والمجرور .

وأعلم أنّ السهيلي[٨] منع نيابة المجرور مطلقاً سواءٌ كان معه غيره أو لم يكن ، مستدلاً على ذلك ، بأن كلّ مفعولٍ لم يتم فاعله إذا قُدّمَ على فعله ، صار مبتدأ كما في "زيد" من "ضُرِبَ زيدٌ" ولا يجوز جعل "بزيد" من "سيرَ بزيدٍ " مبتدأ . قال [٩] : فإن ورد من كلامهم " سيرَ بزيدٍ " ونحوه ، جُعلَ النائب فيه عن الفاعل ضمير

---

[١] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/١ .

[٢] انظر ابن عقيل ٥١١/١، وفيه على الجواز عنده ، وفي أوضح المسالك ١٣٣/٢ فقد جعله شرطاً وانظر شرح التسهيل ط٧١٧/١ .

[٣] انظر الهمع ٢٦٥/١ .

[٤] انظر الهمع ٢٦٥/١ ، الارتشاف ١٩٤/١ .

[٥] هو قول ابن عصفور مستشهداً بقوله تعالى: ((فإذا نُفخ في الصور نفخة واحدة)) الحاقة /١٣ . انظر شرح الجمل ٥٣٩/١ ، وانظر الهمع ٢٦٩/٢ .

[٦] هو قول ابن معط ، انظر شرح ألفيته ٦٢٤/١ .

[٧] ساقطة من الأصل ولعل ذكرها هو الأصل فقد ورد في الهمع ٢٦٩/٢ : "وقيل يختار ظرف المكان وعليه أبو حيان " . ثم يقول: " وجهه أن ظرف المكان إنما يدل على الفعل دلالة لزوم كدلالته على المفعول به فهو أشبه به من المذكورات . فكان الأولى بالإقامة. ينصرف ويقول أبو حيان: "واختارتْ إقامة ظرف المكان " انظر الارتشاف ١٩٤/٢ .

[٨] انظر الارتشاف ١٩٢/٢ ، ١٩٣ ، وانظر الهمع ٢٦٨/٢ .

[٩] أي السهيلي ، وعليه تلميذه الزكدي وابن دستورية ، انظر المرجعين السابقين .

المصدر وكأنّه في الأصل "سيْرَ" هو بزيدٍ " أي " سيْرَ السيرِ بزيدٍ ". وأُجيب عن ذلك بقول العرب[١]: "سيْرَ بزيدٍ / سيراً" بنصب المصدر،فالنائب عن الفاعل في ذلك إنّما هو المجرور فقط وإنّما امتنع جعل " بزيد " من " سيْرَ بزيد " مبتدأ حال تقدمه ؛ لقيام مانع من ذلك ، لأن المبتدأ لا بد وأن يكون مجرداً من العوامل اللفظية غير الزائدة ، والباء في "بزيد" ليست زائدة ؛ فلذا امتنع كونه مبتدأ حال تقدير تقديمه . /٣ ب

ولا يلزم من امتناع هذا الحكم لمانع ، امتناع بنيابته عن الفاعل [٢] .

ونقل بعضهم إجماع نحاة الكوفة على أنّ المجرور لا يكون في موضع رفع إلاّ [إن][٣] كان حرف الجر زائداً نحو "ما ضُرِبَ من أحدٍ" . فإذا قيلَ : " سيْرَ بزيدٍ " فالفراء[٤] يقول : إنّ حرف الجر وحده في موضع رفع ؛ والكسائي وهشام يقولان [٥] : في الفعل ضمير مجهول على الوجه الذي تقدم تفسيره . وقال بعض البصريين[٦] : في الفعل ضمير المصدر وهو النائب عن الفاعل .

وكذا **"لايمنع" نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً**[٧] سواءٌ كان ذلك من باب "أعطى" أو من باب "ظنّ" أو من باب " أعلم " وكل ذلك : " **إن أمن اللبس ولم يكن** " غير الأول **"جملة أو شبهها** " وهو الظرف والمجرور . وكل ذلك جائزٌ " **خلافاً لمن أطلق المنع في باب ظنّ** " و "**أعلم** "[٨] فتقول في "ظُنّتَ الشّمس بازغةً" وفي " علمتُ قمرَ الليلة بدراً" وفي " جعلَ الله ليلةَ القدرِ خيراً من ألف شهرٍ " و "أعطيتُ زيداً درهماً"وفي " أعطمتُ زيداً كبشك سميناً" : ظُنّتْ بازغةٌ الشّمسُ" و "عُلِمَ بدرٌ قمرُ الليلةِ" و "جُعِلَ خيرٌ [١٠]

---

(١) انظر الهمع ٢٦٨/٢ .
(٢) انظر الهمع ٢٦٨/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٩/١ ، الارتشاف ١٩٢/٢ .
(٣) مكلمة من الأصل .
(٤) انظر الهمع ٢٦٨/٢ ، الارتشاف ١٩٢/٢ .
(٥) انظر المرجعين السابقين .
(٦) انظر المرجعين السابقين .
(٧) في التسهيل " ولا تمنع " .
(٨) انظر التسهيل /٧٧ .
(٩) انظر التسهيل /٧٧ .
(١٠) في الأصل " خيراً " وهو خطأ والصواب ما أثبتناه ، وانظر شرح التسهيل ط/٧١٨ .

من ألف شهر ليلةَ القدرِ" و "أعلَمَ زيدٌ كبشَكَ سميناً" ؛ إذ لا لبسَ في شيءٍ من ذلك فيدعي أنّ يُحكمَ بجوازه .

وإذا كان أمنُ اللَّبس مسوغاً ، جُعل الفاعل مفعولاً وعكسه في قولهم : خرق الثوبُ المسمارَ " فحرِ أنْ يكون مسوغاً لنيابة غير الأول فيما ذكرتُه . واستدل المصنف [1] على جواز إقامة غير الأول في باب " أعلم" بأنّ "زيداً" و "الكبش" من قولك "أعلَمَ زيدٌ كبشَكَ سميناً" مستويان في المفعولية ومبايَنة الفاعلية ، فتساويا في قبول النيابة عن الفاعل . هكذا احتجّ المصنف بجواز غير الأول في باب " أعلم " وفيه نظر ؛ لأنّ الأول في باب " أعلم "مفعول صحيح بخلاف الثاني والثالث ؛ لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل / وأيضاً فإنّ السّماع واردٌ بإقامة الأول فب باب " أعلم " ومنه قول الشاعر : ١٤/أ

[2]أوَنُبِّئْتُ عَبْدَاللهِ بالجوِّ أصبَحَتْ

كرَاماً مَوَالِيها لئيماً صَمِيمُهَا [3]

ومُستندُ تجويزِ إقامةِ غيرِ الأول في باب " أعلم " إنّما هو القياس على غيره من المفاعيل وهو قياسي مع وجود الفارق كما ذكرنا .

واعلم أنّ ابن عصفور [4] أوجب إقامة الأول في باب " أعلم " لما ذكرناه ، واختار إقامته في باب " ظنّ " و " أعطى " . ويجوز عنده إقامة غير الأول فيهما .

فيجوز عنده " أعطي درهمٌ زيداً " و " ظنّ منطلقٌ [5] زيداً " إلاّ أنّ الاختيار إقامة الأول فيهما وإنما اختار إقامة الأول في هذين البابين ؛ لأن الأول في باب

---

[1] انظر شرح التسهيل ط١/٧١٩ .

[2] في الأصل " أنبئت " بدون واو .

[3] نسب للفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه ولا في معجم شواهد العربية ، وهو الشاهد رقم / ٢٣٠ في توضيح المسالك . وفيه أناب تاء المتكلم مناب الفاعل وهي المفعول الأول وهو الوارد في الاستعمال العربي .

[4] انظر شرح الجمل ١/٥٣٨ .

[5] في هذه القضية وردت عدة أقوال :

الأول : أنه لا تجوز إقامته ، وتعين إقامة الأول لأنه مبتدأ في الأصل ، وهو أشبه بالفاعل ، فالنيابة له أولى، وهو اختيار الجزولي وابن هشام والحضراوي ، وابن أبي الربيع .

الثاني : الجواز إذا أمن اللبس ، ولم يكن جملة ، ولا شبه جملة ، ولكن إقامة الأول أحسن وأولى ، وهو اختيار أبي بكر بن طلحة وابن عصفور وابن مالك ، والمنع ابن الباذش .

الثالث : الجواز بالشروط السابقة ، وبشرط ألا يكون نكرة ، فلا يجوز " ظنّ قائمٌ زيداً " وهو رأي السيرافي .

وقد أجاز الكوفيون والسيرافي والفحام إقامة الجملة، وذلك إن تمم المفعول الأول وبقيت الجملة نحو: " علم أبوهم أخوك " ومنعه الفارسي .

انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٥ وما بعدها ، البسيط/٩٦٨، الارتشاف٢/١٨٧، الهمع٢/٢٦٣ وما بعدها

"ظنّ" مبتدأ، وهو في باب "أعطى" فاعل فإقامته فيها أولى ، ويجوز إقامة غيره فيها على وجه لا يعرض معه لبس كما مثّل . أمّا لو أدى إقامة غير الأول إلى لبس كما في نحو "أعطيتُ زيداً عمراً" و "علمتُ صديقَكَ عدوَ زيدٍ " ، تعينت إقامة الأول ؛ إذ لو أُقيم غيرُ الأول في المثال الأول للتبس المعطى بالمعطية وعكسه ، وكذا لو أُقيم غير الأول في المثال الثاني ، التبس المُخبَرُ عنه بالخبر وعكسه ؛ وكذا لا يجوز إقامة غير الأول إذا كان جملة أو شبهها ، وهو الظرف والجار والمجرور نحو : " أعلمتُ[1] زيداً أنّ أباه قائمٌ " أو " في الدّار " أو " عندك " و " أعلمتُ زيداً أنّ أباه منطلقٌ " و " أعْلَمتُ [زيداً] [2] عمراً في الدّار أو عندك " [3] .

واعلم أنّ السيرافي [4] وابن النّحاس [5] استشهدا [على][6] إقامة الجملة في باب " ظنّ " إنْ علق الفعل عن الجملة ، وعلى هذا أخذا ترجمة [7] الكتاب (هذا باب علم ما الكلم من العربية) واعترضه الفارسي [8] ؛ لما يلزم عنه من كون النائب مخالف للمنوب عنه ؛ إذ الفاعل وهو المنوب عنه لايكون جملة ، فكذا النائب عنه . ولا تقع الجملة في باب " أعلم " موقع الثاني فقط . نعم تقع موقعه وموقع الثالث بل يتعين إقامة الأول إذ ذاك ، وإقامة الأول في باب " ظنّ " عند أبي الحسن بن أبي الربيع[9] والجزولي[10] متعينة ؛لأطلاقهما المنع في إقامة غيره ؛ أعني الثاني في باب

---

[1] في الأصل " علمتُ " .

[2] غير موجودة بالأصل وزيدت لمناسبة السياق مع بقية الأمثلة .

[3] في الأصل [وعندك] .

[4] السيرافي : أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان البغدادي ، الأديب النحوي ، المعروف بالسيرافي المتوفى سنة ٣٨٥هـ . انظر هدية العارفين ٥٤٩/٦ .

[5] ابن النحاس هو : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ .

[6] زيادة يقتضيها السياق .

[7] انظر الارتشاف ١٨٧/٢ حيث وردت العبارة كالتالي : " وقد أجاز السيرافي والنحاس في ترجمة سيبويه (هذا باب علم ما الكلم من العربية إذا جعلت (ما) استفهاماً ونوّنت العلم ونوّنت فيه لأنه مبني للمفعول فكان التقدير : "هذا باب أن يُعلم ما الكلمُ من العربية" انظر في هذا الموضوع الكتاب ١٢/١، التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ١٩/١ ــ ٢٠ ، الارتشاف ١٨٧/٢ .

[8] انظر التعليقة ١٩/١ ــ ٢٠ .

[9] انظر البسيط ٩٦٨/٢ .

[10] انظر المقدمة الجزولية / ١٤٣ .

" ظنّ " . ويجوز عند الجزولي[١] إقامة / الثاني في بـاب "أعلـم" إنْ أمـن اللـبس فيحصل في ذلك ثلاثة أقوال : /٤ب

١ــ الجواز لنيابة غير الأول مطلقاً بقيد أمن اللبْس ، وهو رأي المصنف [٢] .

٢ــ والمنعُ في باب " أعلم " وجوباً وفي باب " ظنّ " اختيـاراً "، وهـو رأي ابـن عصفور " [٣] .

٣ــ والمنع في باب " ظنّ " وجوباً ، والجـواز فـي بـاب " أعلـم " " وهـو رأي الجزولي " [٤] .

قال بعضُهم : [٥] إذا لم يستلزم إقامة الثاني في باب " أعطى " لبساً فالثـاني . والحال هذه إما أنْ تكون معرفة أو نكرة . فإنْ كان معرفة ، فإقامته جائزة والأولـى عند نحاة البصرة إقامة الأول ، ولا أولوية في ذلك عند الكوفيين . وإن كان نكـرة فتجب إقامته عند الكوفيين [٦] ، ولم تُقبَح عند البصريين [٧] . ونقل مصعب بن أبـي بكر [٨] من الأندلسيين أنّ الفارسي[٩] لا يجيز إقامة النكرة مع وجود المعرفة . وهذا النقل غير معروف عن الفارسي . كيف ؟ وقد حكى الجرمي [١٠] أنّ بعض العـرب يقول : " كُسي زيدٌ ثوباً " ونقل بعض الناس[١٠] إجماع النحاة على منع إقامة الثالث

---

[١] انظر المقدمة الجزولية /١٤٣ .
[٢] انظر التسهيل /٧٧ ، شرحه ط ٢١٧/١ .
[٣] انظر شرح الجمل ٥٣٨/١ ــ ٥٣٩ .
[٤] انظر المقدمة الجزولية /١٤٣ ، والجزولي هو : أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي المتوفى بأزمور سنة ٦٠٧هـ . انظر وفيات الأعيان ١٥٧/٣ ، وبغية الوعاة ٢٣٦/١ .
[٥] هو رأي الجمهور خلافاً : " أعطِي درهمٌ زيداً " لأنهم يقولون : هو مفعول للفعل المبني للمفعول ، وذهب الكراء والكسائي وابن كيسان إلى أنه منصوبٌ بفعل محذوف تقديره " وقيل درهماً لو " أخذ درهماً " انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٥/١ ، الارتشاف ١٨٦/٢ ، وهـو رأي الجزولي أيضاً ، انظر المقدمـة الجزولية /١٤٣ .
[٦] يعني تجب إقامة الأول مقام الفاعل ، وذلك لقبح إقامة الثاني عندهم مقام الفـاعل وهـو نكـرة . انظـر الارتشاف ١٨٧/٢ ، أوضح المسالك ١٣٦/٢ ، شرح ابن عقيل ٥١٣/١ .
[٧] هو أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني ، انظر الارتشاف ١٨٧/٢ .
[٨] انظر الارتشاف ١٨٧/٢ .
[٩] أي لا يجيز إقامة الثاني وهو نكرة مع عدم اللبس ، مع وجود الأول وهو معرفة ، انظر الارتشاف ١٨٧/٢ .
[١٠] انظر المرجع السابق . والجرمي هو : أبو عمر صالح بن إسحاق مولى بني جرم من قبائـل اليمن ، تـوفي سـنة ٢٢٥هـ .
[١٠] ومن نقل بالجمع ابن هشام في أوضح المسالك ١٣٦/٢ عن ابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦١٦هـ ، وعن علي بن محمد الأبذي المتوفى سنة ٦٨٠هـ ولم يحكوا إجماع النحاة إلا على منع إقامة الأول ولا يجوز عنده خلاف ذلك ؛ لأن الأول من باب مفعول صحيح ، والاثنان الباقيان فيهما كذلك ، بل أصلهما المبتدأ والخبر ، فلما اجتمع المفعول الصحيح مع غيره ، لـم يقم إلا المفعول الصحيح . انظر شرح الجمل ٥٢٩/١ .
ومن نقل بالمنع ابن عقيل في شرحه ٥١٤/١ عن ابن المصنف ، وابن أبي ربيع الذي يوجب إقامـة الأول دون الثـاني والثالث لأن الأول هو المنصوب حقيقة ، أما الثاني والثالث فهما في الأصل مبتدأ وخبر ، فكان القياس فيهما عدم النصب ، والنصب فيهما إنما هو على التشبيه بالمفعولين بأعطيتُ ، لذا فعند بناء الفعل للمجهول يجب إقامة المفعول حقيقة وهـو الأول " انظر البسيط ٩٢٣/٢ بتصرف يسير . والجزولي أيضاً يوجب إقامة الأول ، ويجيز إقامة الثاني علـى وجـه لا يعرضُ معه اللبس نحو قولنا : " أعلم زيداً عمرٌو قائماً " للتلبس للمُعلم بالمتعلم به . انظر المقدمة الجزولية /١٤٣ .

في باب" أعلم " فإن صحّ هذا النقل ، ارتفع الخلاف في ذلك . وقال بعضهم : لم يسمع إقامة الثاني في باب [ظن] [١] ولا الثاني والثالث في باب " أعلم " وإنما ورد السماع [٢] بإقامة الأول قال : والقياس عاضدٌ له؛ لأن الأول في باب " أعلم " مفعول صريحٌ ، والأول في باب " ظَنّ " وإن لم يكن كذلك فهو شبيه بالمفعول به من حيث إنّ [٣] أصله مبتدأ ، وهو لا يقع موقعه الجملة ، ولا الظرف ، بخلاف الثاني فإنه يقع موقعه ذلك .

" **ولا ينوب خبر " كان " المفرد**" [٤] فلا يجوز أنْ يُقال في "كان زيدٌ أخاك" : "**كين أخوك**" "**خلافاً للفراء**" فإنّه أجاز ذلك [٥] .. وهو فاسدٌ ، لاستلزامه خبراً عن غير مخبر عنه. وكذا لا ينوب "**المميّز**" [٦] فلا يجوز [٧] في "امتلأت الدّار رجالاً": "**امْتُلِـىء** رجالٌ" [٨] " **خلافاً للكسائي** " [٩] وهشام. وحكى الكسائي: "خذه مطيوباً به نفس" [١٠] .

---

[١] ساقطة في الأصل وهي زيادة يقتضيها سياق الكلام .

[٢] ممن نقل هذا الرأي ابن هشام في أوضح المسالك ٦٣٦/١ ، عن الخضراوي والجزولي الذي يوجب إقامة الأول في باب ظنّ ، فلا يجوز عنده : " ظَنّ زيدا قائم " ؛ لأنّ " قائما " مسند إلى زيد في المعنى والأصل . انظر المقدمة الجزولية ١٤٣/ .

وممن منع أيضاً إقامة الثاني من باب ظنّ ابـن أبي الربيع في البسيط /٩٦٨، ومن النحاة من أجـاز إقامـة الثاني بشرط عدم اللبس منهم : ابن مـالك ، وأبو بكر محمد بن مالحـة المشـوفي سنة ٦١٨هـ ، وابـن عصفور ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٨/١ ، الارتشاف ١٨٨/٢ ، أوضح المسالك ١٣٦/٢ .

[٣] الراجح عند النحاة هو وجوب كسر همزة (إنّ) بعد "حيث" لأن حيث لا تضاف إلاّ إلى جملة ولا تضـاف إلى مفرد . ومَنْ أجاز إضافة حيث إلى المفرد جاز عنده فتح همزة " إنّ "، ولكن الراجح هو وجوب الكسر. انظر التسهيل /٧٧ .

[٤] انظر شرح الجمـل لابن عصفور ٥٣٥/١، الارتشـاف ١٨٤/٢ وما بعدهـا ، التكملة الحسان /٥٤ ، الهمع ٢٧١/٢ .

[٥] في التسهيل " ممتَرّة "/٧٧ .وذلك لعدم الاتساع فيه، وكذا لا يقام مفعول له ، ولا مفعول معه ، ولا حال لأنها لا يتسع فيها، بخلاف المصدر والظرف . انظر الارتشاف ١٩٣/٢ ، التكملة الحسان/٥٤ ، الهمع٢٧٠/٢ .

[٦] المنع جاء على رأي الجمهور والفراء وأبي حيان ، وابن عصفور ، انظر المراجع السابقة .

[٧] هكذا وردت أيضـاً في الهمع ٢٧٠/٢ ، شرح التسهيل ط٧١٩/١ ، الارتشاف ١٩٣/٢ ، وفي شفـاء العليل ٤٤٠/١ " لمكثرّت " .

[٨] انظر التسهيل /٧٧ ، شرحه ط٧١٩/١ ، الهمع ٢٧٠/١ ، الارتشاف ١٩٣/٢ .

[٩] وهكذا أيضـاً وردت في شرح التسهيل ط٧١٩/١ ، وأما في الهمع فقد وردت " خـذه مطيوبـة به نفسي" ٢٧٠/٢ ، وفي الارتشاف ١٩٣/٢ " خذه مطوبة به نفس " .

وصرح الكسائي فيما نقل عنه ، بمنع [١] تقديمه على الفعل إذ أُقيم مقام الفاعل ، فلا يجوز " نفسٌ طيبٌ " واعتل للمنع بكونه ليس مفعولاً صريحاً [٢] ، وهذا التعليل يخرج منه جواز التقديم إذا كان مفعولاً صريحاً فيجوز على هذا زيدٌ ضُرِب [٣] / **ولا يجوز** في "كان زيدٌ يقومُ" و "جَعَلَ عمرو يفعلُ" **"كِين يِقَامْ" ولا "جَعَل يِفْعَلْ" "خلانا له** [٤] **وللفراء"** فإنهما أجازا [٥] ذلك، والمستند إليه [٦] ضمير المجهول عند الكسائي ومستغنى عنه عند الفراء [٧] . ومذهبهما فاسدٌ ؛ لأن ضمير المجهول وهو ضمير الأمر والشأن لم يتقرر نيابته عن الفاعل ، والنائب عن الفاعل لا يستغنى عنه ؛ لأنّ حكمه حكم الفاعل . وقد ظهر من كلام المصنف وغيره : أنّ الذي ينوب عن الفاعل متفقٌ عليه ومختلفٌ فيه كما نبّه على ذلك أشياءُ :

أحدُها : مفعول الفعل المتعدي إلى واحد نحو " ضُرِبَ زيدٌ " .

ثانيها : المصدر الذي لا لتوكيد سواء كان ملفوظاً به أو منويـاً . وزعم ابن عصفور [٨] في غير المقرب : أن جواز نيابة المصدر المنوي انفرد به [٩] سيبويه

---

[١] وصرح أيضاً بمنع إضماره ، انظر الارتشاف ٢/١٩٣ .

[٢] بل جعل تسميه على التشبيه بالمفعول به . انظر الارتشاف ٢/١٩٤ .

[٣] رأى الكسائي هذا فاسدٌ ؛ لأنه يوهم أنّ القائم مقام الفاعل يجوز تقديمه إذا كان مفعولاً صريحاً" ، والصواب عدم
جواز تقديمه صريحا كان أو غير صريح .

[٤] يقصد الكسائي .

[٥] أي أنهما هما اللذان أجازا فقط بناء (جَعَلَ) للمفعـول . يـقول أبو حيان : " إنْ كان ناقصا من باب أفعال المقاربة ، فلا نعلم منْ أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائي والفـراء أجازا "جُعل يفعلُ " في "جَعل زيدٌ يفعلُ " . لما بناء "كان" للمفعول فيقول أبو حيان : "ذهب سيبويه والمبرد والكوفيون والكسائي والفراء وهشام إلى جواز ذلك ، وذهب الفارسي إلى المنع وهو الذي نختـاره " ، انظر الارتشاف ٢/١٨٤، ١٨٥ ، كما نسـبَ المبَرّدي على أنّ "كان زيدٌ أخاك " لا يجوز عند البصريين رأيها إلى مالم يُسم فاعلـه ؛ لأنه عند بنائهـا للمجهول فإن اسمها يحذف وجوباً وهو المبتدأ ، ويبقى الخبر ، ولا بـد لكل واحد منهما من الآخر " ، انظر التبصرة ١/١٢٥ بتصرف يسير .

[٦] في شرح التسهيل : " والمسند إليه " ط١/٧١٩ .

[٧] انظر شرح التسهيل ط١/٧١٩ ، ارتشاف الضرب ٢/١٨٥ ، الهمع ٢/٢٧٠ وما بعدها .

[٨] انظر الجمل /٧٧ ، وانظر قول ابن السيد في إصلاح الخلل /١٩٦ : "والذي نسب إلى سيبويه ليس بمشهور عنه "، وانظر البسيط ٢/٩٦٧ ــ ٩٦٨ ، حيث ورد فيه : أنّ الذي أجازه سيبويه هو إضمار المصدر المعهود نحو : قمْ القعودَ ، وسُوَر السَّوَرَ " انظر الكتاب ١/٣٤ ــ ٢٢٨ ــ ٢٢٩ .

وقد تقدم أن ذلك جائز عند الجميع ؛ لأنه مفيد . قيد أبو الحسن [١] بن أبـي الربيـع جواز نيابة المصدر زائداً على الشرط كونه مقيداً بقيدين :

أحدهما : الاتساع فيه .

الثاني : ألاّ [٢] يخص المفعول به بحقيقة .

قال بعضهم : ولا بد مع هذا من كونه متصرفاً . فلو كان غير متصرف نحو " سبحان الله " لم يجز بناء الفعل له .

وثالثها : الظرف زماناً أو مكاناً بشرطين :

أحدُهما : الاختصاص .

الثاني : التصرف . وزاد بعضهم [٣] على ذلك شرطين آخرين :

أحدُهما : الاتساع فيه .

الثاني : ألاّ [٤] يخص المفعول به حقيقة .

ورابعها : أول مفعولي " أعطى " .

وخامسها : أول مفعولي " ظنّ " .

وسادسها : الجملة المعلق عنها الفعل ، الجـواز للسيرافي وابن النحّـاس ، والمنع للفارسي .

وسابعها : أول مفاعيل " أعلم " .

وثامنها : الظرف الذي لا يتصرف : الجواز للأخفش ، والمنع لغيره .

وتاسعها : الظرف المنوي . الجواز لابن السراج ، والمنع لغيره .

وعاشرها : المنصوب على إسقاط حرف الجر مع وجـود المنصوب بنفس الفعل . الجواز للكوفيين ووافقهم المصلف ، والمنع لغيرهم .

وحادي عشرها : نيابة غير المفعول به غير / المجرور مع وجـود المفعـول بـه / ٥ ب وعزى غير المصنف هذا للكسائي والفراء وأبي عبيد .

---

[١] انظر البسيط ٢/٩٦٠ .

[٢] وردت في الأصل " أن لا " والصواب ما أثبتناه لوروده في القرآن الكريم .

[٣] هو ابن أبي الربيع ، انظر البسيط ٢/٩٦٠ .

[٤] انظر هامش (٢) من نفس الصفحة .

وثاني عشرها : نيابة غير الأول من بابي " ظَنَّ " و " أعلم " . الجواز للمصنف ، والمنع لابن عصفور في باب " أعلم " وجوباً ، وفي بـاب " ظـنَّ " اختياراً ، والمنع للجزولي في باب " ظَنَّ " والجواز في باب " أعلم ".

وثالث عشرهـا : الثاني في باب " أعطى " بقيد أمن اللبس .

ورابع عشرهـا : خبر كان المفرد ، الجواز للفراء ، والمنع لغيره .

وخامس عشرها : التمييز . الجواز للكسائي وهشام ، والمنع لغيرهما .

وسادس عشرها : ضمير المجهول ، الجواز للكسائي أيضاً ، والمنع لغيره .

وسابع عشرها : المجرور . المنع للسهيلي ، والجواز لغيره .

وثامن عشرها : الظرف المبهم . الجواز لأكثر النُّحاة ، والمنع لبعض المتأخرين .

وتاسع عشرها : صفة المصدر . الجواز للكوفيين ، والمنع لغيرهم .

العشـــرون : " بُكْرَةَ " و " صَبَاحَ " إذا لم يُقصد بهما تنكير . المنع لسيبويـــه ، والجواز للكوفيين .

والأولى بالإقامة منها إذا اجتمعت عند ابن عصفور [1] المفعول به المسرّح : وهو الذي ينصبه الفعل بنفسه ، والمقيد : هو الذي يصل الفعل إليه بحرف الجـر ، فإن لم يكن للفعل مفعول به مسرّح ، أقمتَ أيَّ البواقي شئت . إلاّ أن إقامة المصدر المختص في اللفظ أولى من إقامة غيره .

فإن كان للفعل مفعولات مُسَرَّحة ، أقمت المسرّح منها لفظاً وتقـديراً ، وتركـت ، المسرّح لفظاً لا تقديراً : وهو الذي يصل إليه الفعل بعد إسقاط حرف الجـر ، فـإن كان [كانت][2] كلها مسرّحة لفظاً وتقديراً : فإن كان الفعل من باب " أعطيتُ " أو من باب " ظننتُ " أقمت أيهما شئت ، والمختار عنده[3] إقامة الأول في البابين. وإن كان من باب " أعلمتُ " ، لم يجز عنده[4] إلاّ إقامة الأول ، وقد تقدم تعليل هـذا الفـصل وتمثيله مفرقاً . ويجـوز عند الفراء حذف النـائب عن الفاعل فيقـال على هـذا : " ضُرِبَ " / ضَرْباً " بالحذف .

---

[1] انظر الجمل ٥٣٩/١ .
[2] في الأصل (كان) .
[3] يقصد عند ابن عصفور ، انظر شرح الجمل ٥٣٨/١ .
[4] عند ابن عصفور ، انظر شرح الجمل ٥٣٩/١ .

ويجيء على قياس الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على المسند : جواز التقديم هنا فيقال على هذا " زيدٌ ضَرَبَ " .

ويكون النائب عن الفاعل تمييزاً ، والصيغة المسندة في هذا الباب ليست موضوعة ابتداء ، وإنما هي مغيرة عن صيغة الفاعل . هذا مذهب البصريين [١]، والكوفيين[١] يذهبون إلى ان ذلك صيغة مستقلة غير مغيرة ، وقد نسب هذا لسيبويه[٢] رحمه الله ، ونسب أيضاً للمبرد[٣] .

" فصل " :

" يُضَمُّ محققاً أوّل فعل النائب "[٣] سواءٌ كان ماضياً أو مضارعاً **" ومع ثانيه إنْ كان ماضياً مزيداً أوله تاءٌ . ومع ثالثه إن كان مفتتحاً بهمزة وصل "** [٣] فتقول في " ضَرَبَ " وتَعَلَّمَ " و " استخرج " : " ضُرِبَ " و تُعُلِّمَ " و " اُسْتُخْرِجَ " .

وفي " يُضْرِبُ " و " يَتَعَلَّمُ " و " يَسْتَخْرِجُ " : " يُضْرَبُ " و " يُتَعَلَّمُ " و " يُسْتَخْرَجُ " .

" ويُحرك ما قبل الآخر لفظاً إنْ سلم من إعلال وإدغام "[٤] كالأمثلة المذكورة آنفاً ، **" وإلا "** يسلم من ذلك **" فتقديراً "** نحو " قِيلَ " ، و " قُيِّمَ "[٥] و" اسْتُقِيمَ " و " رُدَّ الشَّيءُ " ، " أُعِدَّ " ، و" اسْتُعِدَّ " من أمثلة الماضي . و " يُقالُ " و " يُسْتَقامُ " و " يُرَدُّ " و " يُعَدُّ " و " يُسْتَعَدُّ " من أمثلة المضارع. وتحريك ما قبل الآخر يكون " **بكسر إن كان الفعلُ ماضياً وبفتح إن مضارعاً** " .

---

[١] انظر الارتشاف ١٩٥/٢ .

[٢] نسب له الرأي فيكون موافقاً للبصريين ، ونسب له ابن الطراوة الرأي الثاني فيكون موافقاً للكوفيين ، انظر الارتشاف ١٩٥/٢ .

[٣] انظر التسهيل /٧٧ .

[٤] انظر التسهيل /٧٨ .

[٥] في الأصل " قيل " والصواب من شرح التسهيل ٧٢٠/١ .

ص[١] : فإن كان ثانية ياءً نحو " بَيْطَر " أو ألفاً نحو " ضَارِب " أو ثالثة ألفاً نحو " تَعَاقَل " مزيداً ذلك كله قُلِبَ حال [نيابته][٢] للمفعول ، واواً فتقول : " بُوْطِرَ " و " ضُوْرِبَ " و " تُعُوْقِلَ " .

" **وإن امتلت عين الماضي ثالثيا** " نحو " قَالَ " و " بَاعَ " **أو على** " **انفعل** " نحو : " انقاد " **أو انفعل** " نحو : " اختار " " **كسر ما قبلها** " وهو الفاء في " قَالَ " و " بَاعَ " و " انْقَادَ " و " اخْتَارَ " والتاء المزيدة في " اختار " بعد نقل الكسرة من العين في الأبنية المذكورة إلى ذلك استثقالاً لها فيها . وكسر ما قبل العين يكون " **بإخلاص** " نحو " قِيلَ " و " بِيْعَ " و " انْقِيْدَ " و " اخْتِيْرَ " فتقلب ذوات الواو ياء، وتسلم ذوات الياء " **أو إشمام ضم** " [٣] تنبيهاً على أنّ الفاء كانت مضمومة في الأصل . " **وربما أخلص** " ما قبل العين " **ضما** " فتقلب ذوات الياء واواً فتقول : " قُوْلَ " و " بُوْعَ " و " اخْتُوْرَ " و " انْقُوْدَ " .

والتلفظ /بهمزة الوصل في هذين على حسب اللفظ بما قبل حرف العلة إنْ ضَمَّ ضَمَّتْ ، وإن كُسِرَ كُسِرتْ ، وتسلم ذوات الواو ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها . ومن قلب الواو ياء بإخلاص الضم قبل العين في ذلك قول الشاعر : /٦ ب

لِيْتَ وهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ

لَيْتَ شَبَاباً بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ[٤]

وقوله :

حُوْكَتْ على نَوْلَيْنِ[٥] إذْ تَحَاكَتْ

تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكَتْ[٦]

واعلم أنّ أصل هذه الوجوه ، إنّما هو كسر العين وضم ما قبلها ، لكن لمّا استثقلوا مجيء الكسرة بعد الضمة ، خففوا ذلك بحذف حركة الفاء ونقل حركة العين إليها ، فتسلم إذ ذاك العين إنْ كانت ياءً ، وتنقلبُ ياءً إنْ كانت واواً ؛ لانكسار

---

[١] قصد بهذا الرمز ابن عصفور في المقرب ، انظر ١/٨٠ .
[٢] في الأصل " حال نيابة " .
[٣] انظر التسهيل /٧٨ .
[٤] البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه/١٧١ ، لابن يعيش ٧/٧٠ ، شرح التسهيل ط١/٧٢١ ، المغني/٤٣٨ ، التصريح ١/٢٩٤ ، الأشموني ٢/٦٣ ، شفاء العليل ١/٤٢٠ ، تعليق الفوائد ٤/٢١٦ .
[٥] في شرح التسهيل وشفاء العليل [ثوبين] .
[٦] نسب لرؤبة وليس في ديوانه ، انظر المنصف ١/٢٥٠ ، شرح التسهيل ط١/٧٢١ ، شرح التصريح ١/٢٩٥، الأشموني ٢/٦٣ ، البهجة المرضية/١٦٤ ، شفاء العليل ١/٤٢٠ .

ما قبلهـا ، وهذا الوجه هو إخلاص الكسر . ومن العرب مَنْ ينقل ويشير إلى الضمّ مع التلفظ بالكسر ولا يغير الياء ، ويُسمى ذلك إشمامًا، وبه قرأ ابن عامر والكسائي "قِيلَ" و "غِيضَ" و "سِيقَ" ونحوها .

وهذا الوجه هو إشمام الضمّ . ومن العرب مَنْ يُخفف هذا النوع بحذف حركة العين ، فإنْ كانت واواً سلمتْ ، وإنْ كانت ياءً قُلبتْ واواً . وهذا الوجـه الثـالث هو إخلاصُ الضمّ .

" ويمنعُ الإخلاصَ " [١] للكسر أو الضمّ **" عند خوف اللَّبس "** [١] فلا يجـوز الإخـلاص للكسر أو الضمّ حال الإسناد إلى تاء الضمير ونونه في موضع يلزم عنه التبـاس فعل المفعول بفعل الفاعل ؛ إذ لو أُخلص الكسر في "بِعتُ" و "خِفتُ" والضمّ "طِلتُ" مسنداً ذلك إلى فعل المفعول ، حصل التباس فعل المفعول بفعل الفاعل ، بل يتعـين على هذا القصد ، ضمّ الفاء من "خُفتُ" و"بُعتُ" أو الإشمام ؛ لأنّ كسرها بـإخلاص يوهم كونَ الفعلِ مسنداً إلى الفاعل . وقال بعضهم : لا التباس في "خِفتُ" حال بنائـه للمفعول ؛ لأنّ الفرق بينهما حـاصلٌ تقديراً وإنْ عُدم من جهـة اللّفـظ . ويتعـين كسر الفاء من "طِلْتُ" ؛ لأنّ ضمّها يوهم كونه مسنداً إلى الفاعـل أيـضاً، فيجـب اجتنابُ ذلك.

واللغات التي ذكر [ت] [٢] في "فَعَلَ" و "فَعُلَ" و "فَعِلَ" لا تجـيء إلاّ فيمـا اعتلت عينُه حال البناء للفاعل. أمّا إذا صحّتْ حالُ البناء للفاعل، صحّت هنا فتقول : "اعْتَوَرَ" كما / تقول : "اعْتَوَرَ" و "عُوَرَ" و "صُيِّدَ" كما تقول : "عَوِرَ" و"صَيِدَ" . وزعم بعضُهم أنّ "افْتَادَ ونحوه لا يجيء فيه إلاّ النقل ، فلا يُقـال فيه إلاّ "افْتِيدَ" لـيس إلاّ. / ٧أ

"وكسرُ فاءِ فِعلِ ساكنِ العين لتخفيف أو إدغام لغةٌ " [٣] لبعض العرب ، فيجوز عندهم فـي "عِلْمَ" و "رِدْ" : عَلَمَ" و "رَدَّ" وقُرِئَ [٤] : **﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾** [٥] بكـسر الراء .

---

[١] انظر التسهيل /٨٧ .
[٢] زيادة يقتضيها السياق إذ في الأصل " ذكر " .
[٣] انظر التسهيل / ٧٨ .
[٤] سورة يوسف ٦٥/١٢ .
[٥] هي قراءة علقمة بن قيس، انظر مختصر شواذ القـرآن لابن خالويه /٦٤ ، وقـال ابـن جني في المحتسب ٣٤٥/١ ، "ومن ذلك قراءة علقمة يحي : " رِدْنَا إلينا " بكسر الراء .

ونسب ابن اصبغ[1] صاحبُ رؤوسِ المسائل ، كسر فاء الفعل من المدغم لبعض الكوفيين ، وكسر فاء غير المدغم لقطرب . هذا كلُّه إن كان مضعف العين ثلاثياً ، فإنْ كان مضعف اللاّم فكـ الثلاثي فتقول : "اضطُرّ" وبعضهم يكسر ما قبل المدغم . وإذا وقع الأول من المثلين بعد ساكن في غير ملحق ، فالساكن إمّا أن يكون صحيحاً أو حرف مدٍّ ولين . فإنْ كان صحيحاً فالحكم وجوب الإدغام بعد النقل فتقول : "اقْشعرّ" و "اطْمئنّ" . وإن كان حرف مدٍّ ولين ، فالإدغام أيضاً. ويجب قلب الألف واواً فتقول في "احْمارّ" "احْمورّ" وأجاز بعضهم "احْميرّ" .

ومتى أسند شيءٌ من المضاعف إلى ضمير متكلمٍ أو مخاطبٍ أو نون إناثٍ ، عاد إلى الكسر وزال الإدغام . "رَددتُ" و "اضطررتُ" "واحمررتُ" .

وإذا كان المضارع مدغماً ، بقي على إدغامه كالحال في نيابته [2] للفاعل ، إلاّ إذا اتصلتْ به نون إناثٍ ، فإنّ الإدغامَ يُفكُّ وينفتحُ ما قبل الآخر فتقول : "يُـرُدُّ" و"يُضطُرُّ" و "يُحمارُّ" وإن اتصلت به قلت : "يرددْنَ" و "يحمارِرْنَ" بالفكّ .

" وقد تُضمُّ فاءُ المدغم " [3] أقتجيء فيه اللغات الثلاث. إخلاصُ الكسر، وإخلاصُ الضمِّ والإشمام. وحكم المدغم في هذا الباب بالنسبة للفكّ والإدغام كهو في باب الفاعل ، إنْ فكّ فيه، فكّ هنا نحو : "مَشَش" . وإنْ أدغم نحو "ردّ" أدغم هنا . ولا يعرض في هذا النوع لبسٌ ؛ لأنّ فاءَه حال البناء للفاعل مفتوحة . نعم يعرضُ اللّبس إذا صيّرْ على "فُعِلَ" بالنقل ، فمن يراعي اللّبس حينئذٍ يكسر الفاء ويجتنب الضمّ ، ومَنْ لا يراعيه ، يضم الفاء .

" وشذّ في " تَفوعلَ " " تَفيعلَ " [4] لكون إعلاله ليس على أسلوب ما تقدم، فيجوز على هذا في "تَقَوتَلَ" : "تَقيتَلَ"، وحكى الأخفش من قول العرب : "تَعيلَمَ" في "تَعَوْلَمَ" .

---

[1] أن قصد به ابن اصبغ البغدادي فهو أحمد بن محمد بن أبي الاصبغ ، أبو العباس الكاتب المتوفي في حدود سنة ٢٥٥ ، انظر كشف الظنون ٥/٤٨ ، وإن قصد به ابن اصبغ فهو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المتوفي في حدود سنة ٣٢٨هـ ، انظر البغية ١/٤٢٣ .
وهناك ابن إصبغ آخر هو قاسم بن اصبغ بن محمد القرطبي توفي سنة ٣٤٠هـ ، انظر البغية ٢/٢٧٥ .

[2] في الأصل (نيابة) .

[3] انظر التسهيل /٧٨ .

[4] انظر التسهيل /٧٨ .

" **وما تعلّق / بالفعل غير فاعل** "[1] وقد تقدّم تفرعه وأحكامه . /٧ ب

" **أو مشبّه به** " وهو اسم "كان" وأخواتها، وقد تقدم أيضاً. " **أو نائب عنه** " وهو الذي يُوب له هذا الباب. " **منصوب لفظاً** " إن لم يدخل عليه حرف جر كأصناف المفاعيل ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وتابع المنصوب . " **أو** " منصوب " **محلاً** " إنْ دخل عليه حرف الجر نحو : " مررتُ بزيدٍ " ونحوه مما يصلُ إليه الفعلُ بواسطة حرف وقوله :

فَما رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ

حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا [2]

ونحو ذلك مما جُرَّ بحرف .

" **ورُبّما رُفع مفعولٌ به ونُصب فاعلٌ لأمن اللَّبس** " [3] ومن هذا قولهم : " خَرَقَ الثوبُ المِسْمَارَ " وقول الشاعر :

مثلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قد بَلَغَتْ

نَجرانُ أو بَلَغَتْ سَوءاتِهِمْ هَجَرُ [4]

فرفع المفعول وهو " هَجَرُ " لأنها المبلوغة ، ونصب الفاعل وهو : " السوآت " لأنّها البالغة ؛ لأمن اللَّبس . ومن هذا قول الشاعر أيضاً :

إنّ سراجاً لكريمٌ مَفْخَرُهْ

تَحلّى بِهِ العينُ إذا ما تَجْهَرُهْ [5]

وعلى هذا أخذ الفراء [6] قوله تعالى : ﴿ **ما إنَّ مفاتِحَهُ لتَنُوءُ بالعُصْبَةِ** ﴾ [7]

---

[1] انظر التسهيل /٧٨ .

[2] البيت للخريمي الطفيلي ، انظر المغني/١٧٣ ، الهمع ١٢٨/٢ ، الخزانة ١٣٧/١٠ ، معاني الفراء ٥٧/٣ ، الجنى الداني/٥٥ ، الإرتشاف ١١٦/٢ .

[3] انظر التسهيل/٧٨ .

[4] البيت للأخطل في ديوانه/١٠٩ ، نقائض جرير والأخطل/١٦٣ ، الأمالي الشجرية ٣٦٧/١ ، شرح التسهيل ط١/٧٢٣ ، المغني/٧٨١ ، شفاء الغليل ٤٢١/١ ، وقد جاءت " نجران " مرفوعة مع أنها مفعول بـه ، وحقُّها النصب وسوءات فاعل وحقها الرفع ، وجاءت منصوبة وهو من باب نصب الفاعـل ، ورفع المفعول لأمن اللبس ، وروايات النصب جاءت على الأصل .

[5] ورد البيت بدون نسبة في معاني القرآن للفراء ٩٩/١ ، شرح التسهيل ط١/٧٢٣ ، اللسان (حلا) .

[6] انظر معاني القرآن ٣١٠/٢ .

[7] سورة القصص ٧٦/٢٨ .

تنبيه :

اتفق النحاةُ على أنّ الفعلَ واسم المفعول يرفعان المفعول ونحوه نيابة عن الفاعل . أما الفعل بالكيفية التي تقدمت . وأما اسم المفعول فبشروط يأتي بيانها في باب اسم الفاعل إن شاء الله تعالى .

واختلفوا هل يرفعه المصدر أم لا ؟ فمنهم مَنْ أجاز ذلك فتقول على هذا : " أعجبني ركوبُ الفرسِ " على معنى إن ركب الفرسَ . ومنهم من منع ذلك وهم الأكثرون ؛ لورود المفعول [1] معه منصوباً في قوله تعالى : ﴿ **أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً** ﴾ [2] .

وأيضاً فإنّ المصدر لا يطلب الفاعل بالنيابة ، وإن كان غير طالب له بالنيابة ، جاز حذفه مع عدم نائب ينوب عنه ، بخلاف الفعل فإنّه طالبٌ للفعل بالنيابة ، فلم يجز حذف الفاعل إلاّ مع إقامة نائب ينوب عنه . وبسبب كون الفعل طالباً للفاعل بالنيابة غيروا بنيته عند حذف الفاعل ليصيرَ حينئذٍ طالباً للمفعول بنيابة أخرى فيرتفع به ، وهذا القول أخيرُ القولِ إن شاء الله .

" فصل " :

" **يجبُ وصلُ الفعل بمرفوعه** " [3] فاعلاً أو نائباً عنه مشبهاً به " **إنْ خيف التباسه بالمنصوب** " [3] / نحو : " ضَرَبَ هذا ذاك " / ١٨ أ

" **أو كان ضميراً غير محصور** " نحو " أكرمتُك " و " أكرمتُ زيداً " .

---

[1] قصد ورد المفعول مع المصدر ، ولم يقصد وروده مع المفعول معه ، ومع أنّ المصدر يشبه الفعل في أنّ كلا واحد منهما يدل على الحدث الذي يقتضي فاعلا دائماً ، ومفعولا إنْ كان واقعاً ، إلاّ أن لعمل المصدر عمل فعله شروطاً :

ـ أنْ يحلّ محلّه فعل بما مع :

أ . " أنْ " نحو : " عجبتُ من ضربك زيداً أمس " أي : من أنْ ضربته ، ونحو : " يعجبني صرتك زيداً الآن " أي : أن تضربه .

ب . " ما " نحو : " يعجبني ضربك زيداً الآن " أي : ما تضربه .

ـ ألا يكون مصغراً ، ولا مضمراً ، ولا مقترناً بتاء الوحدة ، ولا موصوفاً قبل العمل ، وألا يفصل بينه وبين معموله ، وألا يتقدم على معموله ، وألا يكون محذوفاً ، وألا يكون مجموعاً .

وجميع هذه الشروط عدمية إلاّ الأول فهو وجودي .

[2] سورة البلد ٩٠/ ١٤ ، ١٥ .

[3] انظر التسهيل /٧٨ .

فلو صحب التركيب الأول مميز للفاعل من المفعول ، جاز تأخيره، فيجوز " ضربتْ موسى سلمى " بتأخير المفعول ؛ لاتصال علامة التأنيث بالفعل . ولو كان الضميرُ محصوراً نحو : " ما أكرمَ زيداً إلاَّ أنا " تأخر " **وكذا** " هو " **الحكمُ** " أيضاً " **عند غير الكسائي وابن الأنباري في نحو " ما ضرب عمروٌ إلاَّ زيداً "** من التراكيب التي الحصر فيها لغير المرفوع نحو : " لا يرحمُ اللهُ من عباده إلاَّ الرُّحماءَ " فإنَّه يجب فيها اتصال الفعل بالمرفوع إلاَّ عندهما . فيجوز على رأيهما في " ما ضَرَبَ عمروٌ إلاَّ زيداً " : " ما ضَرَبَ إلاَّ زيداً عمروٌ " .

" فإن كان المرفوع ظاهراً والمنصوب ضميراً لم يَسبق الفعل ولم يُحصر فبالعكس " [1] .

أي : يجب اتصال المنصوب بالفعل وتأخير الفاعل نحو : " أكرمكَ زيدٌ " أما لو كان الضمير سابقاً للفعل ؛ لغرض الاهتمام نحو " الدرهمَ أياه أعطيتُ " ، أو لما يلزم عن تأخيره من الاتصال نحو : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾ [2]، لم يكن مما نحن فيه ، بل يتقدم في التركيب [الأول][3] جوازاً ، وفي الثاني وجوباً . وكذا لو قُصدَ حصر ما تأخر : نحو : " ما أكرمَ زيداً إلاَّ إيَّاكَ ". **" وكذا الحكمُ عند غير الكسائي "** من وجوب اتصال المنصوب[4] بالفعل وتأخير المرفوع **" في نحو " ما ضرب عمروٌ إلاَّ زيداً "** من التراكيب التي قُصد فيها حصر المرفوع ، وسواءٌ كان المحصور ظاهراً كما مُثِّلَ في المتن ونحو " لا يصْرِفُ السُّوءَ إلاَّ اللهُ " أو مضمراً كقوله تعالى: ﴿ **لا يُجَلِّيهَا لوقتِها إلاَّ هُوَ** ﴾ [5]، ولم يوجب الكسائي[6] ذلك ، بل أجاز تقديم المحصور مطلقاً سواءٌ كان مرفوعاً أو منصوباً . واستدل لوجوب تأخير المحصور "بإلاَّ" بالقياس على وجوب تأخيره إذا كانت أداة الحصر "إنَّما" فإنَّ الجميع التزموا تأخير المحصول "بإنَّما" سواءٌ كان مرفوعاً أو منصوباً . وأُجيب عن ذلك بأنَّه قياسٌ ، مع وجود الفارق ؛ لأنَّ المحصور إذا كان الحصر "بإلاَّ" متميزٌ لا لبس فيه ؛ إذ اقترانه "بإلاَّ" يبين ذلك تقدم أو تأخر ، فالتزام تأخيره لا معنىً له. وفرق أبوبكر بن الأنباري[7] كما تقدم

---

[1] انظر التسهيل /٧٩ .
[2] سورة الفاتحة/١ /٤ .
[3] ساقطة في الأصل .
[4] في الأصل المرفوع .
[5] سورة الأعراف ٧/١٨٧ .
[6] انظر أوضح المسالك ١٠٨/٢ وما بعدها ، وابن عقيل ٤٩٢/١ .
[7] انظر المرجعين السابقين .

بين المرفوع/ والمنصوب.فأجاز تقديم المنصوب المحصور "بإلاّ"ولـم يجـز تقـديم /٨ب
المرفوع. قال : لأنّ المنصوب وإنْ تقدم لفظاً فهو متأخرٌ معنىً ، بخلاف المرفوع ، فإذا تقدم لفظاً فهو مقدم معنىً فيفوته ما قُصد من حـصره . ويُعـضد رأيـه ورود الاستعمال به في قول الشاعر :

تَزَوَّدْتُ منْ ليلى بتكليم ساعةٍ
فما زادَ إلاّ ضعفَ ما بي كلامُها[1]

وقولـــه :

وهلْ يُنْبِتُ الخَطِّيَّ إلاّ وشيجُهُ
تُغَرَّسُ إلاّ في مَنابِتِهِ النَّخْلُ ؟ [2]

واعلم أنّ بعض الأئمة نقل في المحصور إذا كان الحصرُ بإلاّ وحرف النفـي ثلاثة مذاهب .

أحدها: أنّ حكمَ التأخير إن كان فاعلاً على جهة الوجوب . فإن كان مفعولاً ، جاز التأخير . قال : وهو مذهب[3] البصريين وابن الأنباري والفراء .

وثانيها: أنّ الحكم التأخير وجوباً فاعلاً كان مفعولاً . قال: وهـو مذهب أبي موسى والأستاذ[4] أبي علي .

وثالثها: أنّ المحصور "بإلاّ" لا يجب تأخره ، بل يجوز ذلك فيه كالحال لـو لـم يُحصر .

وهذا كلُّه إذا قُصدَ حصر أحدهما. أما إذا قُصدَ حصرُهما معاً ، جاز أيـضاً فتقول على هذا القصد: "ما ضَرَبَ إلاّ زيدٌ عمراً" والمعنى حينئذٍ : "ما ضَرَبَ أحدٌ أحداً إلاّ زيدٌ عمراً" ولا يتصور حصرهما معاً "بإنّما" ؛ لأنّ المحصور "بإنّمـا" يجب تأخيره بإجماع .

---

[1] نسب لقيس بن الملوح وليس في ديوانه ، انظر المساعد١/٤٠٦ ، شرح التسهيل ط١/٧٢٥ ، توضيح المسالك ١٠٩/٢ ، ابن عقيل ٤٩١/١ .

[2] البيت لزهير في ديوانه /٩٥ وفيه (منابتها) وانظر المحتسب٢٢/٢ ، التصريح ٢٨٢/١ ، شرح التسهيـل ط١/٧٢٦ .

[3] انظر توضيح المسالك ١٠٨/٢ وما بعدها ، ابن عقيل ٤٩٢/١ .

[4] انظر ابن عقيل ٤٩٢/١ .

فصل [1] :

تكلم أربابُ البيان في الحصر ، وهو المعنى عندهم بالقصر ، وهكذا يبوبون عليه . والكلام فيه على الطريق التي سلكوها من وجوده :

الأول : تقسيمه : وهو منقسم إلى قسمين : حقيقي ، وغير حقيقي .

وكلٌ منهما ضربان ؛ لأن القصر إمّا انْ يكون للموصوف على الصفة ، أو للصفة على الموصوف . فأصنافه بهذا الاعتبار أربعة :

الأول: قصر الموصوف على الصفة من قسم الحقيقي نحو : " مازيدٌ إلاّ كاتبٌ " إذا لم يتصف بصفة غير الكتابة ؛ إلاّ هذا الصنف يَعْسُرُ العثور عليه؛ لأنّ الحكم بذلك موقوف على الإحاطة بصفات الشيء والوقوف على ذلك يتعذر أو يَعْسُر .

الصنف الثاني: من قسم الحقيقي: وهو قصرُ الصفة على الموصوف نحو : " ما في الدّارِ إلاّ زيدٌ " وهو كثير . والفرق بين هذا والأول واضحٌ / إذ /١٩أ الموصوف في الأول قد يكون مشاركاً في الصفة المذكورة وذلك ممتنعٌ في الثاني ، اللّهُمّ إلاّ يُقصد بالثاني المبالغة ؛ لعدم الاعتذار بغير المذكور ، وتنزيله منزلة المعدوم ، فيكون والحال هذه مشاركاً في نفس الأمر ولكن مشاركة لا عبرة به ولا التفات إليه .

الصنف الثالث: وهو قصر الموصوف على الصفة من قسم غير حقيقي ، وحاصل هذا الصنف أنّه تخصيص أمرٍ بصفةٍ دون أخرى أو مكان أخرى ، فهو ضربان . والمخاطب بالضّرب الأول من هذا الصنف، وهو تخصيص أمر بصفةٍ دون أخرى منْ يعتقد اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها ، فالمخاطب بقولنا: " ما زيدٌ إلاّ كاتبٌ " مَنْ يعتقد أنه

---

[1] انتقل الشّارح إلى هذا الفصل الخاص به دون أن يشرح قول ابن مالك في التسهيل /٧٩ : " وعند الأكثرين في نحو : " ضرب خلافة زيداً ، والصحيح جوازه على قلة " .

كاتبٌ وشاعرٌ مثلاً. والمخاطب بالضّرب الثاني منه هو : تخصيص أمرٍ بصفةٍ مكان أخرى مَنْ يعتقد اتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة عوضاً عنها، أو يتساوى عنده اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها . فالمخاطب بقولنا " ما زيدٌ إلاّ قائمٌ " مَنْ يعتقد أنّ زيداً قاعدٌ لا قائمٌ أويعلم أنّه إمّا قاعدٌ أو قائمٌ من غير تعيين .

الصنف الرابع : وهو قصر الصفة على الموصوف من قسم غير حقيقي وحاصله أنّه تخصيص صفةٍ بأمرٍ دون آخر مَنْ يعتقد اتصاف ذلك الأمر وغيره .

أو مكان فهو أيضاً ضربان : والمخاطب بالضّرب الأول منه وهو : تخصيص صفة بأمرٍ دون آخر مَنْ يعتقد اتصاف ذلك الأمر وغيره بتلك الصفة . فالمخاطب بقولنا : " ما شاعرٌ إلاّ زيدٌ " مَنْ يعتقد أنّ زيداً شاعرٌ ، ويعتقد مع هذا أنّ عمراً شاعرٌ . والمخاطب بالضّرب الثاني : وهو تخصيص صفة بأمرٍ مكان آخر مَنْ يعتقد اتصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضاً عنها أو يتساوى عنده اتصافه بها واتصاف غيره بها . فالمخاطب بقولنا : " ما قائمٌ إلاّ زيدٌ " مَنْ يعتقد أن عمراً قائمٌ لا زيداً ، ويعلم أنّ القائمَ أحدُهما فقط ، إلاّ أنّه لا يعينُه .

والضرّب الأول من كلّ واحدٍ من الصنف الثالث والرابع يسمى : قصر إفراد ؛ لاقتضائه قطع الشركة بين الصفتين بالنسبة إلى ثبوت ذلك للموصوف كما في الضرّب الأول من الصنف الأول /، أو بين الموصوف وغيره في الاتصاف /٩ب بالنسبة كما في الضرب الأول من الصنف الثاني .

ويسمى الضرب الثاني من كل واحدٍ من الصنف الثالث والرابع " قصرَ قلب " ؛ لملاحظة قلب حكم السامع، هذا إذا لم يتساوَ الأمران عنده، فإن تساويا سُمّي " قصرَ تعيين " ؛ لملاحظة تعيين متعلق الحكم وقصر الموصوف على الصفة إفراداً مشروطاً بعدم تنافي الصفتين . فالمنفي في نحو : " ما زيدٌ إلاّ شاعرٌ " كونه كاتباً

مثلاً، ونحو ذلك ما يتصور اجتماعه مع الشعر لا كونه مفحماً لا يقول الشعر . كما أنّ قصره قلب مشروط بتنافيهما . فالمنفي في نحو : " ما زيدٌ إلاّ قائمٌ " كونه قاعداً ، ونحوه مما لا يجتمع مع القيام . وقصر التعيين اعنّها من حيث أنّ الحكم بكون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين غير مقتض لاتصافه بهما ولا امتناع ذلك . فعلى هذا كل مثال صالح لقصر القلب والإفراد ، فهو صالح لقصر التعيين ، ولا ينعكس الوجه الثاني في طرقه ، وهي أربعة :

الأول : العطف[1] كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً " زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ " أو " ما زيدٌ كاتبٌ بل شاعرٌ " وقلباً " زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ " و " ما زيدٌ قاعدٌ بل قائمٌ .

الثاني : النفي والاستثناء[2] كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: " ما زيدٌ إلاّ شاعرٌ " وقلباً أو تعييناً: " ما زيدٌ إلاّ قائمٌ " وفي قصرها على الموصوف بالاعتبارين " ما قائمٌ أو لا قائمٌ " إلاّ زيدٌ .

والحكم بقصر الموصوف على الصفة في التركيب الأول من هذا الطريق إنّما أصار إليه ، امتناع توجه النفي إلى الذوات على حسب ما هو معلوم في غير هذه الصناعة ، فتوجه حينئذٍ إلى الصفات . فإذا أوجب منها شيءٌ كما في قولنا : " ما زيدٌ إلاّ شاعرٌ " ، لزم عن ذلك القصر . وأصار إلى الحكم بقصر الصفة على الموصوف في التركيب الثاني من هذا الطريق : أنّ النفي لما تسلط فيه على الصفة التي سلم المخاطب ثبوتها لغير المقصور عليه ، اقتضى ذلك نفيها عن الجميع . فإذا أوجب من ذلك شيءٌ كما في نحو : " ما شاعرٌ إلاّ زيدٌ " ، لزم عنه القصر .

الثالث : إنّما كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً : " إنّما زيدٌ كاتبٌ " وقلباً : " إنّما زيدٌ / قائمٌ " وفي قصرها عليه إفراداً " إنّما كاتبٌ زيدٌ وقلباً : " إنّما قائمٌ زيدٌ " ، وإنّما اقتضى هذا الطريق القصر ؛ لأنّه بمعنى " ما " /١٠أ

---

[1] انظر باب القصر والاختصاص ، فصل في " لا " العاطفة وإنما " في دلائل الإعجاز /٢٢٠ .
[2] انظر أيضا نفس الباب فصل " النفي والاثبات بما وإلا " في دلائل الإعجاز /٢٢١ .

و " إلاّ " ولملاحظة هذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ **إنّما حَرّم عليكم الميْتَةَ والدّمَ** ﴾ [1] على قراءة النصب [2] . معناه : ما حَرّمَ عليكم إلاّ الميتةَ والدّم . وحكموا بانفصال الضمير معها كما ينفصل مع " إلاّ " وعلى هذا جاء قول الفرزدق :

أنا الذّائدُ الحامي الذّمارَ وإنّما
يُدافِعُ عن أحْسَابِهِمْ أنا أو مِثْلي [3]

الطريق الرابع: كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً : شاعرٌ هو " لمن يعتقده : شاعراً لا كاتباً ، وقلباً : " قائمٌ هو " لمن يعتقده : قاعداً . وفي قصر الصفة على الموصوف إفراداً: "أنا كفيتُ سَهْمَك " مراداً به انفرادك ، راداً على مَنْ يعتقد اشتراك الغير فعل في ذلك [1] ؛ ولهذا نقول أيضاً في قصرها عليه قلباً راداً على مَنْ اعتقد أنّ غيرك هو الذي كفى سهمه ، والمعنى حينئذٍ : " أنا كفيتُ سهمَك لا غيري " .

الوجه الثالث: في أحوال هذه الطرق من حيث الدلالة والاستعمال .

أما الثلاثة الأول منها ، فهي دالة على ذلك بالوضع . أما الرابع فدلالته على ذلك إنّما هو بالقصور ، والطريق الأول منها وهو العطف ، أصله أنْ يدلّ نصّاً على

---

(١) سورة البقرة ١٧٣/٢ .

(٢) جاء في معاني القراء ١٠٠/١ : " نصب لوقوع " حرّم عليها . وذلك أنّ قولك " إنما " على وجهين : أحدهما : أنْ تجعل " إنّما " حرفاً واحداً ثم تُعْمل الأفعال التي تكون بعدها في الأسماء ، فإن كانت رافعة رفعت ، وإنْ كانت ناصبة نصبتَ ؛ فقلت: إنما دخلتْ دارَكَ، وإنما أعجبتني دارُك، وإنما مالي مالك . فهذا حرف واحدٌ . وهذا الوجه هو الذي خرجت عليه الآية بالنصب . أما الوجه الآخر لـ " إنما " فيمكن مراجعته في معاني القراء ١٠١/١ وما بعدها .

وانظر باب القصر والاختصاص في دلائل الإعجاز للجرجاني ٢١٥/ وما بعدها حيث أورد فصلاً في مسائل " إنما " ومواقعها .

(٣) البيت له في ديوانه ٢٠٧/٢ برواية :

أنا الضامنُ الرّاعي عليّهِمْ وإنما

وقد ورد بهذه الرواية في أوضح المسالك ٨٨/١ ، ابن عقيل ١٠٠/١ ، وورد في المساعد ١٠٣/١ برواية : " أنا الفارس " . وانظر دلائل الإعجاز للجرجاني /٢١٥ .

(١) لعل الصواب : " على مَنْ يعتقد اشتراك الغير في فعل ذلك " .

المثبت والمنفي . نعم قد يعدل عن ذلك ؛ لكون المقام مقـام اختصار كما لـو قيل : " فلانٌ يعلمُ كذا وكذا " من أصنـاف العلم مثلاً أو شُرِكَ معه غيـره في ذلك فقيل : " زيدٌ وعمرٌو يعلمان كذا وكذا " فإنك تقول فيهما: " زيدٌ يعلمُ كذا من العلم لا غيرُ " أو " ليس إلاّ " أي : لا غير ذلك من أصناف العلم ، ولا غير زيد . وهو بخـلاف الطرق الباقية ، فإنّ دلالتها بالنّص إنما هي على المثبت فقط . وتلبس هذه الطـرق جائز إلاّ الثاني ، فإنّ تلبسه بذلك لا يجوز ؛ لكونه منفياً بها فتقول على هذا : " إنّما زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ " و " هو يأتيني لا عمرٌو " وشرط بعضهم تلبس الطريق .

الطريق الثالث : وهو إغباء ؛ لعدم اختصاص الموصوف بالصفة كقولـه تعـالى : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ [1] ؛ إذ الاستجابة لا تكـون فـيمن يـسمع / ١٠/ ب وبعضُهم قيّد هذا الشرط بالأحسن . واجتماع النفي معه قد يكون حال تقديمه كقولـه تعـالى : ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ﴾ [2] ، وقد يكون مع تأخيره نحو : " ما جاءني زيدٌ وإنّما جاءني عمرٌو " . والمستعمل له الطريق الثاني أصـله أن يكون مجهولاً عند المخاطب كقولك في شبح امرئ : " ما هو إلاّ زيدٌ " راداً على مَنْ يعتقده غيره .

نعم قد ينزل المعلوم منزلة المجهول فيسوغ حينئذٍ اسـتعماله إفـراداً كقولـه تعالى: ﴿ وما محمدٌ إلاّ رسولٌ قَدْ خَلَتْ من قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [3] أي مقـصور علـى الرسالة ، لا يتعداها إلى القبر من الهلاك . نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكاره إياه. أو قلباً كقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [4] . أي : أنتم بشرٌ لا رسـلٌ . نزّلوا الرُّسُلَ عليهم السلام منزلة مَنْ ينكر أنّهم من جنس البشر ، مع اعتقاد المحكي عنهم القصر أنّ الرسول لا يكون بشراً ، وإصرار الرسل على دعوى الرسالة فلزم عن هذا المجموع القصر قلباً . وقـول الرسل عليهم السـلام : ﴿ إِنْ نحنُ إلاّ بشرٌ

---

[1] سورة الأنعام ٣٦/٦ ، وانظر دلائل الإعجاز /٢١٦ .
[2] سورة الغاشية ٢١/٨٨ ، ٢٢ .
[3] سورة آل عمران ١٤٤/٣ .
[4] سورة إبراهيم ١٠/١٤ ، وانظر الكلام عليها في دلائل الإعجاز /٢١٨ .

مِثْلُكُمْ ﴾ [1] مسوقٌ على طريق المجازاة الجارية بين الخصمين تبكيتاً على عادة مَنْ ادعى عليه خصم ما لا يتنازع فيه . فالرسل عليهم السلام في هذا المقام يقولون: نحن لا نتنازع في أننا بشرٌ لكن ذلك غير مناف للرسالة التي مَنَّ الله علينا بها والمستعمل له الثالث إنما يكون ما لا ينكره المخاطب كقولك: " إنما هو [2] أخوك " لمن يعلم ذلك تريد أن ترفقه عليناً؛ لينتبه إذ ذاك للواجب عليه من حق الأخوة . وقد سلك المتنبي هذا في قوله يخاطب كافوراً :

إنما أنتَ والدٌ والأبُ القا
طع أحْنَى منْ واصلِ الأولادِ [3]

قصد بسلوك هذا تنبيه كافور وتذكيره بما هو معلوم عنده توطئة لما يريد بناءه عليه . نعم قد ينزل المجهول منزلة المعلوم فيسوغ سلوكه إذ ذاك . وعلى هذا الأسلوب جاء قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ** ﴾ [4] ، فإنهم ادَّعوا العلمَ والظهورَ؛ لصدور الإصلاح منهم، ولهذا بُولغَ في الرَّد عليهم بقوله تعالى: ﴿ **أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ** ﴾ [5] / مؤكداً

١١/أ

لمّا رأى طَالِبُوهُ مَصْنَعاً ذُعِرُوا
وكادَ لو ساعَدَ المقدورُ ينتصرُ [6]

وقد تقدم الكلام في هذا الحكم في باب الضمير ، وذُكر هناك ، أنّ جواز هذا الحكم إنّما هو بشرط أنْ يتحد العامل في المتصل به الضمير وفي مفسره كالشواهد المذكورة [7] . فلو اختلف العامل فيها ، لم يجز تقديم المرفوع ، بل الواجب تقديم

---

[1] سورة إبراهيم ١١/١٤ ، وانظر أيضاً الكلام فيها في دلائل الإعجاز /٢١٨ .
[2] انظر دلائل الإعجاز /٢١٦ .
[3] انظر ديوانه ٣٣١/٢ ، وانظر دلائل الإعجاز/٢١٦ . وجاء في الأصل " الأولاد " والتصويب من الديوان .
[4] سورة البقرة ١١/٢ .
[5] سورة البقرة ١٢/٢ .
[6] اتفق الشراح إلى قصدة تقدم الفاعل المرفوع المشتمل على ضمير يعود على المفعول المنصوب فأورد هذا الشاهد . وأغلب ظني أن الكلام قبل هذا البيت مبتور حيث وقف عند قول المصنف : " ما ضربتُ خصماً إلا زيداً " ولم يورد قوله : " وعند الأكثرين في نحو : ضرب غلامَهُ زيداً ، والصحيح جوازه على قلة " وقد أشرت إلى ذلك عند بداية الفصل ، انظر التسهيل /٧٩ ، والبيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير ، وهو في شرح التسهيل ط٧١٧/١ ، وابن عقيل ٤٩٤/١ ، شفاء العليل ٤٢٣/١ ، وجاء في الأصل " شاعد "
[7] لعله قصد بذلك ذكره للشواهد لم أعثر عليها في الشرح ، أو قصد الشواهد التي سبق ذكرها في باب الضمير في الجزء الأول المحقق .

المنصوب . فعلى هذا كان ينبغي للمصنف أن يذكر أقسام وجوب تـأخير المرفـوع بالفعل عنه نحو "ضَرَبَ غلامَ هندٍ زوجُها" ؛ لأن هذا التركيب ونحوه لم يتحـدد فيـه العامل في المتصل به الضمير فيفسره ، فهو مما يجب فيـه تأخير المرفـوع عـن الفعل .

واعلم أنّ المصدر إذا أضيف إلى الفاعل أو المفعول، اتصلا به . وكذا اسـم الفاعل أيضاً يضاف إلى المفعول فيتصل به ، لكن لم يذكر ذلك المصنف ، بل أخر العامل فيهما فعلاً ؛ لأنه يجيز الفصل بين المضاف المصدر والمضاف إليه الفاعل ، ويجيز أيضاً الفصل بين اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعـول آخـر وجـار ومجرور ، فلذا لم يذكر ذلك ،وذكره ابن عصفور ، وقد ذكرت ذلك في باب الفاعل.

فصل[1] :

لم يذكر المصنف ما يصح بناؤه للنائب عن الفاعل في هذا الباب وذكره ابـن عصفور[2] ، فلذكر ما ذكره مع زيادة مناسبة لذلك فنقول : الأفعال بالنسبـة إلـى صحة بنائها للنائب عن الفاعل تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

قسم يجوز بناؤه له باتفاق ، وقسم يمنع باتفاق ، وقسم مختلف فيه . أمّا الذي يُمنـع بناؤه باتفاق فنعم وبئس وليس وعسى وحبذا وفعل التعجب . وإنما امتنع بناؤه لـه ؛ لعدم تصرفها ؛ إذ لا يبنى منها اسم فاعل ولا مستقبل ، فلمـا كانت كـذلك ، لـم يتصرفوا فيها بالبناء للمفعول .

وأمّا الذي اختلف في نيابته للمفعول فـ "كان" وأخواتها ، وفي ذلك قولان :

<u>الأول</u> : المنع ، وهو رأي الفارسي[3] .

<u>الثاني</u> : الجواز ، وهو ظاهر كلام سيبويه[4]، وقول السيرافي [5] والفراء أيضاً . أما السيرافي[5] فأجاز ذلك على إقامة ضمير المصدر مقـام المحذوف بعد حذف الاسم

---

[1] أيضا هذا الفصل خاصّ بالمصنف .
[2] انظر شرح الجمل ١/٥٣٥ .
[3] انظر الارتشاف ٢/١٨٤ .
[4] انظر المرجع السابق .
[5] انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٥ ، الارتشاف ٢/١٨٤ ، الهمع ٢/٢٧١ ، وهو اختيار ابن خروف .

والخبر . وأما الفراء[1] فأجاز ذلك على إقامة الخبر مقام الاسم بعد حذفه فيقول في ' كان زيدٌ قائماً ' كيْنَ قائمٌ ' وهو فاسد[2] ؛ لأنه يلزم عنه بقاء خبر دون مخبر / ١١/ب عنه . وأما سيبويه رحمه الله ، فلم يبين كيفية بنائها له . وإنما وقع له في الكتاب [3] ما يقتضي جواز بنائها له . وهو قوله : " فهو كائنٌ " ومكون كما كان ضاربٌ ومضروبٌ [3] " وقصده بهذا الكلام والله أعلم بيان قوتها وتصرفها وقربها من " ضربَ "وعبارته هذه استشكلها من أرباب هذه الصناعة مَنْ يعتقد أنّ " كان " تدل على حدث ، ومَنْ يعتقد أنها لا تدل عليه .

أمّا وجه استشكال مَنْ يعتقد دلالتها على الحدث ؛ فلأن اسم " كان " وخبرها في الأصل مبتدأ وخبر ، وحَذْفُ الاسم ، وإقامةُ الخبر مقامه ، يلزم عنه جواز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . وحذفهما معاً وإقامة المصدر مقام ذلك غير مفيد ؛ لأنّ المصدر غير المختص هو الذي يدل عليه الفعل فلا فائدة في إقامته مقام ذلك . وقد منع سيبويه [4] إقامة هذا النوع من المصدر فقال: " لا تقول: " سيْرٌ عليه سيرٌ ". هذا وجه الإشكال في بناء " كان " للفاعل على أصل مَنْ يعتقد [أنها][5] تدل على الحدث . وأما وجهه على مذهب مَنْ يعتقد أنها لا تدل على الحدث فواضحٌ ؛ لأن نيابة الخبر لا تصح ؛ لما يلزم عن ذلك من بقاء خبر دون مخبر عنه ، ولا مصدر لها ، فتُبنى له ، فبناؤها على هذا الرأي مشكلٌ . قال ابن جني : سألتُ الفارسي عن قول سيبويه : " فهو كائنٌ ومكونٌ " فلم يجبني بشيء وقال : ﴿ **يَمَسُّونَ عليها وَهُمْ مُعْرِضُونَ** ﴾ [6] فقلتُ : أتقول : إنّ سيبويه يجيز بناءها للمفعول ؟ فقال : لا . فقلتُ فما يصنعُ بهذا الذي وقع له في الكتاب من قوله : " فهو كائنٌ ومكونٌ " ؟ قال : لا أدري . قلتُ : هو غلطٌ في النسخة ؟ قال: لا. ثم قال : ليس كلُّ الداء يعالجه الطبيبُ ، وعذره رحمه الله في هذا الكلام واضحٌ ؛ لاعتقاده أنّها لا تدل

---

[1] انظر المراجع السابق .
[2] هذا رأي موافق لابن عصفور ، انظر شرح الجمل ١/٥٣٥ .
[3] انظر الكتاب ١/٤٦ ، وانظر شرح الجمل ١/٥٣٥ ، والارتشاف ٢/١٨٤ .
[4] انظر الكتاب ١/٢٢٨ ، ٢٣٢ .
[5] زيادة يقتضيها السياق .
[6] سورة يوسف /١٠٥ .

على حدث للخبر لا يصح ، وذكر عنه أعني ابن جني أنه قال : إنّما أراد سيبويه بذلك بيان تصرفها ، وأنها ليست من الأفعال الجامدة .

والجواب على الإشكال على رأي مَنْ يعتقد أنّها تدل على الحدث هو أنْ يُقال : لا نسلم منع بنائها للمصدر ، بل يجوز أنْ تُبنى له إذا كان مفيداً كسائر الأفعال مثل أنْ يُقال مثلاً الكون الذي هو زيدٌ قائمٌ " كَيْنَ " ، والجواب عنه على رأي مَنْ يعتقد عدم دلالتها على الحدث ، لمنع عدم دلالتها على الحدث . كيف وقد نطقوا في قول الشاعر :

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفتى

وكَوْنُكَ إيّاه عليك يَسِيْرُ [1] / ١١٢/ أ

وقد تقدم الكلام في هذه المسألة أعني في دلالة " كان " على الحدث أو عدم دلالتها عليه في باب " كان " وما يمنع من هذا . وأجاز ابن عصفور بناءها للظرف والمجرور بعد حذف اسمها وخبرها ، فتقول في " كان زيدٌ في الدّار قائماً ": " كَيْنَ في الدّار " فتقيم المجرور مقام المحذوف ، واختلف الناس في بناء " قال " وما في معناها للمفعول إذا لم يكن معمول في اللفظ إلاّ الجملة ، وفي بناء " ظنّ " وأخواتها له إذا سدت " أنّ " و" أنْ " مع معموليها مسد مفعوليها . فأمّا " قال " فللكوفيين فيها تفصيل . والذي يضبطه أن يُقال : لا يخلو أنْ تعمل في جملة اسمية أو فعلية . فإن كان الأول : فالجملة إما أن يكون فيها ضمير يعود على الفاعل أولاً. فإن كان فيها ضمير نحو : " قال زيدٌ أبوه منطلقٌ " لم يجز بناؤها للمفعول ، فلا يُقال: " قِيْلَ أبوه منطلقٌ ". وإن لم يكن فيها ضمير يعود على الفاعل نحو: " قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ " جاز بناؤها له فيجوز " قِيْلَ عمروٌ منطلقٌ " والجملة في موضع المفعول وإنْ كانت فعلية فإما أن يكون فيها ضمير عائد على فاعل " قال" أو لا، فإنْ كان الأول فالضمير إمّا أنْ يكون لغائب أو غيره ، فإنْ كان لغائب بنيتهما معاً فتقول في " زيدٌ قال يقومُ ": " قِيْلَ يُقَامُ ". وإن كان لغير غائب نحو: " قال زيدٌ أقومُ "

---

[1] لم أعثر على قائله ، انظر أوضح المسالك ١/٢١٦ ، ابن عقيل ١/٢٧٠ ، شرح التسهيل ط١/٤٦١ ، شفاء العليل ١/٣٠٨ ، الهمع ١/١١٤ ، شرح الأشموني ١/٢٣١ .

جاز بناء " قال " للمفعول ، ولك الخيار في بناء الثاني وتركه على حالـــه . فتقول : " قِيلَ أقومُ " و" قِيلَ يَقَامُ " هذا كله إذا كان فيها ضمير . فإن لم يكن فيها ضمير نحو : " قال زيدٌ قام عمروٌ " جاز بناؤها للمفعول فتقول : " قِيلَ قام عمروٌ " .

وأمّا " ظنّ " إذا سدّتْ " أنّ " مسد معموليها ، فلهم في ذلك أيضاً تفـصيل ، ويضبطه أنْ يُقال : لا يخلو أنْ يكون فيها ضمير عائد على " ظنّ " أولاً. فإنْ كان لم يجز بناء ذلك للمفعول ، فلا يُقال في " علم زيدٌ أنّه منطلقٌ " : عُلِمَ أنّـه منطلـقٌ . وإنْ لم يكن نحو " علم زيدٌ أنّ عمراً منطلقٌ " و " علمتُ أنّي قائمٌ " و " علمتُ أنّـك قائـمٌ " و " عُلِمَ أنّك قائـمٌ " وحيث بُني الثاني لبنـاء الأول في هـــذا التركيب . فالفراء [1] يذهب إلى أنّه فارغٌ من الضمير . والكسائي [2] إلى أنّ فيـــه ضـــمير المجهول . فلو كان السّاد مسد المفعولين " أنّ " وصلتها نحو " ظنّ " زيدٌ أنّ يقومَ عمروٌ " و" وظنّ زيدٌ أنّ يقومَ " قلت: " ظُنّ أنّ يقومَ عمروٌ " و " ظُنّ أنّ يُقام " وهذا التفصيل سلطه البصريون في ذلك أيضاً ، واستثنوا من ذلك حكمين : /١٢ ب

الأول : تغيير الثاني لتغيير الأول ، سواء كان ذلك وجوباً أو جـوازاً فإنّ البصريين لا يغيرون ذلك .

وثانيهما : إقامة الجملـة مقام الفاعل ، فإنّهم أيضاً لا يجيزون ذلك . وحيث أوهـم الجواز ، جعلـوا النائب عـن الفـاعل ضمير المصدر مستتراً في الفعل الثاني ، والمتفق على جواز نيابته للمفعول هو سائر الأفعال والله أعلم .

---

(1) انظر الارتشاف ١٨٥/٢ ، الهمع ٢٧١/٢ .
(2) انظر المرجعين السابقين .

" باب اشتغال العامل عنْ الاسم [1] السابق بضميره أو ملابسه "

ص [2] : هـو أنْ يتقدم اسم ويتأخر عنه فعلٌ متصرفٌ أو ما جرى مجراه عاملٌ في ضمير ذلك الاسم أو مسببه ، ولو لم يعمل فيهما ، لعمل في الاسم الأول أو في موضعه ، خرج عنه "نِعْمَ" و "بِئْسَ" و "حبذا" وفعل التعجب ؛ لأنها لا تعمل فيما قبلها ، وما لا يعمل ، لا يفسّر عاملاً . وتناول الجاري مجرى الفعل المتصرف " ليس " ؛ لأنها تدخل في هذا الباب نحو " زيداً لستُ مثله " [3] واسم الفاعل واسم المفعول ، والأمثلة العاملة عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع موضع الفعل ، لأن النائب مناب " أنْ " والفعل أو "ما" والفعل ، فإن ذلك كله يدخل في هذا الباب تقول : " إنّ زيداً أنت ضاربُـه " و " أزيدٌ أنت مسرورٌ بـه " ؛ "وأزيدٌ أنت ضروبُـه " و " أزيداً سقياً له " .

ولا يدخل في هذا الباب المصدر النائب مناب " أنْ " والفعل أو " ما " والفعل ، لأنه لا يعمل فيما قبله ؛ إذ لا يدخل في هذا الباب إلاّ ما يصح له أنْ يعمل فيما قبلـه . واسم الفاعل واسم المفعول والأمثلة العاملة عمل اسم الفاعل لا تدخل في هذا البـاب إلاّ بالشروط المشترطة في إعمالها وتُذكر في باب اسم الفاعل إنْ شاء الله .

وخرج عنه بقيد صحة عمله في الاسم المشتغل عنـه العامل علـى تقـدير تفريغه من الضمير نحو : " زيدٌ أنَا الضّاربه " ونحوه مما لا يصح له عمل فيما قبله، لكونه صلة للألف واللام . و " زيدٌ ما ضربته " ونحوه مما فصل فيـه بين الاسـم والفعل بأداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

ودخل بقيد صحة عمله في محل الاسم عند امتناع عمله فيه نحو " زيدٌ قام " ؛ لأنّ قام لو فرغ من الضمير، لم يصح له عمل في " زيد "، / إذ الفاعل لا يتقدم على الفعل ، لكن يصح له أنْ يعمل في ظرف أو مجرور في موضعه نحو : " اليوم قـام زيدٌ " و " في الدّار ضَحِكَ عمروٌ " . ومع هـذا فلا يصح أنْ يكون هذا التركيب من /١٣ أ

---

(1) في الأصل " عن المعمول " والتصويب من التسهيل /٨٠ .

(2) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٦١/١ ، المقرب ٨٧/١ .

(3) هكـذا المثال في الكتاب ١٠٢/١ وسيويه هـو من أجاز ذلك يقول : " ومثل ذلك أ عبدالله كنت مثله ، لأن كنت فعلٌ والمثلُ مضاف إليه وهو منصوب . ومثله أزيداً أمنت مثله ، لأنه فعلٌ ، فصار بمنزلة قولك: أزيداً لقيت أخاه . وهو قول الخليل " .

باب الاشتغال إلاّ مع طالب للفعل نحو " أزيداً قام؟" ، و " إنْ زيداً قام قمتُ ". فإن لم يكن عمل العامل على تقدير تفريغه من الضمير أو السببي ، خرجت المسألة من باب الاشتغال كما في نحو " زيدٌ أضربتُهُ " ؟ ، إذ ما بعد الهمزة لا يعمل فيما قبلها ، فإذا تقرر هذا، فاعلم أنك إذا قلت: "زيدٌ ضربتُه" و " زيدٌ مررتُ به ، أو كلمتُ أخاه أو مررتُ بأخيه " فقد بنيت الكلام في هذه التراكيب على الاسم ؛ إذ لو بنيت الكلام على الفعل ، فرُعْت العامل من الضمير وقلت حينئذ: "زيداً ضربتُ" و "بزيدٍ مررتُ" و "أخا زيدٍ كلّمتُ" و "بأخي زيدٍ مررتُ" . لكن بعض العرب يبني الكلام على الفعل مع كون العامل مشغولاً بالضمير أو بالسببي فيقول: "زيداً ضربته " و " زيدًا مررت به " و " زيداً كلمتُ أخاه " و " زيداً مررتُ بأخيه " . فزيدٌ في هذه التراكيب محمول على فعل محذوف شريطة التفسير بما بعده لمفسر الضمير في " نعم رجلاً زيدٌ " و " بئس رجلاً عمرٌو " وهذا الاستعمال بخلاف القياس ؛ إذ الفعل لا يحذف ويترك معموله إلاّ لدليل يدل عليه قبل ذكر الاسم . وقد يكون الدليل حالاً كقولك : " زيداً " لمن شرع في إعطاء . وقد يكون لفظاً كقولك: " زيداً " لمن قال: "هَلْ رأيتَ أحداً " ؟ وهذا الاستعمال بخلاف ما نحن فيه ؛ لأن الفعل في قولك : " زيداً ضربتُهُ " لما حذفوه ، جاءوا بالتفسير بعده ، فلهذا كان هذا الاستعمال نظير " نعم رجلاً زيدٌ " من حيث أن الضمير الغائب لا يأتي إلاّ بعد الظاهر ، وهو هنا مستعمل قبل الظاهر على شريطة التفسير " فزيداً ضربتُه " نظير " نعْمَ رجلاً زيدٌ " من حيث إنّ المفسّر فيهما ما بعدُ . إلاّ أنّ هذا الاستعمال لا يصح إلاّ بشروط :

أحدُهما : أن يكون الاسم المشتغل عنه العامل مفتقراً لما بعده نحو " زيداً ضربتُه ". فلو كان غير مفتقر إليه نحو : " زيدٌ في الدّار فأكرمْه "، لم يصح ذلك . ومن هذا قوله تعالى : ﴿ **والسارقُ والسّارقَةَ فاقْطَعُوا أيْدِيَهُمَا** ﴾ [1] . على تأويل سيبويه / فإنّ تقديره عنده : وفيما يتلى عليكم السّارقُ والسّارقة [2] . /١٢ب

الشرط الثاني : أنْ يكون المشغول بضميره أو ملابسه مما يصح عمله في الاسم السّابق على تقدير تفريغه من الضمير أو السببي الذي اشتغل

---

[1] سورة المائدة ٥/٣٨ .
[2] انظر اللباب ١/١٤٣ ، شرح التسهيل ط١/٧٢٩ .

بـــه، فلا يصح الاشتغال في : " زيدٌ ما أحْسَنَهُ " و " زيدٌ مَرَرْتُ بـــه " و " زيدٌ أكرمَ منه أبوه " ولا في زيدٌ ما ضربتُهُ " و " هل ضربتَه ؟ " و " كيف وجدتَهُ؟" و "ليجزينَّه الله "[1] و "لأحبُّهُ "[2] و"ألا تكرمُهُ" و " هلاَّ أكرمتَهُ " و "لعونٌ على الخير ألا أجده "[3] و " مـــا زيدٌ إلاَّ يُكرمُـــهُ عمرو " و " زيدٌ كم لقيتَهُ ؟ " و " زيدٌ ظنَنْهُ قائماً " و " زيدٌ إنْ زرتُـــهُ يكرمُكَ " و " زيدٌ إنْ يقمْ أكرمْهُ " مجزوم الجـــواب . و " زيدٌ أنـــا الضَّاربه " و " ماشيةٌ تحبه يكره " ؛ لأن العامل في هـــذا التراكيـــب كلها لو فرغ عن الضمير، لم يصح له العمل فيما قبله، وما لا يعمل ، لا يفسر عاملاً .

الشرط الثالث : ألاَّ يقترن الاسم بأداة هي طالبة للجملة الاسمية كـــ" إذا " الفجائية ، فإن اقترن بذلك نحو " بينما أنا أمشي فإذا زيدٌ يضربُه عمرٌو " لـــم يجز الحمل على الفعل . فأمّا لو اقترن بالاسم ما يطلب الفعل ، كان الشرطية ، تعين الحمل على الفعل ، إلاَّ أنَّ لا يكون في الكلام " إلاَّ" بشرط أنْ يكون الفعل ماضيـــاً نحـــو : **﴿ وإنْ أحدٌ من المشركينَ استجارَكَ فأجِرْهُ ﴾** [4] .

ومن الأدوات الطالبة للفعل " إذا " الشرطية ، وحروف التحضيض ، فالاسم الواقع بعد هذه الأدوات نحو: **﴿ إذا السَّماءُ انْشقَّتْ ﴾** [5] و " هلاَّ زيداً ضربْتَهُ " و " لولا عمراً أكرمتَهُ " ، يتعين حمله على الفعل. أمّا لو اقترن بالاسم أداة من أدوات الاستفهام ، فإمّا أن تكون الهمزة أو غيرها. فإن كانت الأداة الهمزة ، جاز أنْ يكونَ الاسم بعدهـــا محمولاً على الاسم ومحمولاً على الفعل ، و الاختيـــار الحمـــلُ على الفعل . وإنْ كانت الأداة غيرها ، لم يقع بعدها المبتدأ إلا أنْ يكون خبره غير فعـــل

---

(1) في شرح التسهيل ط١/٧٣١ " فالمسنُ ليجزينه الله " .
(2) في شرح التسهيل ط١/٧٣١ : " وعمرٌو ليمله بشرٌ " .
(3) في الأصل : " لا أجده " والتصويب من شرح التسهيل ط١/٧٣١ ، الارتشاف ٣/١٠٥ .
(4) سورة التوبة ٩/٦ .
(5) سورة الانشقاق ٨٤/١ .

نحو : " هل زيدٌ في الدّار ؟ " هل زيدٌ قائمٌ ؟ " ولا يجوز " هل زيدٌ ضربتَهُ ؟ " وإنْ اضطُرَّ إلى ذلك قيل:"هل زيداً ضربتَهُ؟" و "هلْ زيداً ضربتَ؟" بنصب "زيدٍ" فيهما. وأمّا في الكلام فلا يُقال فيه إلاّ : " هل ضربتَ زيداً ؟ " .

وأمّا أدوات الشرط ، فلا يخلو أن تكون الأداة " إنْ " أو غيرها .

فإن كانت الأداة " إنْ " جاز أن يليها الاسم بشرط أنْ يكون الفعل / ماضياً لفظاً ومعنى أو منفياً بلم . فلو كان الفعل مضارعاً مثبتاً ، لم يجز إلاّ في الشعر نحو: "إنْ زيداً نضربْه اضربْ" ، وفي كلام سيبويه ما يقتضي الجواز مطلقاً . وكذا وقع أيضاً في كلام بعض أصحابنا فنقول: " إنْ زيداً ضربتَهُ ضربتُهُ " و " إنْ زيداً لم تضربْه اضربْهُ " والمختار أن يليها الفعل . وأنْ كان غيره من أدواته ، لم يليها الاسم إلاّ ضرورة ، والاسم بعدها محمول على الفعل ، فتخرج المسألة عن الاشتغال ، وأنشد سيبويه .

/١١٤أ

" أيّمَا الرّيحُ تُمَيْلُها تَمِلْ "[1]

وأنشد أيضاً :

ومتى واغلٌ يُنَبِّهْهُم يُحيّو

هْ وتُعْطَفْ عَلَيْهِ كأسُ السّاقي [2]

" فالريح وواغل" فاعلان لفعلٍ مضمرٍ يُفسره " تُميلُها " في الأول و "يُنَبِّهْهُمْ" في الثاني

الشرط الرابع : أنْ يكونَ حالُ الاسم مع الفعل المضمر كحالِ الضمير أو السببي مع الفعل المفسِّر . فإن كان الضمير أو السببي عمدةً له ، كان الاسم مرفوعاً ، وإنْ كان فضلةً له ، كان الاسم منصوباً فتقول على هذا :

---

[1] هو عجز من بيت صدره :

صعْدَةً نابتةً في حائرٍ .

وهو لكعب بن جعيل ، انظر الكتاب ١١٣/٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١ ، الإنصاف/٦١٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٠/١ ، الأصول ٢٣٣/٢ .

[2] البيت لعدي بن زيد في ملحقات ديوانه/١٥٦ ، وانظر الكتاب ١١٣/٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١ ، الإنصاف/٦١٧ ، ابن يعيش ١٠/٩ شرح ابن عصفور ٣٧١/١ ، الأصول ٢٣٩/١ .

والواغل : الذّاكل على القوم في شرابهم أو طعامهم من غير أن يدعوه . انظر اللسان مادة [وغل] . وتعطف : تُمال .

" أزيداً ضربتَهُ ؟ " و " أزيدٌ قام ؟ " بنصب " زيد " في الأول ؛ لأن الضمير فضله ، ورفعه في الثاني ؛ لأن الضمير عمدة ، ولذا نقول : " أزيداً مررتَ به ؟ " و " أزيداً جلستَ إليه ؟ " لأن المجرور في موضع نصب . وتقول : " أزيدٌ مُرَّ به ؟ " و " أزيدٌ مُرَّ بأخيه ؟ " بالرفع ؛ لأنَّ الضمير في موضع رفع . ولا يجوز أنْ يكونَ الاسمُ مخفوضاً حال كون الضمير أو السببي مخفوضاً ، فلا يجوز " بزيدٍ مررتُ به " على أنَّه من هذا الباب ؛ إذ لا طالب بالفعل . والشيء لا يحذف إلاَّ مع طالب له ، ولأن الخافض كالجزء من الفعل ؛ لأنَّه يصل به إلى معموله بهمزة النقل ، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظ وإبقاء بعضه ، لا يجوز إبقاء الحرف دون فعل ، ولا يجوز أيضاً الخفض مع حذف حرف الجرّ ؛ للزوم إضمار الخافض وإبقاء عمله . ويجوز الخفض مع إبقاء الحرف على أنْ يكون المجرور متعلقاً " بمررتُ " ، ويكون الضمير بعده بدلاً منه .

وكذا لا يجوز : " أزيدٌ ضربته ؟ " على تقدير : " أضُرِبَ زيدٌ ضربته ؟ " نعم يجوز ذلك على أنْ يكون " زيدٌ " مبتدأ و " ضربته " / خبره . /١٤ ب

الشرط الخامس : أنْ يكون وجه النصب في الاسم المشتغل عنه العامل والمشتغل به واحداً. فلا يجوز على هذا: " أزيداً جلستَ عنده ؟ " ؛ لأنْ " زيداً " منصوب على المفعولية ، وضربه على المصدرية . ومنهم مَنْ لا يراعي هذا الشرط ، والصحيح مراعاته ، فعلى هذا يتعين رفع " زيد " فيها بالابتداء. ويجوز " أيومَ الجمعةِ جلستَ فيه؟ " لأنَّ " يومَ الجمعة " وإنْ جاز أنْ يتسعَ فيه أصله الظرفية. بخلاف "زيد" فإنَّه لا يصُح أنْ يكونَ مفعولاً .

الشرط السادس : أنْ يكون المفسِّر فعلاً أو اسماً جارياً مجراه. فلا يجوز " أزيدا أنت أميرٌ عليه ؟ " ؛ لأن المعنى لا يفسِّر إلاَّ مثله والمعنى لا يعمل في

هذا الباب محذوفاً ، وأيضاً فإنّ المعنى لا يعمل في المفعولات الصحاح ، فلو قلت : " أيومَ الجمعةِ أنت أميرٌ فيه " لم يجز النصب أيضاً على إضمار فعل ؛ لأنّ المفسّر معنىً فلا يفسّر إلاّ مثله ، والمعنى لا يعمل محذوفاً في الظرف والمجرور في هذا الباب ؛ لخروجه عن القياس ، هذا آخر ما قصدنا تقديره مقدمة صدر هذا الباب فلنشرع في تقدير أحكام الباب فنقول كما قال المصنف :

" **إذا انتصب لفظاً أو تقديراً ضميرُ اسمٍ سابقٍ مفتقرٍ لما بعده أو ملابس ضميره بجائز العمل فيما قبله . غير صلةٍ . ولا مشبّه بها . ولا شرط مدخول بأدائه . ولا جواب مجزوم . ولا مسند إلى ضمير للسابق [1] متّصل . ولا تالي استفتاح . أو معلّق . أو حرف تنبيه أو " كم " الخبرية . أو حرف تحضيض . أو عَرَضٍ . أو تَمَنٍّ بـ " إنْ " وجب نصب السابق إن تلا ما يختص بالفعل** [2] كـ " إنْ " و " إذا " الشرطيتين وأدوات التحضيض والعرض " **أو استفهاماً بغير الهمزة** " كـ " هل ". والنصب إذ ذاك إنّما يكون " **بعاملٍ لا يظهرُ موافقٌ للظاهر** " في اللّفظ والمعنى نحو : " إنْ زيداً ضَرَبْتَه ضربَكَ " و " إذا زيداً أكرمتَهُ نَصَرَكَ " و " هلاّ زيداً ضَرَبْتَ غُلامَه " و " ألاْ زيداً ضربت راغباً فيه " " **أو مغاير** " للعامل الظاهر من حيث المعنى نحو : " هلّ زيداً مَرَرْتَ به ؟ " و " هلّ زيداً مَرَرْتَ بأخيه ؟ " أي " هلّ لامَسْتَ زيداً؟ " و " هلّ مَرَرْتَ به؟ " والتركيب الأول والثاني مثالان لما انتصب فيه الضمير لفظاً والعامل / المضمر موافق للظّاهر لفظاً ومعنىً . / ١٥ أ

والتركيب الثالث والرابع مثالان لما انتصب فيه الضّمير لفظاً ، والعامل سببي الاسم المشغول عنه العامل الظّاهر بعامل موافق للظّاهر لفظاً ومعنىً أيضاً ، والتركيب الخامس والسّادس مثالان لما انتصب فيه الضمير أو السببي تقديراً بعامل مغاير في المعنى للظّاهر . الأول مثال الضمير ، والثاني : مثال للسببي . والقيود المشترطة في صحة الاشتغال حاصلة في هذه الأمثلة ، فلو كان الاسم المشتغل عنه متأخراً نحو : " ضَرَبْتُهُ زيداً " و " ضَرَبَتْهُ زيدٌ " فهو بدل في الأول ، ومبتدأ في الثاني ، خبره الجملة قبله . قال بعضُهم : ويحتمل أنْ يحكمَ بجواز ذلك

---

[1] في الأصل : السابق والتصويب من التسهيل /٨٠ .
[2] انظر التسهيل /٨٠ .

ومنعــه . أمّا الجواز فلملاحظة كون الجملة المتصل بها الضمير خبراً في المعنــى عن الاسم الظّاهر . وأمّا المنع فلملاحظة عود الضمير على ما بعده . ولو كان غير مفتقر لما بعده نحو : " زيدٌ في الدّار فأكْرِمْه " لم يصح فيه الاشتغال ؛ لكونه من جملة أخرى. وخرج بقيد كون العامل جائز فيما قبله فعل التعجب نحو: " زيدٌ ما أحْسَنَهُ "، وأسماء الأفعال نحو: " زيدٌ تَرَاكِه "، ويجيء في هذا خلاف الكسائي[1] ؛ لأنّه يجيــز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، وخرج أيضاً أفعل التفضيل نحو : " زيدٌ أكــرِمْ منــه أبوه "؛ لأنّ هذه العوامل لا تعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، فالاسم فيها مبتدأ ليس ؛ إذ العامل الظاهر في هذا الباب يلحظ فيه أمران :

أحدهما : كونُهُ عوضاً من العامل المضمر، وبهذه الجملة، امتنع الجمع بينهما؛ إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه .

الثاني : كونُهُ دليلاً على المضمر ، وبهذه الجملة لزم أنْ يكونَ موافقاً للظّاهــر ، أو مقارباً له . فلو قُصِدَ بالعامل الظّاهر الدلالة لا التعويض كقول الشاعر :

يا أيُّها المائحُ دَلْوِي دُونَكَا[2]

خرجت المسألة من باب الاشتغال ، وجاز إظهار المضمر ؛ لأنّ الظّاهر ليس عوضاً منه . وخرج أيضاً من العوامل ، ما يصح له العمل فيما قبلــه مــن حيــث الجملة ؛ إلاّ أنّه عَرَضَ له ما منع من ذلك ؛ لصيرورته صلة نحــو : " زيدٌ أنــا الضّاربه " أو مشبهاً بها، وهو الصفة، والمضاف إليه نحو: " ما شيءٌ تُحِبُّه يُكْرَه " و " زيدٌ حين أَلْقَاهُ يُسَرُّ " ؛ لأنّ الصفة والمضاف إليه شبيهان بالصلة ؛ لأنهما يتممان ما قبلهما،/ أو شرطاً مفصولاً بأداته نحو: " زيدٌ إنْ زُرْتَهُ يُكْرِمْكَ "؛ لأنّ أداة الشرط /١٥ ب تمنع ما بعدها عن العمل فيما قبلها ، فلو لم تقع أداة الشرط فاصلة بين الاسم والفعل نحــو : " إنْ زيداً أكْرَمْتَهُ نَصَرَكَ " صح كون المسألة من الباب . أو جواباً مجزوماً

---

[1] انظر التصريح ٢/٢٠٠ ، حاشية الصبان ٣/٢٠٦ ، شرح الرضي على الكافية ٣/٨٩ ، الإنصــاف/٢٢٩ .

[2] هو صدر رجز مشهور لم يُعرف قائله وعجزه :

(إني رأيتُ النّاسَ يحمَدُونَكا) .

انظر شرح التسهيل ط١/٧٢٩ .

وهــو في أمــالي القالي ٢/٢٤٤ ، أمالي الزجاجي/٢٣٧ ، الانصــاف/٢٢٨ ، المقرب ١/١٥٥ ، شرح المفصل ١/١١٧ ، شرح شذور الذهب /٤٠٧ .

نحو: " زيدٌ إنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ " ، فلو كان الجواب مرفوعاً ، جـاز على رأي سيبويه[1] تفسيره عاملاً للسابق ؛ لأنه عنده إذا كان مرفوعاً ، مقدر التقديم ، ودليلٌ على جواب محذوف .

أو مسند[2] على ضمير الاسم السابق، والضمير متصل نحو" أزيدٌ ظنّهُ ناجياً " بمعنى " ظَنّ نفسَهُ "؛ لأنّ جعلَ ذلك من باب الاشتغال ، مستلزم تفسير العمدة ، وهو الفاعل بالفضلة ، وهو المفعول .

فلو كان الضمير منفصلاً نحو: " أزيدٌ لم يظُنّهُ ناجياً إلاّ هو " صح كونه من الباب . ولصيرورته تالياً لاستثناء نحو: " ما زيدٌ إلاّ يَضْرِبُهُ عمرٌو ، أم عُلِّقَ نحو " زيدٌ هلْ ضَرَبتَهُ ؟" و " أضَرَبتَهُ؟ " و "عمرٌ كيف وَجَدْه ؟" و"خالدٌ مالنساء " و "زيدٌ [3] والله لا أضْرِبُهُ " و "عمرٌو[4] إنْ أكرمتَهُ " و"بكرٌ لَيُحِبُّه بِشْرٌ" و "المحسنُ لَيُجَزِيَنَّـهُ اللهُ" ، فالاسم في هذه التراكيب مرفوع بالابتداء ليس إلاّ ؛ لوقوع العامل تالياً لمعلق .

أو حرف ناسخ نحو : " زيدٌ إنّي أضْرِبُهُ " و " عمرٌو ليتني ألقاه " .

أو كم الخبرية نحو : " زيدٌ كم لَقِيتُهُ " ؛ لأنها جارية مجرى الاستفهامية في الأحكام .

أو حرفُ تحضيضٍ نحو: "زيدٌ هَلاّ ضَرَبْتَهُ "، أو عرضٍ نحو: " عمرٌو ألاّ تُكرِمُهُ "، أو تمنٍ بألا نحو: " العوْنَعلى الخيرِ ألاَ أجِدَهُ " ؛ لأنّ العرض والتحضيض والتمنـي بألاّ كالاستفهام في منع تأثر ما قبلها بما بعدها . وإنّما كان حكمها كحكمه في ذلك ؛ لأنّ معناها بمعناه ، فإنّ معنى " هلاّ فعلتَ " و " هَلاّ تفعل " و " ألاّ تفعلُ " و " لِمَ لَمْ تَفْعَلْ؟ " و " لِمَ لا تَفْعَلُ؟" و "أتفعلُ" هذا كلُّه مع "هلاّ" مركبة من "هلْ" و "لا" ، وكون " إلا " مركبة من الهمزة و " لا " . فلّما كان الأمر كذلك ، حكم لها بحكم الاستفهام ، فالعامل الواقع بعد هذه الأدوات كلّها ، لا يصح له عمل في الاسم السّابق ، فلا يُفَسّرُ عاملاً . وهذا الذي ذكرتُه في التحضيض هو مذهب سيبويه [5] رحمه الله . وذهـب

---

[1] انظر الكتاب ١/١٣٣ .
[2] في شرح التسهيل : " ومن مواقع العمل والتفسير إسناد الفعل إلى ضمير الاسم السابق " .
[3] في الأصل : زيدا .
[4] في الأصل : عمرا .
[5] انظر شرح التسهيل ١/٧٣٢ ، الارتشاف ٣/١٠٥٠ .

الجزولي[1] على أنّ وقوع العامل تالياً للعرض والتحضيض مرجعٌ لينصب الاسم السابق . وعسى أنْ يكونَ سهواً ؛ لأنّ هذه الأدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ومالا يعمل/ لا يفسر عاملاً واتفقوا على امتناع النصب " إذا كان العامل خبراً للبيت أ/١٦ نحو: " زيدٌ لَيْتَكَ تُكْرِمُهُ " ؛ لأنّ خبر " ليت " لا يجوز أن يعمل فيما قبلها ، وما لا يجوز أنْ يعمل ، لا يفسر عاملاً . قال أبو بكر بن طاهر وأبو الحسن[2] بن خروف وأبو علي الشلوبين: أداة التحضيض لا يفسر ما بعدها عاملاً يعمل فيما قبلها ، والعرض والتمني كالتحضيض لفظاً وحكماً . ولعلّ مَنْ أجاز النصب في ذلك قاسه على الأمر والنهي ، بجامع ما يشترك الجميع فيه من الاستعمال بالفعل ، وهو قياس مع وجود الفارق ؛ لأنّ الأمر والنهي يجوز أنْ يعملا فيما قبلهما ، بخلاف محل النزاع .

واعلم أنّ سيبويه[3] رحمه الله أجاز نصب الاسم الواقع بعد " أمّا " فيجوز عنده " خرجتُ فإذا زيداً يضربُه عمرٌو " ، كما يجوز " أما زيداً فيضربُهُ عمرٌو " وهو قياس مع وجود الفارق ؛ لأنّ " أمّا " وإنْ لم يلها الفعل فقد يليها معمول الفعل المفرَّغ نحو: ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ** ﴾[4] ، ومعمول فعل مضمر يفسره ما بعده كقراءة بعض السلف : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾[5] بخلاف " إنْ " الفجائية ، فإنّه لم يلها فعلٌ ظاهرٌ ، ولا معمول فعلٍ وإنّما الذي وليها نثراً ونظماً، مبتدأ وخبر منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، فقياسُها على " أمّا" غير سائغ . وفرق بعضُهم بين أنْ يقترن الفعل الواقع بعدها " بقد " أو لا يقترن قال: " فإنْ اقترن الفعل الواقع بعدها " بقد" نحو: " خرجتُ فإذا زيدٌ قَدْ ضربَه عمرٌو " جاز النصب في

---

[1] انظر المقدمة الجزولية /١٠٠ ، شرح التسهيل ط١/٧٣٢ ، الارتشاف ٣/١٠٥ .
[2] انظر شرح الجمل ١/٤٠٦ .
[3] انظر الكتاب ١/٩٥ ، شرح التسهيل ط١/٧٣٢ .
[4] سورة الضحى ٩٣/٩ ، ١٠ .
[5] سورة فصلت ٤١/١٧ بفتح الدال ، وهي قراءة الحسن ، وأمّا الضم بلا تنوين فهي قراءة الجمهور ، انظر الاتحاف /٣٨١ . قال ابن خالويه : " وأمّا ثمودُ " بالتنوين ، يحي الأعمش . " وأمّا ثمودَ " بالنصب ، ابن أبي اسحاق وموسى التقفي ، انظر مختصر شواذ القرآن /١٣٤ .

الواقع بعدها ، على إضمار فعل ، ورفعه بالابتداء فإن لم يقترن ، وجب الرفع على الابتداء . فيجيء فيها على هذا ثلاثة أقوال [١] :

أحدها : أنها مختصة بالاسم .

والثانية : أنّ الاسم الواقع بعدها يجوز نصبه بفعل مضمر ، ورفعه بالابتداء .

والثالثة : التفصيل بين أنْ يقترن الفعل الواقع بعدها بقد ، أو لا يقترن كما ذكرنا .

وانظر ، هل يجوز نصب الاسم الواقع [بعد][٢] " ليتما " نحو : " ليتما زيداً نَضْرِبُهُ " صرح بعضهم بمنع ذلك[٣] / وهو بناء على أنّ " ليت " إذا كُفّتْ بـ " ما " /١٦ ب باقية على اختصاصها بالأسماء ، وفي كلام بعض أصحابنا وهو أبو الحسن بن أبي الربيع[٤] ما يقتضي أنها تخرج عنه . وكذا وقع في كلام طاهر القزويني أيضاً . فإنْ لاحظنا هذا ، جاز أنْ ينصب الاسم بعدها بفعل مضمر .

ولا يجوز نصب الاسم المقترن بواو الحال نحو : خرجتُ وزيدٌ يضربُه عمرٌو " ؛ لأنّ واو الحال مختصة بالأسماء .

واعلم أنّ الذي ذكرته من أنّ العامل المضمر الناصب للاسم السابق ، لا بدّ وأنْ يكون موافقاً للعامل الظاهر أو مقارباً له ، هو الذي يعتقده البصريون[٥] ، والكسائي[٦] ، يذهب إلى أنه منصوب بالفعل الذي بعده على إلغاء العائد ، والفراء[٧] يذهب إلى أن الفعل عاملٌ في الاسم الظاهر والضمير معاً . وأجاز بعضهم النّصب والجرّ في "زيدٍ" من " زيدٍ مررتُ به " والتقدير عنده "مررتُ بزيدٍ" .

" **وقد يضمر** " جوازاً عاملٌ " **مطاوعٌ للظاهر** " ؛ لاستلزام المطاوع إيّاه .

" **فيرفع** " الاسم " **السابق به** " ومن هذا قول الشاعر :

فإنْ أنْتَ لمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ ... لعلّكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأوائلُ[٨]

---

(١) انظر الارتشاف ٣/١٠٥ .

(٢) في الأصل (بعده) .

(٣) هو ابن مالك، انظر باب " إنّ وأخواتها " انظر التسهيل/٦١ ، شرحه ط١/٥٥٤ ، وانظر الارتشاف ٣/١٠٦.

(٤) انظر البسيط ٢/٦٤٣ .

(٥) انظر الانصاف مسألة /٢٧ ، التكملة ١/٢٥٢ ، شرح الكافية ٢/٨٨ ــ ٨٩ ، التصريح ٢/١٩٩ ، الهمع ٥/١٢٠ ، الأصول ١/٢٤٢ ، المغني ٢/٦٧٤ ، ٦٨٢ .

(٦)انظر المرجع السابق .

(٧) البيت للبيد في ديوانه /١٣١ برواية " فإنْ أنت لم تصدقك نفسك " انظر شرح التسهيل ط١/٢٠٢ ــ ٢٣٣، شفاء العليل ١/١٩٣ــ٤٢٦ ، أمالي المرتضى ١/١٧١ ، الأشموني ٢/٧٥ ، التصريح ١/١٠٥ ، شرح الجمل ١/٣٧٣ ، الارتشاف ٢/٥٥٢ ــ١١١ .

فـ " أنتَ " فاعل "يَنفع" مضمراً . ولو أضمر موافق العامل للظاهر ، لنصب وكان الضمير حينئذٍ على صورة المنصوب المنفصل . ومنه قول الشاعر أيضاً :

أَتَجزَعُ إنْ نَفْسٌ أتاها حِمامُها
فَهَلاَّ التي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَنْفَعُ[1]

وقول الشاعر أيضاً :

لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسٌ أهْلَكْتُهُ
فَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[2]

رفعا " نفساً " بمات [مقدراً][3] ؛ لأنه [لازم][4] لأتاها حمامُها . ومنفساً "بهلك" ، لأنَّه مطاوعٌ لأهلكته .

" **ويرجّح نصبهُ على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهامٌ بمفعول مما يليه** "[5] نحـو : " زيداً ضَرَبْتَهُ " جواباً لمن قال : " أيُّهم ضربتَ ؟ "

" **أو مضاف إليه مفعول ما يليه** "[6] نحو : " ثوبَ زيدٍ لَبِستُهُ "جواباً لمن قال : " ثوبَ أيِّهم لَبِستَ ؟ ". فلو كان الاسم المشتغل عنه العامل اسم استفهام نحو : " أيُّهم ضربتَهُ ؟ " فسيبويه[7] يختار الرفع ، والأخفش[8] النصب .

" **أو وليهُ فعلَ أمرٍ** " نحو " زيداً زُرْهُ " و " زيداً لا تمررْ به " .

" **أو نهي** " نحو : " عمراً لا تضْرِبْهُ " **أو دعاء** " نحو : " ذُنُوبَنا اللَّهم اغفرها " .

ومن هذا قولهم : " أمَّا زيداً فَسُقْياً له " يُختار فيه النَّصب أيضاً ؛ لأنَّ الأصل: " أمَّـا زيداً فسقاهُ / اللهُ ، ثم وضع " سقياً " موضع " سقاهُ " أ١٧/

---

[1] البيت لزيد بن زرين ، انظر المحتسب ١/٢٨١ ، شرح التسهيل ط١/٧٣٤ ، المغني /٢٦٣ ، التصريح ٢/١٦ ، الأشموني ٢/١٦ ، الارتشاف ٢/٤٤٨ ، ٤١١ .

[2] البيت للنمر بن تولب نسبوه/٧٢ ، الكتاب ١/١٣٤ ، المقتضب ٢/٧٦ ، معاني الحروف للرّماني /٤٦ ، أمالي الشجري ١/٣٣٤ ، الجنى الداني/٧٢ ، شفاء العليل ١/٤٢٦ ، المغني/١/٣٠١ ، حاشية الخضري ١/١٧٤ .

[3] ساقطة في الأصل والزيادة من شرح التسهيل ط١/٧٣٤ .

[4] ساقطة في الأصل والزيادة من شرح التسهيل ط١/٧٣٤ .

[5] انظر التسهيل /٨٠ .

[6] انظر الكتاب/٩٨ ــ ٩٩ ، وانظر شرح جمل ابن عصفور ١/٣٦٩ .

[7] انظر شرح الجمل ١/٣٦٩ ، الارتشاف ٢/١٠٩ .

وكذا يجري مجرى فعل الأمر ، المصدر الموضوع موضع فعل الأمر نحو : " زيداً ضرْبَاً له " أي: " اضربْ زيداً " وفيه خلاف مبني[1] على جواز تقديم معموله عليه.

ولا يجري مجراه اسم فعل الأمر في "زيدٍ" من "زيدٍ تراكه " إلاّ الرفع على الابتداء ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله[2] ، وما لا يعمل ، لا يُفسّر عاملاً ، فلا خصوصية للفعل في اختيار النصب ، لما ذكرته من أنّ المصدر الموضوع موضع فعل إلاّ .

والدعاءُ يجري مجراه في ذلك كما يُشعر به لفظ المصنف . وكان ينبغي للمصنف أنْ يُقَيِّدَ الأمر بأنْ يكون لا لتعجب ، إذ لو قلت : " زيداً اسمعْ به " ، لـم[3] يجز في " زيدٍ " إلاّ الرّفع على الابتداء ؛ لأنّ فعل التعجب لا يعمل فيما قبله ، ولأن الضمير المجرور بالباء بعده فاعلٌ على المختار ، وكان ينبغي له أيضاً أنْ يُقَيِّدَ الأمر ، بـأنْ يكونَ غير مراد بـه العموم كما مَثّل . فإنّه لو أُريـدَ بـه العموم كمـا مَثّل نحو : **﴿ والسَّارقُ والسَّارقةُ فاقطَعُوا أيْـدِيَـهما ﴾**[4]، **﴿ واللّذان يأتيانِهَا مِنْكُم فآذُوهما ﴾**[5] فإنّ الاسم الواقع في نحو هذا ، يُختارُ رفعه ، والنّهي أيضاً كالأمر في ذلك ، يفرق فيه بين أنْ يكون للعموم أو للخصوص . فإنْ كان للعموم ، أُختير الرّفعُ لا النّصب .

" **أو وَلِيَ هُوَ** "[6] أي الاسم السابق " **همزة استفهام** "[7] نحو : أزيداً ضـربتُهُ " **أو حرف نفي لا يختص** "[8] نحو : " ما عمراً أكْرمْتُهُ " و " لا زيداً ضربْتُهُ " واعلم أنّ الاسم إذا وقع بعد " لا " وكان معرفة ، ولم تتكرر " لا " كما في المثال ، فإنّ نصبهُ متعـيّنٌ ، ولا يجوز رفعه بالابتداء ؛ لعدم التكرار . ولا بفعل مضمرٍ ؛ لأن سيبَه منـصوباً . فإنْ قلت " والله ما زيداً ضربتُهُ " جاز الرفع بالابتداء ، ونصبهُ بإضمار فعـل قـالَ قلتُ : " والله لا زيداً أضربُهُ ولا عمراً أكرمُهُ " ، جاز الوجهان ؛ لـوجود التكرار .

---

(1) انظر ابن عقيل باب (المفعول المطلق والمصدر) ، وانظر أوضح المسالك ٣/١٨١ .
(2) انظر هذه المسألة في الانصاف مسألة /٢٧ ، الكشاف ٢٥٢/١ ، شرح الكافيـة ٨٨/٣ ... ٨٩ ، التـصريح ١٩٩/٢ ، حاشية الصبان ٢٠٦/٣ ، الهمع ١٢٠/٥ .
(3) في الأصل [ولم يجز] .
(4) سورة المائدة ٣٨/٥ .
(5) سورة النساء ١٦/٤ .
(6) انظر التسهيل /٨١ .

فالحكم الذي ذكره المصنف يصحّ في نحو هذا التركيب وهو لم يقيده . وحكم ابن النّاظم[1] باستواء الرفع والنصب في نحو : " ما زيداً ضَرَبْتُهُ " . أمّا النّصب ؛ فلملاحظة كونه غيرَ واجب كالاستفهام .

وأمّا الرّفعُ ؛ فلملاحظة كونه نفياً واجباً فأُجريَ مجرى نقيضه قال : فأمّا أهلُ الحجاز ، فيرفعون / لا غير . فلو كان النافي فعلاً كـ " ليس" تعيّن رفعُ الاسم اسماً لها نحو : " ليس زيدٌ يبغضه " . **/١٧ ب**

ولو كان حرف النفي مختصاً بالفعل كـ "لن" و "لم" و "لما" الجازمة ، لم يله الاسم إلاّ ضرورة[2]، وهو حينئذٍ محمولٌ وجوباً على فعلٍ مضمرٍ مُفَسِّرٍ بالمشغول ومن ذلك قوله :

ظننتُ فقيراً ذا غنىً ثُمّ بلتَهُ
فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غيرَ وَاهِبِ[3]

أي : لم ألقَ ذا رجاءٍ لم ألْقَهُ غير واهب .

" **أو** " ولي " **حيثُ** " نحو :"حيثُ زيداً تلقاه يُكْرِمْكَ". " **أو عاطفة على جملة فعلية تحقيقا** "[4] متعدياً كان فعلُها نحو : " لقيتُ زيداً وعمراً كَلَّمْتُهُ " أو غير متعدٍ نحو: " جاءَ سعيدٌ وسعداً زرتُهُ " " **أو تشبيها** " بالعاطف نحو: " ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُ أخاه " فحتى في هذا التركيب ونحوه: حرف ابتداء ؛ إذ لا يُعطف بها على جملة ، وإنّما يُعطف بها مفرد على كلٍّ ، إلاّ أنّها أشبهتْ العاطفة من حيثُ وليها في اللفظ بعضَ ما قبلها ، فأعطيتْ حكم العاطف تحقيقاً، فلو قلت: " ضربتُ زيداً حتى عمرٌو ضربتُهُ " تعيّن رفع " عمرو " ؛ لانتفاء شبهها إذ ذاك بالعاطفة ؛ إذ العاطفة لا تقع إلاّ بعد كلٍّ وبعض .

---

[1] انظر الارتشاف ١٠٨/٢ ، وهو اختيار ابن خروف ، في شرح الجمل ٤١٠/١ ، وانظر أوضح المسالك ١٤٩/٢ . الهمع ١٥٥/٥ .

[2] انظر الارتشاف ١٠٨/٢ .

[3] لم أعثر على قائله ، انظر شرح التسهيل لـ١/٧٣٥ ، المساعد ٤١٦/١ ، المغني /٥٠٩ ، شرح شواهده ٦٧٩/٢ ، شفاء العليل ٤٤٧/١ .

[4] انظر التسهيل /٨١ .

" **أو كان الرفع** "[1] للاسم السابق " **بوهم وصفاً مخلاً** "[2] نحو قوله تعالى : ﴿ **إنَّا كلَّ شيءٍ خلقْنَاه بقدرٍ** ﴾[3] ، فإنّ نصبَ " كلَّ شيءٍ " راقعٌ توهم كون " خلقناه " صفة لشيء. إذ لو كان صفة ، لم يُفسّر ناصباً لما قبله ، وإذا لم يكن صفةً ، كان خبراً ، ولزم عن ذلك كون جميع الأشياء مخلوقة بقدرٍ خبراً كانت[4] أو شراً وهو مذهبُ أهل السنة . ولو قرئ " كلُّ شيءٍ " بالرفع ، احتمل أن يكونَ " خلقناه " حينئذٍ صفةً مخصصةً وأنْ يكونَ خبراً . لكن لمّا قرئ بالنّصب ، ارتفع احتمال كونه صفةً ، ولم يبق للمعتزلة في الآية تعلق .

إلى هنا آخر تقرير موجب النّصب ومرجحه . ونلخص من هذا الفصل أنّ نصب الاسم السّابق يجبُ بشروطٍ ثلاثة :

أحدها : أنْ ينتصب الضمير أو السببي المشغول به العامل ، ولا يجوز بالابتداء ، ونصبه إنّما يصح في واجبٍ .

ثانيها : أنْ يقعَ الاسم السّابق والياً لأداة تختص بالفعل ، أو الاستفهام بغير الهمزة .

ثالثها : أنْ يُضمر موافق الظاهر أو مقاربه . فإنْ أُضمر مطاوعه / فالرفع وإنْ / ١٨ أ
أُضمر موافقة ، فالنصب ، وإنْ نصبه يرجحُ لأحد أسبابٍ عشرة :

أحدُها : أنْ يُجابَ[1] به استفهامٌ بمفعول ما يليه .

الثّاني : أنْ يُجاب به استفهامٌ بمضاف إليه مفعول ما يليه .

الثّالثُ : أنْ يليه فعل أمر .

الرّابعُ : أنْ يليه فعلٌ نهي .

الخامسُ : أنْ يليه فعلٌ دعاء .

السّادسُ : أنْ يقترنَ بهمزة استفهام .

السّابعُ : أنْ يقترنَ بحرفٍ نفي غير مختصٍ .

---

[1] انظر التسهيل / ٨١ .
[2] سورة القمر ٥٤/٤٩ .
[3] في الأصل (كان) .
[4] في الأصل (أن يجابه) والصواب ما اثبتناه .

الثامنُ : أنْ يلي الاسم " حيثُ " [1] .

التاسع : أنْ يقعَ والياً عاطفاً على جملةٍ فعليةٍ تحقيقاً أو تشبيهاً [2] .

العاشر : أنْ يكونَ الرَّفعُ به هُمُ وصفاً مخلاً .

وقد تقدمتْ مثل ذلك كلّه . وإنّما أُختير الحملُ على الفعل مع الأمر والنهي ، والدعاء؛ لأنّها لا تستعمل إلاّ بالفعل ، وبالاسم الموضوع موضعَ الفعل ، فاختير الحمل على اللّفظ؛ لأنه أنسبُ لهذه الأشياء. وزعم بعضُهم أنّ اختيارَ الحملِ على الفعل في ذلك ، سببه أنّك إذا لم تحمل على الفعل، ارتفع الاسم بالابتداء ، فيقع خبراً له إذ ذاك مالا يحتمل صدقاً ولا كذباً، وليس هذا القول بصحيح[3] ؛ لأنّهُ بناءً على أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلا ما يحتمل الصدقَ والكذب، وقد تقدم في باب المبتدأ: أنّ ذلك غير لازم .

وأُختير مع " ما " و " لا " و " همزة الاستفهام "؛ لشبهها بما لا يليه إلاّ الفعل ، وهي أدوات الشرط ، والتحضيض ؛ إذ الفعلُ في جميع ذلك غيرُ واجبٍ ، كما هو كذلك بعد مالا يليه إلاّ الفعل .

فكما هو غير واجب بعد " إنْ يقمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو " و " هلاّ قامَ زيدٌ " ، هو كذلك بعد " أقامَ زيدٌ ؟ " و " ما يقومُ زيدٌ " و " لا يقومُ زيدٌ " .

وأُختير مع " حيثُ " ؛ لوقوع الجملةِ الفعلية بعدها أكثر من الاسمية ، ولأنّها قد يُجازى بها .

واختير بعد العاطف على الجملة الفعلية المشاكلة . أمّا لو كان العاطف بعد جملة اسمية ، فالأمر حينئذٍ على ما كان عليه مع عدم العاطف ، أنْ ترجحَ النّصبَ بوجه آخر عمل عليه . والأرجحُ الرّفعُ . فإذا قلت: " زيدٌ أخوك وعمرٌو لضربتُهُ " ، رَجَحَ النّصبُ ؛ لوقوع الأمر بعده. وإذا قلت: " زيدٌ أخوك وعمرٌو ضربتُه " رجح الرّفع ؛ إذ لا مرجح للنصب فيه .

---

[1] لقد حدث سقطٌ من الشارح بين الشرطين الثامن والتاسع وبحسب ترتيب الشروط يكون الثامن هو ما ذكرناه والتالي .

[2] جعل الشارح هذا الشرط هو " الثامن " وبحسب ترتيب الشروط يكون هذا الشرط هو التاسع .

[3] هذا يتفق مع ابن عصفور ، انظر شرح الجمل (١/٣٦٥) .

" **وإنْ وَلِيَ العاطفَ جملةٌ ذات وجهين أي اسمية الصدر . فعلية الجزء** "[1] نحـو : " زيـدٌ ضربتُهُ وعمرٌو كلَّمتُهُ " **استوى / الرفعُ والنصبُ** " ؛ لأنه حال الرفع ، مبتدأ مخبر عنـه / ١٨ ب بجملة فعلية ، وقد عُطف على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعليـة أيـضاً ، وهـو حـال النصب ، معمول فعلٍ عُطف على معمول فعلٍ ، فتساوى رفعه ونصبه ، وكل مـنْ وجهي الرفع والنصب في هذا التركيب يضعف من وجه ، ويقوى من آخر .

أمَّا الرفع : فيضعف ؛ لترتبه على أبعد ما وقع به التشاكـل ، ويقوى من جهـة أنْ الثاني من جزأي التركيب صالحٌ لسده مسد الأول .

وأمَّا النَّصب : فيضعف من جهة : أنْ الثاني من جزأي التركيب ، غير صالح لسده مسد المحمول عليه ، ويقوى من جهة ترتبه على أقرب المتشاكليـن .

وقد قُرئ بالرَّفع والنَّصب قوله تعالى : ﴿ **والقمرَ قدَّرْنَاهُ منَازلَ** ﴾[2] في السَّبع ، الرَّفعُ للحرميّن أُبي ، وأبي عمرو ، والنَّصبُ للباقين [3] .

ووجها الرَّفع والنَّصب مستويان كما ذكرنا " **مطلقاً** " [4] من غيـر تفـصيل " **خلافاً للأخفش** " **ومن وافقه** " هو السيرافي [5] " **في ترجيح الرَّفع** " في ذلك " **أنْ لم يصلح جعلُ ما بعد العاطف خبراً** "[6] عن المبتدأ ، فالرفع عنده راجحٌ على النصب في نحو : " زيـدٌ لقيتُهُ وعمرٌو رأيتُهُ " ؛ لعدم صلاحية ما بعد العاطف للخبرية عن المبتـدأ ؛ لخلـو الجملة من ضميره . وإنَّما يستوي عنده الرَّفعُ والنَّصبُ في نحو : " زيدٌ لقيتُهُ وعمراً رأيتُهُ معه " ؛ لأنَّ ما بعد العاطف ، صالحٌ لأنْ يخبرَ به عن المبتدأ ؛ لتضمن الجملة ضميره . ففي هذا التركيب ونحوه ، يستوي عنده وجها الرَّفع والنَّصب ، لا في نحو التركيب الأول ؛ لأنَّ النصب فيه يلزم عنه عطف جملة لا محل لها مـن الإعـراب على جملة لهـا محل من الإعراب . وأجيبَ عنـه : بأنَّ الإعراب لمَّا لم يظهر في

---

(١) قطر الندى /٨١ .
(٢) سورة يس ٣٦/٣٩ .
(٣) انظر الكشف ٢/٢١٦ .
(٤) انظر التسهيل/٨١ .
(٥) انظر حاشية الخضري ١/١٨٤ .
(٦) انظر أوضح المسالك ٢/١٥٧ ، حاشية الخضري ١/١٨٤ .
(٧) انظر التسهيل /٨١ .

ذلك لم يكن له أثرٌ في الحكم ، كما أنّ اسم الفاعل المحتمل ضميراً مستكناً يُعامل معاملة ما لا ضمير فيه في تثنيته فيقال : " قائمان " كما يُقال : " كتابان " ، وإنْ كان الضمير الذي يتحمله يبرز حال جريانه على غير مَنْ هو له . والذي يدل على صحة عدم اشتراط الضمير في الجملة المعطوفة بالنسبة إلى استواء النصب والرفع أنّ مَثَّلَ سيبويه في هذا الباب لا ضمير فيها في الجملة المعطوفة ، قال [1] : " وذلك قولك : زيدٌ لقيتُهُ وعمرٌو كلَّمتُهُ [2] ، إنْ حملتَ الكلام على الأول . وإنْ حملتَهُ / على الأخر قلتَ : " عمرٌو لقيتُهُ وزيداً كلَّمتُهُ " . " ومثل ذلك : زيدٌ لقيتُ أباه / ١٩ أ وعمراً مررتُ به ، إنْ حملتَهُ على الأب . وإنْ حملتَهُ على الأوّل رفعتَ [3] " .

وهذه المثلُ كلُّها خاليةٌ من الضمير . قال ابن خروف [4] وابن الطراوة : إنّما صحّ ذلك ، مع الخلو من الضمير من جهة : أنّ الواو قد تكون جامعة ، فيكتفي في الجملتين بضمير واحد . [وعند][5] ابن عصفور [6] هذا فاسدٌ ؛ لأنّ سيبويه حكى أنّ الأمر في الواو وغيرها من حروف العطف واحدٌ بالنسبة إلى استواء النّصب والرّفع ، وإنْ خلت الجملة من الضمير .

وهذا فيه نظرٌ ، فإنّ مَثَّلَ سيبويه في هذا الباب إنّما هي بالواو .

وقال السيرافي[7] : لا بُدّ من الضمير ، وإنما قصد سيبويه بالمَثَّلِ التي مثّلها في هذا الباب عاريةً عن الضمير ، إعطاء جواز الحكم ، حيثُ يجوز العطف ، ولم يشتغل باصطلاح اللفظ[8]. وردّ هذا بأنّ سيبويه أجاز حمل "عمر " على " زيد " من قولك : " ما أحسنَ زيداً وعمراً كلَّمتُهُ " مع خلو المعطوفة من الضمير ، ولأنّ المعطوفة ليست من تمام خبر " ما " التعجبية ؛ لأنّ خبرها لا يكون إلاّ فعلَ تعجب . وقال

---

[1] انظر الكتاب ٩١/١ .
[2] في الكتاب ٩١/١ " عمرٌو لقيتُه وزيدٌ كلمتُه " .
[3] هو قول سيبويه انظر المرجع السابق .
[4] انظر شرح الجمل ٤٠٩/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٨/١ .
[5] زيادة يقتضيها السياق .
[6] انظر شرح الجمل ٣٦٨/١ .
[7] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٧/١ .
[8] انظر المرجع السابق .

الفارسي[1]: العطف في الموضوعين إنّما هو على الكبرى، واختيرت المشاكلة[2] مع الصغرى كما اختيرت في " أكلتُ السَّمكةَ حتى رأسَها[3] و " حتى " إنّما تعطف بهـا المفردات ، وهذا هو الصحيح .

" **ولا أثر للعاطف أنْ وليه " أمّا "** [4] لبطلان العطف حينئذٍ، فيُحكم برجحان الرفع، ما لم يترجح النصب عليه بأمرٍ ما ، فيختار الابتداء نحو : " زيدٌ أكرمتُـهُ وأمّـا عمـرٌو فأهنتُهُ ؛ لعدم المرجح .

" **ص** [5] وكذا لو قُرِنَ العامل " بقدْ " نحو : " خرجتُ فإذا زيدٌ قد ضربَهُ عمرٌو " ويختار فيه الابتداء أيضاً .

أمّا لو فُصل العاطف " بإذا " الفجائية نحو : " خرجتُ فإذا زيدٌ قد ضَرَبَهُ " . وجـب الابتداء [6] .

" **وابتـداء المسبوق باستفهام [أولى من نصبه]**[7] **إنْ ولي فعلاً بغير ظـرف أو شبهه** [8] نحو: " أأنتَ زيدٌ ضربتَهُ " أولى من نصبه عند سيبويه[9] لـبطلان حكـم الاستفهام إذ ذاك ؛ لبعده عن الفعل " **خلافاً للأخفش** [10] فإنّ حكمه عنده باقٍ؛ لوجـود الاستفهام في أوله ، والفعل في آخره ، فيرتفع " أنتَ " " بضربتُ " مقدراً ، ويُنصب

---

[1] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٨/١ ، الكناش الحسان /٦٣ .

[2] جاء في شرح الجمل لابن عصفور " قد لاحظ المشاكلة ولا عطف بدليل " أكلتُ السمكة حتى رأسَها أكلتُـه " فقد شاكلوا بين الجملتين وليس حتى حرف عطف ؛ لأن حتى لا تعطف الجمل ، وإنمـا تعطف المفردات " انظر ٣٦٨/١ .

[3] انظر التسهيل /٨١ .

[4] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/١ .

[5] انظر الكتاب ١٠٧/١ .

[6] ساقطة في الأصل والإضافة من التسهيل /٨١ .

[7] انظر التسهيل /٨١ .

[8] انظر الكتاب ١٠٤/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٠/١ ، شرح التسهيل ط٧٢٩/١ .

[9] انظر الكتاب ١٠٤/١ ، حيث قال سيبويـــه : " إلاّ أنك إن شئت نصبتـه ، وهو عربي جيد " ، وانظر رأي الأخفش هامش (١) ، وانظر شرح التسهيل ط٧٣٩/١ ، والهمع ١٥٥/٥ .

به " زيداً " . فلو كان الفاصلُ ظرفاً / أو شبهه ، فالنصب أرجحُ عندهما [1] إذ / ١٩ ب
الفصل بالظرف والمجرور مغتفرٌ في غير موضع .

" **وكذا ابتداءُ المنفيِّ بـ لم** " أو " **لا** " [2] أولى من نصبه أيضاً ؛ لأنّ تقدم الاسم على الفعل المنفي بغير " ما " كتقدمه على الفعل المثبت ، وهو حال تقدمه على الفعل المثبت الحكم بكونه مبتدأ ، أولى ، فكذا هاهنا .

فلو كان النفي بـ " ما " ، امتنع النصب ؛ لأنّها مختصّةٌ بالتقدير دون حروف النّفي . " **خلافاً لابن السيّد** " [3] .

" **وإن عدم القائحَ** " من النصب، وقد تقدم أول البَاب. " **والموجب**] " [4] **والمرجح** " له وهو عشرة أسباب تقدم ذكرها أيضاً. " **والمسوّى** " جوازُ الرفع والنصب؛ وهو وقوع الاسم بعد عاطف على جملةٍ ذات وجهين إمّا مطلقاً على رأي سيبويه ، أو بقيد صلاحية الجملة المعطوفة للإخبار [5] بهـا عن المبتدأ على رأي الأخفش " **رفْعُ الابتداء** " فـ " زيدٌ " من نحو : " زيدٌ ضربتُهُ " مرجح الحكم بكونه مبتدأ ، وهكذا سائر التراكيب المجتمع فيها ما ذكره المصنف نحو : " زيدٌ مررتُ به " و " زيدٌ أنا ضاربُهُ " و " زيدٌ ضربتُ أخاهُ " ، " وزيدٌ مررتُ بأخيه " و " زيدٌ أنا ضاربٌ أخاه " و " زيدٌ أنا مارٌّ بأخيه " .

وإنما رُجِّحَ الرّفعُ في هذه التراكيب ونحوها ، من جهة أنّ النّصب يُحتاجُ فيه إلى إضمار عامل ، ولا يحتاج إلى ذلك في الرّفع . والنّصب فيما يعمل العامل في ضميره بنفسه ، أحسنُ منه فيما عمل في سببه بنفسه ؛ لأنّ التفسير في الأول يكون من اللفظ والمعنى من غير أنْ يدخل الكلامَ مجاز فتقول في " زيداً ضربتُهُ " : " ضربتُ زيداً ضربتُهُ " ، بخلاف الثاني فإنّك إذا قلت: " زيداً ضربتُ أخاه " ، دخله

---

[1] انظر الكتاب ١/١٠٤ ، ١٠٥ ، شرح التسهيل ط١ / ٧٣٩ ، شفاء العليل ١/٤٢٨ .
[2] انظر التسهيل /٨١ .
[3] ساقطة من الأصل والمثبت من التسهيل /٨١ . ورأي ابن السيد هو : رجحان النصب في الاسم قبل المنفي بلمْ أو لنْ أو لا ، على الرفع ، انظر شرح التسهيل ط١/٧٣٩ وقد ردّ فيه على ابن السيد "بأنه غير صحيح" وانظر شفاء العليل ١/٤٢٨ ، الهمع ٥/١٥٦ .
[4] ساقطة في الأصل والمثبت من التسهيل /٨١ . وقد تقدم أيضا .
[5] في الأصل (لإخبار بها) والزيادة يتطلبها السياق .

المجاز من جهة أنّك جعلت ضربك لزيدٍ ، ضرباً لأخيه وإنْ قدّرتَه " أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه " كان المفسّر من المعنى ، بخلاف الأول ، فإنّ التفسير فيه من اللفظ والمعنى . والنّصبُ مع السببي الواصل إليه العامل بنفسه ، أحسنُ منه مع الضّمير الواصل إليه العامل بحرف جرّ ؛ لأنّ التفسير في التركيبين من المعنى ، لكنّ يرجّحُ النّصب في الأول ؛ لتوافق المفسّر والمفسّر في وصول كلٍّ منهما لمعموله بنفسه ، بخلاف التركيب الثاني ، فإنّ المفسّر فيه واصلٌ بواسطةِ حرف الجرّ ، والمفسّر واصلٌ بنفسه . والنّصب / مع الضّمير الواصل إليه العامل بنفسه الجر ، أحسنُ منه ١٢٠/أ
مع السببي الواصل إليه العامل بحرف الجر . فالنّصب في " زيداً مررت به " أحسنُ منه في : " زيداً مررتُ بأخيه " [١] ؛ لأنّ كلاً من التركيبين ، وإنْ اشتركا في أنّ التفسير فيهما من المعنى ، إلاّ أنّ دلالة المفسّر على المفسّر في التركيب الأول أقوى من دلالته عليه في التركيب الثاني .

وما ذكرتُه من الحكم بترجيح الابتداء في التراكيب المذكورة ونحوها هو مطلق من غير تقييد ، سواءٌ وقع الاسم تالياً لما هو فاعل في المعنى أوْلاً . **خلافاً للكسائي[٢] في ترجيح نصب تالي ما هو فاعلٌ في المعنى ، نحو : " أنا زيداً ضربتُه " و " أنت عمراً كلّمتَه "** [٣] مستدلاً على ذلك بأن تقديمه وهو فاعل معنى ، دليل على الاهتمام بالحديث عنه ، فكان المسند إليه متقدماً . وأُجيب[٤] عن ذلك : بأنّ هذا ونحوه لا أثر له في ترجيح النصب ؛ لأنّ الاسم المتقدم لا يدل على فعلٍ ولا يقتضيه فوجوده كعدمه .

واعلم أنّ ابن [ ][٥] منع هذا التركيب الذي أجازه الكسائي ؛ لاستلزامه إضمار الفعل فارغاً من الفاعل . قال : " لأنّ الفعل لا يُضمر إلاّ مع الفاعل " وقد تقدم ذلك .

---

[١] في الأصل " زيدٌ " والصواب ما أثبتناه ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١ وما بعدها ، الارتشاف ٩١٠/٢ .

[٢] انظر شرح التسهيل ط٧٤٠/١ ، شفاء العليل ٤٢٨/١ ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك /١٢٠ ، الهمع ١٥٦/٥ .

[٣] انظر التسهيل/٨١ .

[٤] انظر شرح التسهيل ط٧٤٠/١ ، شفاء العليل ٤٢٩/١ .

[٥] بياض في الأصل ، وقد بحثت في أكثر المراجع ، ولكن لم أجده .

وكذا اختار الأخفش[1] حمل اسم الاستفهام إذا لم يتقدمه شيءٌ على إضمار فعلٍ نحو : " أيُّهم ضربتُهُ ؟ " قال: " لأن الاستفهام بالفعل أولى والصحيح أنَّه مبتدأ ، لعدم التكلف فيه .

" **وملابسة الضمير بنصب** "[2] نحو: " أزيداً رأيتَ رجلاً يحبُّهُ ؟ " **أو مخفوض بالواو [غير][3] معاد معه العامل** " نحو : " أزيداً رأيتَ عمراً وأخـاه ؟ " **كملابسته بدونها**[4] " لتنزل[5] التركيب الأول منزلة " أزيداً رأيت مُحبَّهُ ؟ " ، ولتنزل الثاني منزلة : " أزيداً رأيتَ أخاه ؟ ". فلو كان العطف بغير الواو لم تجز المسألة ؛ لأنَّك إذا قلت : " زيداً ضربتُ رجلاً ثم أخاه " كانت الجملة من قولك: "ضربتُ رجلاً " في موضع الخبر وليس فيها ضمير عائدٌ إلى المبتدأ ولا اعتبار بالضمير المتصل بالأخ؛ لأنَّ العطف بـ " ثم " ، وهي تجعل الثاني بعد الأول مثله وكأنَّك قلت : " زيدٌ ضربتُ رجلاً " واستقل الكلام ، ثم أخبرتَ بعد ذلك بضربك الأخ . بخلاف ما إذا قلت : " زيداً ضربتُ رجلاً / وأخاه " فإنَّه في قوة " زيداً ضربت رجلاً مع أخيه " ؛ إذ الواو لا ترتب . /٢٠ ب
وكذا تمتنع المسألة أيضاً لو أُعيد العامل .

ص:[6] وكذا تصح الملابسة أيضاً إنْ عُطف على السببي ، اسم فيه ضمير الاسم الأول عطف بيان نحو : " زيدٌ ضربْتُ عمراً أخاه " إذا كان عمرٌو أخا زيد ، فالملابسة في هذا الباب لا تصحُّ إلاَّ على الوجه المذكور . " **وكذا الملابسة [بالعطف][7] في غير ذا** [8] **الباب** " لا تصحُّ أيضاً إلاَّ على هذا الوجه، فلا يجوز " مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ أو أخوه " ؛ لأنَّ العطف بغير الواو ، ولا مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ وقائمٌ أخوه " ؛ لإعادة العامل .

---

(1) انظر الارتشاف ٦٠٩/٢ . والأخفش هو : أبو الحسن سعيد بن مسعدة توفي سنة ٢١٥هـ انظر ، أنباه الرواة إلى أنباه النحاة ٤١/٢ .
(2) انظر التسهيل /٨١ .
(3) ساقطة في الأصل وإثباتها من التسهيل /٨١ .
(4) جاء في شرح التسهيل /٨١ : " فجملة صفة لرجل ، وأخاه معطوف على زيد ، والهاء منهما عائدة على المنعوت والمعطوف عليه وبها حصلت السببية وارتفعت الأجنبية فتنزل الكلام منزلته لو قيل .... " .
(5) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٦/١ ، المقرب ٨٧/١ .
(6) ساقطة في الأصل والزيادة من التسهيل /٨٢ .
(7) في التسهيل " هذا " .

وكما يجوز الاشتغال بالضمير أو السببي ، يجوز الاشتغال أيضاً بظاهر نحو : " إذا زيداً لقيتَ زيداً فأكرمهُ " إلاَّ أنَّ الاشتغال مخصوص بالشِّعر .

" **ولا يمتنعُ نصبُ المشتغلِ عنه بمجرورِ حقَّ ناصبهُ ما علَّقَ به** " [1] .

فيجوز نصب " زيد " من " زيدٌ ظفرتُ به " على معنى أنَّ زيداً ظفرتُ بسببه لأنَّ المجرور في موضع نصب، فيجوز نصب " زيد " كما يجوز نصب " زيد " من " زيدٌ مررتُ به " " **خلافاً لابن كيسان** " [2] فإنَّه منع نصب " زيد " في ذلك ؛ لأنَّ المجرور فاعل في المعنى ، فلا يصح نصب " زيد " فيه ، كما لا يصح نصبه في نحو : " زيدٌ مُرَّ به " .

" **وإن رفعَ المشغولُ شائبَه لفظاً أو تقديراً** " سواءٌ كان الشَّاغل ضميراً أو سبباً ، " **فحكمُه** " أي حكم المشغول الرافع للضمير أو السببي " **في تفسير رافع الاسم السَّابق حكمه في تفسير ناصبه** " [3] فينقسم إذا رفع الاسم السابق إلى : واجبٌ ، وراجحٌ ، ومرجوحٌ ، ومساوٍ ، كما انقسم نصب الاسم السابق إليها . ومن مَثَلِ الرَّفع الواجب قولُك : " إنْ زيدٌ قام قُمْتُ " .

ومن مَثَلِ الرَّاجح قولُك: " أزيدٌ قام "، ومن مَثَلِ المرجوح قولك: " زيدٌ قام " ، ومن مَثَلِ الرَّفع المساوي للنصب في الجواز قولُك : " أنا قُمتُ وزيدٌ فَعَدَ " وتعليل الوجوب ، والرجحان ، والمرجوحية، والتساوي ، من تعليلها بالنسبة للنصب . هكذا مثَّل المصنف المرجوح في هذا القسم " بزيدٍ قام " و " زيدٌ " من " زيدٌ قام" لا يتصرف فيه الاشتغال ؛ إذ لا يفسر في هذا الباب عاملاً إلاَّ ما يصحُّ له العمل ، والفعل لا يعمل في المرفوع / مقدماً ؛ لالتباسه إذ ذاك بالمبتدأ . وإنَّما يرتفع هذا التركيب / ٢١٢ أ بالابتداء وجوباً . وهكذا قال ابن عصفور [4] .

ويدخل في التراكيب التي يُرْجح رفعُها قولك : " زيدٌ ليقُمْ " وكون هذا من الاشتغال ، لقوة مَنْبه الفعل بما صحبه من معنى الأمر ، ولولا ذلك ، لمنع كونه من هذا الباب

---

(1) انظر التسهيل/٨٢ .
(2) انظر ابن كيسان النحوي /٢٣٥ ، شرح التسهيل ط١/٩٤١/١ ، شفاء العليل/٤٢٩/١ ، الهمع ١٥٨/٥ ــ ١٥٩ ، الارتشاف/١١٣/٣ .
(3) انظر التسهيل/٨٢ .
(4) انظر شرح الجمل/٢٦٢/١ .

ووجب رفع الاسم السابق بالابتداء ؛ لأنّ كلّ ما يصحّ له العمل في الاسم السّابق ، لا يصح أن يكون التركيب الواقع فيه من باب الاشتغال . فإنّ صحّ أن يكون عاملاً في موضعه إلاّ المرجح ، وقد ترجع هذا الحمل على الفعل الظّاهر مراداً به الأمر . واعلم أنّ السيرافي ذكر أنّ نحو " أزيدٌ قام ؟ " مرفوع بالابتداء راجحاً عند الأخفش [1] ، ومرجوحاً عند الجرمي [2]، وأنّ كلام سيبويه محتمل، وليس الأمر كما ذكر سيبويه؛ لأنّه صرّح برجحان الفاعلية في : " أعبدُاللهِ ضربَ أخوه زيداً ؟ " وقال : لا يكون [3] إلاّ الرّفع ؛ لأنّ الذي من سبب عبدالله فاعل ، والذي ليس من سببه مفعولٌ .

" **ولا يجوزُ في نحو : [أ] [4] زيدٌ ذهب به ؟** " من التراكيب المبني فيها المشغول لغير الفاعل ، والواقع فيها بعد المشغول ضمير مجرور " **الاشتغالُ بمصدر منويٍّ ونصبُ صاحب الضّمير** " وهو الاسم السابق " **خلافاً للسيرافي وابن السراج** " [5] فإنهما أجازا ذلك ؛ لأنّ الضمير على تقدير كون المشغول مبنياً للمصدر في موضع نصب ، فيجوز أنْ يُفسر المشغول للاسم السابق ناصباً ، ولم يجز سيبويه [6] في السابق إلاّ الرّفع بالابتداء ، أو بفعلٍ مضمرٍ ؛ لأن المجرور في موضع رفع ، أو هو النائب عن الفاعل .

ولا يصح كون المصدر في ذلك نائباً عن الفاعل ؛ لأنّ المصدر لا يصح نيابته عن الفاعل ، إلاّ إذا كان مختصاً سواءً كان ملفوظاً به ، أو منوياً ، وهو فيما نحن فيه غير مختص .

---

[1] انظر شرح التسهيل ١/٧٤٢ ، الارتشاف ٣/١١٥ .
[2] انظر المرجعين السابقين .
[3] انظر الكتاب ١/١٠٢ وما بعدها .
[4] ساقطة في الأصل والإضافة من التسهيل /٨٢ .
[5] انظر الأصول ١/٨٠ ، شرح التسهيل ط١/٧٤٢ ، الارتشاف ٣/١١٤ ، الهمع ٥/١٦١ .
[6] انظر الكتاب ١/١٠٤ ، شرح التسهيل ط١/٧٤٢ ، الارتشاف ٣/١١٤ ، الهمع ٥/١٦١ .

" **وقد يفسّر عاملُ الاسم ، المشغول عنه [العامل] [1] الظّاهر ، عاملاً فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغولُ مسنداً إلى ضميريهما** " [2] .

فيجوز على هذا : " أزيداً أخاه تَضْرِبُهُ ؟ " أو " يضربُهُ عمرٌو " فينصب الأخ بفعل / مضمر يفسره الظّاهر وهو " يضربُهُ " وينتصب " زيدٌ " بفعل آخر يفسره / ٢١ ب المضمر الذي نصب " الأخ " وهو الذي فسره الفعل الظّاهر؛ لضرورة هذا المضمر كالظّاهر ، والحكم بصحة هذا التركيب منسوبٌ لسيبويه[3] . وفيه نظر ؛ لاستلزامه عدم النظير . أمّا على الوجه الذي ذكرنا فواضحٌ ؛ لأنّ المحذوف لا يفسر محذوفاً .

وإنّما على أنْ يكون المفسّر للفعلين معاً هو الفعل الظّاهر ، فكذلك أيضاً ؛ لأنّ العامل في هذا الباب لا يفسّر إلاّ إذا صحّ له العمل في المعمول على تقدير خلوه من الشّاغل ، ولا شك أنّ العامل في هذا التركيب لو خلا من المشاغل ، لم يعمل فيهما معاً . نعم تعمل في أحدهما وقيل : أنّ " زيداً " ونحوه في هذا التراكيب لا يجوز فيه إلاّ الرّفع وهو مذهب جماعة الأقدمين من أرباب هذه الصناعة .

هذا إذا أُسند الفعل الظاهر إلى غير ضميري الاسمين السّابقين .

" **فإن أسنده إلى** " ضمير " **أحدهما** " نحو " أزيدٌ أخاه يضربُهُ ؟ " " **نصاحبه** " أي : صاحبَ الضمير المسند إليه وهو " زيدٌ " في هذا التركيب " **مرفوع** " **بمفسّر المشغول ، وصاحبه الآخر منصوب به** " أي بمفسّر المشغول .

فصل : [4]

يمتنعُ العاملُ من العملِ فيما قبله لأسباب ، وهي منقسمة ثلاثة أقسام :

الأول : ضعف العامل في نفسه ؛ لعدم تصرفه أو لقصوره عمّا يجوز في غيره كفعل التعجب ، واسم الفعل ، وأفعل التفضيل .

الثاني : ما عُرِضَ له من خارج عنه وهو أصناف :

الأول : أدوات الشرط .

الثاني : أدوات التحضيض وهي : " هلاّ " و " لولا " و " ألاّ " و " لوما " .

الثالث : " ألاّ " مراداً بها التمني ، و " كم " الخبرية .

---

[1] ساقطة في الأصل والإضافة من التسهيل /٨٢ .
[2] انظر التسهيل /٨٢ .
[3] انظر الكتاب ١/١٠٥ .
[4] هذا فصلٌ خاصٌ بالتّوابع .

الرابع : معلقات الفعل عن العمل وهي : " لا " النافية ، وأداة الاستفهام و "ما" و " إن " النافيتان ، ولام الابتداء ، ولا القسم .

الخامس : الحرف الناسخ [1] للابتداء ، و " إلاّ " في الاستثناء .

الثالث : ما عُرض له في ذاته وهو أصناف :

الأول : وقوعه صلة ، أو صفة ، أو مضاف إليه .

الثاني : وقوعه مسنداً إلى ضمير الاسم السابق ، والضمير متصل .

الثالث : وقوعه جواباً مجزوماً .

الرابع : وقوعه شرطاً مفصولاً بينه وبين الاسم السابق بأداة الشرط . وقد تقدم تمثيل ذلك كلّه أول الباب .

واعلم أنّ بعض النحاة ذكر أنّ " لا " النافية لا يحكم لها بكونها حرف صدر [2] ، إلاّ / ٢٢ أ إذا وقعتْ جواب قسم أو دعاء أو تبرئة [3] ، وكلام المصنف يقتضي الإطلاق ؛ لأنها عنده من الأدوات التي تعلّق الفعل عن العمل ، فهي داخله في قوله " أو معلق " ، ولم يقيد كونها معلقة بشروط .

وهذه الأدوات المذكورة في هذا الفصل باعتبار تغير حكم الاسم معها تنقسم إلى قسمين :

الأول : ما يختص بالفعل ، وهو صنفان :

الصنف الأول : أدوات الشرط ويشمل ذلك كلّ ظرف زمان لما يُستقبل كـ " إذا " و " لو " إذا كانت لما سيقع لوقوع غيره ، ولا يليها إلاّ الماضي معنىً نحو : " أعطوا السّائلَ ولو جاء على فرسٍ " [4] . وإذا كانت بمعنى " إنْ " ولا يليها إلا مستقبل المعنى سواءً كان ماضياً كقوله :

قومٌ إذا حاربوا شدّوا مآزرَهم
دُونَ النِّساءِ ولو بَاتَتْ بأطْهَارِ [5] .

أو مضارعاً نحو : " أعطوا السّائلَ ولو يجيءُ على فرسٍ " .

---

[1] في الأصل " الحرف الخامس الناسخ للابتداء "
[2] انظر المغني / ٢٧٠ ـ ٢٧١ .
[3] هي " لا " النافية للجنس .
[4] انظر المغني / ٢٩٢ .
[5] البيت للأخطل في ديوانه/١٤٤، وانظر المغني/٤٦٥، شرح شواهده/٦٤٦، المقرب ١/٢٩٠،الجنى الداني /٢٨٥.

الصنف الثاني: أدوات التحضيض، وقد تقدم أنها "هلاّ" و "لولا" و "ألاّ" و "لوما"، وجواب "لو" و "لولا" سواءٌ كان موجباً أو منفياً بما يجوز دخول اللام عليه فتقول: "لولا زيدٌ لأكرمتُك" و "لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرٌو" و "لولا زيدٌ لما قامَ عمرٌو" و "لو قامَ زيدٌ لما قامَ عمرٌو". فإن كان منفياً بلم نحو: "لولا زيدٌ لم أكرمك" و "لو جاء زيدٌ لم أكرمك". والفرق بين "لولا" التحضيضية و "لولا" الامتناعية: أنّ الامتناعية لا يليها إلاّ المبتدأ، والتحضيضية لا يليها إلاّ الفعل.

القسم الثاني: ما يكون بالفعل أولى مع جواز أن يليه الاسم وهو: "ما" و "لا" النافيتان و "همزة الاستفهام"، وحكم الاسم مع المختص بالفعل منها: إنّ رفعَ المشغولُ شاغلَه لفظاً أو تقديراً، أنّ يرتفع وجوباً بإضمار فعل.

وحكمه مع الأدوات التي هي بالفعل أولى، أنّ يحملَ على الفعل اختياراً فيرفع بإضمار فعل إنّ رفع المشغولُ شاغلَهُ لفظاً أو تقديراً اختياراً.

ويجوز رفعه بالابتداء جوازاً مرجوحاً، وخالف الأخفش / في ظرف الزمان / ٢٢ ب المستقبل، فزعم أنّه ليس مختصاً بالفعل، بل يليه عنده الاسم والفعل، وهو فاسدٌ؛ لأنّ هذا الظرف يحتاج إلى جواب كالشرط، ولا حجة له في قوله:

.....

إذا الخَصْمُ أبْزَى مائلُ الرأسِ أنْكَبَ [1]

ولا في قوله: إذا هو لم يَخفْني في ابن عمّي

وإن لم ألقَه الرَجلُ الظَلومُ [2]

لإمكان كون الأول محمولاً على فعل، و "أبزى" خبر مبتدأ، كأنّه قال: إذا غلب الخصم فهو "أبزى". والأبزى: هو الخارج صدره عند الخصومة. وتخريج الثاني: على أنّ الرَجلُ الظلومَ بدل من الضمير. فالضمير في نية التأخير؛ ليتصل التابع بمتبوعه، أو على أنّ ذلك كلّه ضرورةٌ أو نادرٌ.

---

[1] البيت لبعض بني قشير، وقيل: لعمرة بن عداء القشيري، أو عمرو بن أسد القشيري. وهو موجود في الخزانة ٢/٢٩، وقبله:

... فهلاّ أعدْوني لمثلي، تداقفوا: .....

[2] البيت لضيغم الأسديّ، وهو موجود في الخصائص ١/١٠٤.

فصلٌ :

لا يجـوز تعدي فعـل المضمر أو المظهر لمضمره المتصل إلاَّ في بـاب : " ظننتُ " و " فَقَدْتُ " و " عَدِمْتُ " تقول: "ظننتني" و " فقدتني" و "عدمتني" قال :

نَدِمْتُ على ما كانَ منّي فَقَدْتُني

كما يندمُ المغبونُ حين يَبِيْـعُ [1]

ولا يتعدى فعلُ المضمرِ المتصل لظاهره مطلقاً ، وامتنع تعدي فعـل المـضمر أو المظهر لمضمره المتصل ، لئلا يكون الفاعل هو المفعول في المعنـى ، فيتنـاقض والنَّفسُ عندهم كالأجنبي قال :

قالتْ له النَّفْسُ إنّي لا أرى طَمَعاً

وقال لا يدري أيَّ نَفْسَيْهِ يطيعُ [2]

أي : الحاملة على الخير ، أو الحاملة له على الشرِ .

وكذا الضمير المنفصل هو عندهم كالأجنبي قالوا: " ما ضربتُ إلاَّ إيّاي " وجاز ذلك في " ظننتُ " ؛ لأنّه ليس بمفعول حقيقة. وفي " فَقَدتُ " و " عدمتُ " حملاً على المعنى ؛ لأنَّ غيره هو الذي فَقَدَه وعَدِمَه . وامتنع تعدي فعل المضمر لظاهره ؛ لأنه يـؤدي إلى لزوم المفعول نحو : " زيداً ضربَ " وليس مثل " ضروبٌ زيـداً غلامـه " لأنَّ الضمير هنا غير لازم ، وامتنع ذلك في ضميري المتكلم والخطاب ؛ لأنَّ الظاهر لا يقع ذلك الموقع إلاَّ في النداء . وألحق المصنف وبعض النُّـاس " رأى " البـصرية والحلمية " بفقد " و " عَدِمَ " في ذلك مستدلاً على ذلك بقوله تعـالى : ﴿ **إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً** ﴾ [3] وبقول عائشة : " لقد رأيتُنا مع رسول الله ﷺ " [4] وبقول عنترة :

فَرَأَيْتُنا ما بَيْنَنا مِنْ حاجزٍ

..... [5]

---

[1] البيت لقيس بن ذريح ، انظر شعره/١١٥ ، شرح التسهيل ط١/٦٧٢ ، شفاء العليل ١/٤٠٣ .

[2] لم أعثر على قائله .

[3] سورة يوسف ١٢/٣٦ .

[4] وتكملته : " وما لنا إلاَّ الأسودان " ، انظر النهاية لابن الأثير ٢/٤١٩ ، غريب الحديث لأبي عبيد ٢/٣٥٤ .

[5] هو صدر بيت لعنترة وعجزه :

إلاَّ المجنَّ ونَصلاً أبْيَضَ مِقصَلا .

انظر ديوانه/١٧٤ ، شرح التسهيل ط١/٦٧١ ، الارتشاف ٢/٣٦٤ ، الهمع ٤/٤٤ .

/ ٢٣ أ

وأجيب عن الآية ، بمنع الاتحاد ؛ لأنه منام ، فلم يرَ نفسه حقيقةً . /وعن الحديث والبيت ، بمنع الاتحاد أيضاً ؛ إذ الفاعل فيهما أكثر من المفعول من المفعول . فإذا تقرر هذا ، فالمشتغل عنه إمّا أنْ يكونَ ذا ضميرٍ واحدٍ ، أو سببي واحدٍ ، أو غير ذلك .

فإنْ كان الأول حملْتَ عليه ، فيرتفع المشتغل عنه ؛ إنْ [كان][1] الضمير أو السببي مرفوعاً نحو : " أزيدٌ قامَ أخوه " .

وتنصبه إنْ كان الضمير أو السببي منصوباً نحو : " زيداً ضربتُهُ " و " زيداً ضربتُ أخاه " . وإنْ كان غير ذلك ، فإنْ كان ذا سببين نحو : " زيدٌ ضربَ أخوه غلامَه " أو ضميرين منفصلين نحو : " أزيداً إيّاه لم تضربْ إلاّ هو " ، أو منفصل وسببي نحو : " أزيدٌ لم يضربْ أخاه إلاّ هو " فعلى أيّهما تشاء .

وإنْ كان ذا ضمير متصل منصوب مع منفصلٍ أو سببي نحو : " أزيدٌ لم يظنُّه قائماً إلاّ هو " و " أزيدٌ ظنّه أخوه قائماً " فإنْ كان الفعل "فقدَ" أو "عدمَ" ، أو من باب " ظنّ " حملتَ على أيّهما تشاء .

وإنْ كان غير ذلك ، حملتَ على المتصل فقط فتقول : " أزيدٌ لم يضربْه إلاّ هو " ، ولا يجوز الحمل على المنفصل ؛ لأنّه يؤدي إلى تعدي فعل المظهر إلى مضمره المتصل ، وهو لا يجوز إلاّ في باب " ظنّ " و " فقدَ " و " عدم " .

وإنْ كان ذا ضميرين منفصلين نحو : " أزيدٌ ظنّهُ ؟" و "أزيدٌ فقده ؟" و " أزيدٌ عدمَهُ ؟ " ، حملتَ المرفوع منهما ، وهذا مختصٌّ بباب " ظنّ " و " فقدَ " و "عدمَ " ، ولا يجوز الحمل على المنصوب ؛ لأنّه يلزم منه تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره ، وذلك لا يجوز في باب من الأبواب .

---

[1] زيادة يقتضيها السياق .

وتعتبر صحة مسائل هذا الباب ، بأن تضع المشتغل عنه موضع المحمول عليه إنْ أمكن ، وإلاّ نويت به التأخير إنْ لم يكن ، ثم تسلط العامل عليه ، فإن أدى ذلك إلى ما يمنع ، حكمتَ بالمنع ، وإلاّ حكمت بالجواز . فأمّا قوله :

فأنْ أنتَ لم ينفعْكَ علمُكَ فانتسبْ

لعلّكَ تهديك القُرونُ الأوائلُ [1] .

فقيل : ليس من باب [2] الاشتغال ، وإنما ذلك على إضمار فعلٍ محذوفٍ لفهم المعنى والتقدير : فأنْ ظللتَ أو جهلْت ؛ إذ لو كان محمولاً على السببي ؛ لزم عنه تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل ؛ لأنك لو وضعتَ المشغولَ عنه مكانَ المحمولِ عليه ، قلتَ :

" فإن لم ينفعْكَ " . ولو كان محمولاً / على الضمير لقال : / ٢٣ ب

" فإنْ أنتَ " . وظاهر المطاوع للفعل الظاهر . ولو أضمر الموافق له ؛ لأتى على صورته . ".

---

[1] سبق الاستشهاد به قريبا وهو للبيد .

[2] انظر هذه القضية في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٣ وما بعدها .

النتائج

لقد أسفر تحقيق كتاب " شرح التسهيل " لابن التُّنِّسي عن النتائج التالية :

١. يعتبر هذا الشرح أنسب وأفضل مرجع يصار إليه للوقوف على آراء ابن التُّنِّسي ومذهبه ؛ لكونه المرجع الوحيد لهذا العالم في العالم ، ولما يمتاز به من التوسط بين شروحات التسهيل الأخرى ، وأيضًا للأسلوب العلمي الذي نهجه ابن التُّنِّسي في شرحه ، حيث إنَّ هذا الأسلوب يواكب المناهج الحديثة لطرق التدريس في عصرنا الحاضر ، وقد شرحت أسلوب ابن عطاء في شرحه في قسم الدراسة الخاص بالجزء الأول المحقق ، مما يجعله يسير الاطلاع وسهل التناول .

٢. يُعدُّ هذا الشرح مرجعًا مهمًا لشرح كتاب التسهيل لابن مالك .

٣. اشتماله على فوائد جمة في النحو ، والصرف ، واللغة ، والأدب ، والبلاغة وغيرها من العلوم الأخرى .

٤. حفظ لنا نصوصاً نادرة من كتب مفقودة .

٥. نقل لنا آراء كثيرة لنحويين تعز مؤلفاتهم في المكتبة العربية .

٦. صحح لنا عددًا من آراء النحاة .

٧. أوضح بعضًا من العبارات لعدد من النحاة مثل : سيبويه ، والزجاجي ، وغيرهم من النحاة .

٨. أخيرًا أسهم هذا الشرح في تزويد المكتبة العربية بمؤلف في النحو يعرف قيمته من اطلع على كتب النحو .

التوصيات والخلاصة

لو لم يكن لهذا العمل من مميزات سوى إخراج الكتاب إلى حيز الوجود ، لكان ذلك في حد ذاته كافيًا لإخراج عمل جليل ينتفع طلاب العلم به ، وتتشرف به المكتبة العربية .

ويمكننا إلى جانب ذلك الاستفادة منه نواة لمنهج يسير سهل في النحو العربي ، يقدم بطريقة تجعله مرجعًا للناشئة والمتخصصين ، باعتباره كتابًا جامعًا لأبواب النحو ، يسير الفهم ، سهل العبارة ، شارحًا النحو بتوضيح مبهمة ، وتفصيل مجمله ، وتفسير ما غمض منه .

وأخيرًا وبعد أنْ تزودت بالخبرة في هذا المجال ، أوصي الدارسين والمتخصصين بالإقبال على تحقيق التراث والاهتمام به ، ودعمه ، راجية من مجلس البحث العلمي الموقر مساندتي ومدّ يد العون لي ، للعمل على إكمال تحقيق الجزء الثاني من هذا الكتاب الضخم النادر ، مرفقة لسعادة المحكمين نسخة من قسم الدراسة الخاص بالجزء الأول المحقق ؛ وذلك لمزيد من الاطلاع ؛ لمعرفة قيمة الكتاب ، وجزى الله الجميع عنّي خير الجزاء .